

Distr.: General
17 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ التي أحالت نسخة من التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيريا. وباسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، ووفقاً للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، أتشرف بأن أقدم مع هذه الرسالة نسخة منقحة من التقرير النهائي الذي نظرت فيه اللجنة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها، وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إيفان بارباليتش
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



ضميمة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من فريق الخبراء المعني
بليبيريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
بشأن ليبيريا

يتشرف فريق الخبراء المعني بليبيريا بإحالة التقرير النهائي للفريق، الذي تم إعداده
عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

(توقيع) وينيت سميث

(المنسقة)

(توقيع) روان بوسورث - دافيس

(توقيع) إيرفيه غونسولان

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيريا المقدم عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

موجز

الماس

أذنت حكومة ليبريا بتصدير ما يزيد على ١١ ٩٥١ قيراطاً من الماس الخام تبلغ قيمتها حوالي ١١,٩ مليون دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠. وتمثل حكومة ليبريا لجوانب كثيرة من نظام عملية كميري لإصدار شهادات المنشأ وحسنت أدائها بشأن تبادل البيانات لموقع عملية كميري على شبكة المعلومات العالمية، بالرغم من أن المجال لا يزال متسعاً لإدخال تحسينات. والتقدم في ليبريا بطيء في ما يتصل بالإجراءات الملموسة لتنفيذ كثير من التوصيات المنبثقة عن زيارة استعراض عملية كميري. ولقد هبط مرة أخرى معدل تكرار اجتماعات فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس ولم تتمكن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من تقديم معلومات مستكملة عن توصية فرقة العمل المقدمة إلى رئيسة الجمهورية لتحويل فرقة العمل إلى لجنة للرقابة على المعادن النفيسة وعملية كميري.

الحراجه والموارد الطبيعية الأخرى

تؤدي الموارد الطبيعية دوراً أساسياً في رؤية حكومة ليبريا لمستقبل من النمو المستدام والمنصف. ولقد سنت الحكومة عدداً من التشريعات التي تنشئ تحسين إدارة وتنظيم الموارد الطبيعية من خلال عمليات لتقديم العطاءات أكثر انفتاحاً/وتنافسية للحصول على الامتيازات، واستيفاء متطلبات الشفافية بشأن مدفوعات الموارد، وتحسين تقاسم المزايا. وخصصت الحكومة ملايين الهكتارات من الأراضي لتراخيص التنقيب عن المعادن، واتفاقيات تنمية المعادن، وامتيازات الحراجه والزراعة. وما زالت أنشطة استخراج المعادن بصورة غير مشروعة جارية في أرجاء البلد. ومع أن ليبريا أحرزت قدراً من التقدم في ما يتعلق بالمتطلبات القانونية، إلا أن ثمة تحديات كبيرة تعرقل إمكانية مساهمة موارد البلد الطبيعية في السلام والأمن والتنمية على الأجل الطويل. وتشمل المشاكل الموثقة عدم دفع رسوم ذات صلة ببعض الامتيازات؛ وحالات تخصيص امتيازات كبيرة بصورة غير تنافسية؛ والفساد؛ وعدم التشاور مع سلطات المقاطعات، والمناطق، والمجتمعات المحلية المتأثرة. وإضافة إلى ذلك، تُعد قدرة الحكومة على رصد الامتيازات التجارية محدودة بدرجة كبيرة في ما يتعلق بنطاق الاتفاقيات التي يجري تخصيصها ومن الصعب في أغلب الأحيان الحصول على المعلومات.

حظر الأسلحة

حدثت بعض الانتهاكات الطفيفة لحظر الأسلحة. وما فتئ انتشار البنادق والمسدسات المصنعة محليا يثير قلقا كبيرا. وثمة أيضا مشكلة تتمثل في عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي إقليمي ولكن شرع في عملية لتنقيح القانون الليبري بشأن الأسلحة النارية. ويُعد دخول الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة التي أبرمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولم يُحرز تقدم بشأن بناء القدرات الليبرية فيما يتصل بوضع علامات على الأسلحة والذخائر والتخلص منها. وثمة حاجة إلى إعادة النظر في إجراءات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المتصلة بالتفتيش على الأسلحة النارية، ولا سيما بالنسبة للأسلحة والذخائر المستوردة لتدريب القوات المسلحة الليبرية.

معلومات عن أفراد معينين

استكمل الفريق معلومات عن عدد من الأفراد المعينين.

حظر السفر

لم تتوافر للفريق معلومات أخرى عن السفر المزعوم لأفراد معينين. وطلب الفريق من مكتب الهجرة والتجنس التابع لحكومة ليبريا أن يقدم سجلات عن سفر سايريل ألين، وإدوين سنو، وأفراد آخرين معينين. ومما يؤسف له، أنه لم يتم الحصول على هذه المعلومات قبل تقديم هذا التقرير.

تجميد الأصول

استعرض فريق الخبراء الوثائق التي في حوزته بغية تقييم الوضع الراهن للمعارف المتوافرة. واستعرض الفريق أيضا الوضع المتعلق بالإجراءات الليبرية المتعلقة بالتزاماتها بتجميد أصول الأفراد المعينين، وفقا للقرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) وبمستطاع الفريق القول بأن ليبريا لم تحرز أي مزيد من التقدم بصدد تنفيذ تدابير تجميد الأصول. وإضافة إلى مهمة الفريق المتمثلة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرة ليبريا ودول المنطقة من أجل تيسير تنفيذ التدابير المفروضة لتجميد الأصول وتقديم توصيات فيما يتعلق بتلك المجالات، يركز الفريق جهوده على تحديد النظم والإجراءات القائمة حاليا لتشجيع حكومة ليبريا على تنفيذ التزاماتها. وينبغي أن تعمل ليبريا مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتحسين قدرتها على تنفيذ التزاماتها.

المحتويات

الصفحة	
٧	أولا - مقدمة
٨	ثانيا - المنهجية والتعاون مع أصحاب المصلحة
٩	ثالثا - التطورات التي شهدتها ليبيريا والمنطقة مؤخرا
١١	رابعا - تنفيذ نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ
١٣	ألف - التطورات في قطاع الماس
١٥	باء - تقييم التنفيذ
١٨	جيم - معلومات مستكملة عن توصيات عملية كمبرلي ونظام ليبيريا للضوابط الداخلية
٢٠	دال - هواجس إضافية بشأن الماس الإيفواري
٢٢	هاء - خاتمة وتوصيات
٢٣	خامسا - الموارد الطبيعية: المساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية
٢٤	ألف - رؤية ليبيريا لدور الموارد الطبيعية
٢٧	باء - الإطار القانوني الناشئ في ليبيريا لإدارة الموارد الطبيعية
٢٩	جيم - امتيازات الموارد الطبيعية الصناعية
٣٥	دال - القطاعات الحرّفي وغير الرسمي
٣٧	هاء - تخصيص الامتيازات
٤١	واو - شفافية الإيرادات ومسائل عدم السداد
٤٥	زاي - تقاسم المنافع والوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور
٤٩	حاء - الاستنتاجات والتوصيات
٥١	رابعا - حظر توريد الأسلحة
٥١	ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة

٥٢	الواردات من الأسلحة والذخائر وتدريب القوات الحكومية	باء -
٥٤	مراقبة الأسلحة والذخائر	جيم -
٥٩	آثار تعديل حظر توريد الأسلحة على استقرار وأمن ليبيريا	دال -
٦٠	التوصيات	هاء -
٦١	معلومات عن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة	سابعا -
٦٢	الحظر على السفر	ثامنا -
٦٣	تجميد الأصول	تاسعا -
٦٤	التنفيذ العام لتجميد الأصول	ألف -
٦٤	تجميد الأصول في ليبيريا	باء -
٦٧	التوصيات	جيم -

أولا - مقدمة

١ - فرض مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، جزاءات تتعلق بحظر صادرات الأسلحة والذخائر إلى ليبيريا، وفرض حظرا على سفر الأفراد المعينين الذين يشكلون تهديدا لعملية السلام في ليبيريا، وفرض حظرا على استيراد الماس والأخشاب من ليبيريا. وفرض المجلس قراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤) تقييماً للأصول المملوكة لتشارلز تايلور والأشخاص المرتبطين به. وقد رفع مجلس الأمن منذ ذلك الحين الجزاءات المفروضة على الأخشاب والماس وأدخل تعديلات على الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وأصدر مؤخرا قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي أسفر عن قصر حظر توريد الأسلحة على الكيانات من غير الدول والأفراد في ليبيريا. وبموجب قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، حدد المجلس التدابير المتعلقة بحظر السفر الذي فرض أصلا بمقتضى الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا وأشار إلى أن الحظر المفروض على أصول أفراد وكيانات معينين والذي فرض بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) لا يزال ساري المفعول.

٢ - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بليبيريا من أجل إجراء تحقيقات وإعداد تقارير بشأن تدابير الجزاءات ذات الصلة. وطلب مجلس الأمن إلى الفريق أن يرصد، على وجه التحديد، ما إذا كانت هناك أي انتهاكات لتدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر، وتقييم تأثير وفعالية تجميد الأصول. وكلف الفريق أيضا بتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرة ليبيريا وقدرات دول المنطقة من أجل تيسير تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول، وتقديم توصيات فيما يتعلق بتلك المجالات، لمساعدة لجنة الجزاءات في استكمال الأسباب المتاحة للعموم لإدراج الأسماء في القوائم التي تعدها لجنة الجزاءات لحظر السفر وتجميد الأصول.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، كلف المجلس الفريق بإعداد تقييم لتأثير تعديل تدابير حظر توريد الأسلحة، وبخاصة تأثيره على الاستقرار والأمن في ليبيريا؛ ولتقييم مساهمة الحراجة وغيرها من الموارد الطبيعية في مجالات السلام والأمن والتنمية في ليبيريا، في سياق الإطار القانوني الناشئ في ليبيريا؛ وتقييم مدى امتثال حكومة ليبيريا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ والتنسيق مع عملية كمبرلي في تقييم مدى الامتثال.

٤ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/79)، أعلن الأمين العام إعادة تعيين اثنين من أعضاء فريق الخبراء: وينيت سميث (خبيرة ومنسقة الموارد الطبيعية، من كندا) وإيرفي غونسولان (خبير الأسلحة، من فرنسا)،

وعين روان بوسورث - دافيس (خبير مالي، من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

٥ - وتمثل هذه الوثيقة التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٩ (و) من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، وتتضمن موجزا للملاحظات والاستنتاجات التي خلص إليها الفريق.

ثانياً - المنهجية والتعاون مع أصحاب المصلحة

٦ - قام الفريق بتحقيقاته في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠١٠، وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وركز الفريق على جمع بيانات جديدة ذات صلة بولايتيه في ليبيريا وغيرها. وقام أعضاء الفريق بمهام شتى إلى ليبيريا (آذار/مارس)، (أيار/مايو - حزيران/يونيه، تموز/يوليه - آب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وقام الفريق أيضا بزيارة إلى إسرائيل وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وكندا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - وأجرى الفريق، في أثناء زيارته إلى ليبيريا، مقابلات مكثفة في مونروفيا مع وزراء ومسؤولين في عدد من وزارات ووكالات الحكومة فضلا عن مسؤولين مختلفين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومنظمات أخرى. وحدد الفريق أولوياته للتحقيقات الميدانية وتمكن من زيارة جميع المقاطعات الليبرية الـ ١٥. وانصب تركيز الفريق، في تحقيقاته الميدانية، على جمع المعلومات المتعلقة بجملة أمور منها تحركات الأسلحة والذخائر والموارد الطبيعية، والمعادن المتعلقة بحظر السفر في المخارج والمداخل، وفعالية الرقابة على المعابر الحدودية وداخل مناطق الموارد الطبيعية.

٨ - وتلقى الفريق معلومات ومساعدة من مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في ليبيريا وغيرها. ويشمل المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالمنظمات التي أجرى الفريق اتصالات معها في سياق تحقيقاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعرب الفريق عن الشكر بصفة خاصة للممثل الخاص للأمين العام والمسؤولي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تعاونهم مع الفريق ودعمهم له.

٩ - ويسر الفريق أن يفيد بأن العلاقات مع حكومة ليبيريا ما زالت تتسم بالتعاون والشفافية، بصفة عامة، وإن كان الفريق لم يتمكن من الحصول على جميع البيانات التي طلبها لإجراء تحقيقاته.

١٠ - وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن، تعاون الفريق مع فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار، الذي جرى تشكيله عملاً بالقرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩). كما تعاون الفريق ونسق مع عملية كمبرلي في ما يتصل بتقييم امتثال ليبريا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ثالثاً - التطورات التي شهدتها ليبريا والمنطقة مؤخرًا

١١ - تتسم الحالة في ليبريا بالهدوء النسبي ولكن لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية هشة. وتعد التحديات المحيطة بإنشاء مؤسسات الأمن وإقامة العدل أكثر التحديات خطورة في ما يتصل بتوطيد السلام والاستقرار^(١) وسادت في عدة مناسبات عدالة الغوغاء مما يعزى إلى عدم ثقة العامة في مؤسسات الأمن والعدالة. وازداد الوضع تفاقمًا بسبب ارتفاع مستويات البطالة، وانتشار الجرائم وزيادة المنازعات على الأراضي في شتى أرجاء البلد. ولا تزال ليبريا بلداً منقسماً على نفسه انقساماً بعيد المدى ويشهد مواجهات عرقية ودينية متفرقة^(٢) وهناك ضعف أيضاً في ما يتصل بتوطيد المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الحكم مما يعزى إلى تكرار فضائح الفساد. وفي أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ليبريا بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مما أسفر عن تخفيف الدين على ليبريا بما قيمته ٤,٦ بليون دولار.

١٢ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أذنت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف بإجازة إدارية لكامل مجلس وزراءها، باستثناء وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية. وطبقاً لما ورد في النشرة الصحفية الصادرة عن مقر الحكومة، أرادت الرئيسة أن تتمكن من وضع صحيفة بيضاء للسنة الأخيرة من فترة ولايتها^(٣). وفي اليوم التالي، غادرت الرئيسة البلد متوجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وصدرت قائمة بأسماء الوزراء بالإنبابة في ٥ تشرين الثاني/

(١) في عام ٢٠٠٩، صدرت أحكام إدانة على ١٠ في المائة فقط من زهاء ٨٠٠ فرد كانوا محتجزين في سجون ليبريا بسبب ارتكابهم جرائم (منظمة رصد حقوق الإنسان، نيسان/أبريل ٢٠١٠). وهي متاحة على الموقع http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session9/LR/HRW_HumanRightsWatch.pdf.

(٢) كان هذا هو الحال في مقاطعة لوبا في شباط/فبراير ٢٠١٠ عندما حدثت اشتباكات بين المسلمين (ومعظمهم من طائفة الماندينغو) والمسيحيين، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.

(٣) النشرة الصحفية الصادرة عن مقر الحكومة: "الرئيسة سيرليف، ترسل مجلس وزرائها بكامله في إجازة إدارية" ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. متاح في الموقع: www.emansion.gov.lr/press.php?news_id=1707. جرى الاطلاع عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

نوفمبر ٢٠١٠^(٤). وحضر الوزراء بالإنابة الجدد أول اجتماع وزاري لهم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٣ - وكما جاء في الفقرة ١٥ من تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2010/319)، هناك دلائل تشير إلى أن اللجان التوجيهية لتنمية المقاطعات، المكلفة بتنسيق العمل ذي الصلة بجميع الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين، واصلت عقد اجتماعاتها بصورة غير منتظمة في كثير من المقاطعات. وهناك ادعاءات كثيرة أيضا بإساءة استخدام صناديق تنمية المقاطعات وتقوم اللجنة العامة لمراجعة الحسابات في ليريا بمراجعة حسابات هذه الصناديق.

١٤ - وفي رسائل مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، موجهة إلى وزير العدل، أوصت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد بمحاكمة بياتريس مونا - سيه براون مفتش الشرطة العام السابق وهاريس مانه دن النائب السابق لمفوض إدارة الشرطة. وأفادت اللجنة بأنه تبين لها أنهما مذنبين بتهمة الفساد بسبب مزاعم عن مشتريات للزي الرسمي ولوازم تزيد قيمتها على ١٩٩ ٠٠٠ دولار.

١٥ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، سن المجلس التشريعي الليبري (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) قرارا مشتركا بشأن نقطة ابتداء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١. ووقعت الرئيسة القرار وأصبح قانونا في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. وكان من الضروري سن هذا القانون لتعزيز عملية التخطيط لانتخابات عام ٢٠١١.

١٦ - ويلاحظ الفريق أن الانتخابات الرئاسية الإيفوارية، المؤجلة منذ عام ٢٠٠٥، قد عقدت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومضى الاقتراع سلسا بصورة عامة وبلغت نسبة المشاركين في التصويت نحو ٨٠ في المائة. وحصل على المركز الأول لوران ب. غباغبو وسوف يواجه رئيس الوزراء السابق الحسن وتارا في انتخابات إعادة من المقرر أن تجرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولا يزال البلد منقسما وربما تسفر الانتخابات عن احتجاجات عنيفة، ولا سيما نظرا لوجود ميليشيات، تضم عدة آلاف من الليبريين. ومنذ بدأ تقديم مدفوعات التسريح، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدمت وسائل الإعلام الإيفوارية، تقارير عن شائعات بشأن هجمات لخارين سابقين من حركة الديمقراطية في

(٤) النشرة الصحفية الصادرة عن قصر الرئاسة: "صدرت قائمة بأسماء الوزراء بالإنابة" ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. متاح على الموقع www.emansion.gov.lr/press.php?news_id=1710 (جرى الاطلاع عليه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

ليبريا، الذين اعتبروا في ما مضى حلفاء للرئيس لوران غباغبو لمطالبة حكومته بدفع بدلات الحرب.

١٧ - ولقد أُلقي القبض على مستشار وثيق الصلة بوزير الدفاع في كوت ديفوار، العقيد نغوسان ياو، في الولايات المتحدة في أوائل أيلول/سبتمبر لمزاعم تفيد بأنه كان يخطط لتصدير أسلحة صغيرة قيمتها ٣,٨ مليون دولار إلى كوت ديفوار، انتهاكا لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوت ديفوار بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وادعى وزير الدفاع بأن المشتريات كانت معدات لمكافحة الشغب. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه تمديد الجزاءات على كوت ديفوار لمدة ٦ أشهر أخرى.

١٨ - وفي غينيا، أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتأهل للجولة الثانية سلو ديالو (وألفا كونديه) بنسبة ٤٣ في المائة و ١٨ في المائة من الأصوات على التوالي. وأسفرت حالات التأخير في عد الأصوات عن إثارة الادعاء بالتزيف وإشعال التوترات. وكان من المقرر من حيث المبدأ أن تُجرى الجولة الثانية في ١٩ أيلول/سبتمبر، ثم تأجلت إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ولكنها أُجريت أخيرا في سلام في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تحت رقابة دولية وثيقة. وشهدت حملة الانتخابات في كوناكري مواجهات عنيفة بين مؤيدي المرشحين النهائيين وبين قوات الأمن. ويمثل المرشحان الطائفتين الإثنتين الرئيسيتين، طائفة البول البيولس (٤٠ في المائة من السكان) والطائفة المالينكية (٣٥ في المائة من السكان). وهذا الوضع مثير للقلق لأن العنف قد ينشب إذا لم تكن نتيجة الانتخابات مقبولة لجميع الأطراف.

١٩ - ويحيط الفريق علما بأن مجلس الأمن قد رفع بموجب القرار ١٩٤٠ (٢٠١٠)، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حظر توريد الأسلحة والجزاءات الأخرى التي كان قد فرضها على سيراليون لمدة تزيد على ١٢ سنة مضت خلال الحرب الأهلية. ويحيط الفريق علما بأن مجلس الأمن قد أُبلغ بأن سيراليون تواجه فرصا وتواجه أيضا مخاطر متزايدة بسبب الانتخابات القادمة، والثروة المعدنية المكتشفة حديثا، واحتمال وجود نفط وغاز في المنطقة المغمورة.

رابعا - تنفيذ نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

٢٠ - في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ألغى مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على استيراد الماس الخام الليبري. وبدأت ليبريا تشارك في عملية كمبرلي منذ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، وشرع البلد

في تصدير الماس خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتشمل المتطلبات الخاصة لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ: إصدار شهادة لكل شحنة من الماس الخام؛ وفرض ضوابط داخلية على صادرات الماس الخام ووارداته؛ وتعهد الإحصاءات والإبلاغ عنها؛ والتعاون والشفافية.

٢١ - وكان الفريق في تقاريره السابقة، قد أوجز نظام الضوابط الداخلية في ليبيريا بغرض الوفاء بمتطلبات نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وأجرى الفريق تقييما لتنفيذ الحكومة لهذا النظام (انظر S/2007/689، الفقرات ١٩-٢٥؛ و S/2008/371، الفقرات ١٠٨-١١٣، و S/2008/785، الفقرات ١٨-٥٦؛ و S/2009/640، الفقرات ٢١-٧٧). ولاحظ الفريق، في تقريره المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/640) أن الجهود المبذولة في ليبيريا لتنفيذ النظام قد تضاءلت وأن ليبيريا لا تمتثل لمتطلبات تعهد البيانات وتبادلها^(٥).

٢٢ - وبغية استكمال التقييم الذي أعده الفريق لتنفيذ الحكومة لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، انصب تركيز الفريق على استعراض التقدم الذي أحرزته حكومة ليبيريا في ما يتعلق بالمشاكل الواردة في تقريره المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/640) وفيما يتعلق بتقرير زيارة عام ٢٠٠٩ لاستعراض عملية كمبرلي. وجمع الفريق بيانات من مكتب الماس التابع للحكومة ومن إدارات أخرى في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وكان استعداد المسؤولين لتبادل البيانات متفاوتا وأسفر عن تأخير تحقيقات الفريق في حالات عديدة.

٢٣ - وتعاون الفريق أيضا مع عملية كمبرلي في تقييمها لامتنال ليبيريا لمتطلبات نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ حسبما لوحظ في تقرير الفريق عن منتصف المدة. وبعد إجراء مناقشات ومداولات مستفيضة مع المشتركين في عملية كمبرلي، حصل الفريق على الإذن اللازم فضلا عن اسم المستخدم وكلمة السر ليتسنى له الحصول على إحصاءات عملية كمبرلي من موقعها على شبكة المعلومات العالمية. ويعرب الفريق عن تقديره لكافة الجهود التي بذلها الرئيس وكثير من المشتركين من أجل إيجاد حل لهذه المسألة، ويحيط الفريق علما بأن العملية المبينة في القرار الإداري المتعلق بتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة أدت إلى حالات تأخر طويل بلا ضرورة.

(٥) يلاحظ أن الرئيسة أشارت إلى اكتشاف تناؤل الإرادة السياسية وضرورة بحث الحالة، في رسالتها السنوية المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أمام الدورة الخامسة للمجلس التشريعي الوطني الثاني والخمسين. وهي متاحة على الموقع: <http://www.emansion.gov.lr/content.php?sub=Annual%20Messages&related=Speeches>.

٢٤ - ومنذ قبول ليبيريا في عملية كمبرلي في أيار/مايو ٢٠٠٧، قامت عملية كمبرلي بزيارتي استعراض، كانت الأولى في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨ والثانية في أيار/مايو ٢٠٠٩. وحدد تقرير عام ٢٠٠٩ عن زيارة استعراض عملية كمبرلي عددا من التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ نظام ليبيريا للضوابط الداخلية. ولاحظ فريق زيارة الاستعراض لعام ٢٠٠٩ بأن الجهود المبذولة لتحسين التنفيذ قد تقلصت في ما يبدو وأصدر الفريق عددا من التوصيات لتحسين امتثال ليبيريا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وبدلا من أن يوصي الفريق بزيارة استعراض ثالثة، اقترح بأن يقدم المنسق الليبري لعملية كمبرلي إلى رئيس فريق عملية كمبرلي العامل المعني بالرصد تقريرا مستكملا على النحو الأوفى عن التقدم المحرز، بما في ذلك تفاصيل عن كل توصية، وتفصيل عن المجالات التي لم يحرز فيها تقدم.

ألف - التطورات في قطاع الماس

٢٥ - أصدر مكتب الماس التابع للحكومة ٤٨ شهادة من شهادات عملية كمبرلي، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أذن بموجبها بتصدير ١١ ٩٥١ قيراطا من الماس الخام، تقدر قيمتها بما يناهز ١١,٩ مليون دولار. (انظر الجدول ١)، وحصلت الحكومة على أكثر من ٣٥٦ ٠٠٠ دولار من الإتاوات المستحقة على هذه الصادرات من الماس الخام.

٢٦ - وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أذن مكتب الماس التابع للحكومة بتصدير أكثر من ٤٣٨ ٩٦ قيراطا من الماس الخام، بلغت قيمتها ٢١,٦٧ مليون دولار (انظر موجز صادرات الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في المرفق الثاني). وبذلك تكون ليبيريا قد أصدرت ١٩٧ شهادة من شهادات عملية كمبرلي (بدون حساب الشهادات التي ألغيت) للإذن بتصدير ٣٨٨ ١٠٨ قيراطا من الماس الخام، قيمتها ٣٣,٥٦ مليون دولار، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكسبت الحكومة من وراء هذه الصادرات مبلغا إجماليا يزيد قليلا على مليون دولار كإتاوات. ويلاحظ الفريق أن هذه الصادرات أقل بكثير من التقديرات المسقطة في عام ٢٠٠٧ التي قدرت بـ ٢٠٠ ٠٠٠ قيراط في السنة^(٦).

(٦) C. Thorman and K. Hoal Geological Assessment of Liberia's Diamond Producing Regions, Diamond Production Potential and Review of Liberia's Production History. Constella Futures International

الجدول ١

موجز صادرات ليبريا من الماس الخام في الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفترة الزمنية	عدد الشهادات	القراريط	القيمة الإجمالية	قيمة القيراط	عائدات الامتيازات
كانون الثاني/يناير	٥	٢ ٢٩٠,٦٤	٥٢٧ ٨٤١,٨٣	٢٣٠,٤٣	١٥ ٨٣٥,٢٥
شباط/فبراير	٦	١ ٣٨١,٥٧	٦٢٦ ٥١٥,٣٠	٤٥٣,٤٨	١٨ ٧٩٥,٤٦
آذار/مارس	١٠	١ ٢٤٧,٤٩	٤٠٦ ٧٣٥,٠٢	٣٢٦,٠٤	١٢ ٢٠٢,٠٥
نيسان/أبريل	٧	١ ٦٤٤,٩١	٧ ٥٧٧ ٨٢٥,٥٩	٤ ٦٠٦,٨٣	٢٢٧ ٣٣٤,٧٧
أيار/مايو	٨	١ ٢٧١,٣٤	٣٩٨ ٣٦١,٢٧	٣١٣,٣٤	١١ ٩٥٠,٨٤
حزيران/يونيه	٤	١٩٩,١٦	٦٧٤ ٢١٠,٢٠	٣ ٣٨٥,٢٧	٢٠ ٢٢٦,٣١
تموز/يوليه	٣	١ ٨٥٧,٠٠	٥٢٩ ٠٠٧,٢٦	٢٨٤,٨٧	١٥ ٨٧٠,٢٢
آب/أغسطس	٣	١ ٠٢٧,٣٤	٢١٤ ٦٣٨,١٧	٢٠٨,٩٣	٦ ٤٣٩,١٥
أيلول/سبتمبر	٢	١ ٠٣١,٨٤	٩٢٨ ٨٥٨,٠٠	٩٠٠,٢٠	٢٧ ٨٦٥,٧٤
المجموع	٤٨	١١ ٩٥١,٢٩	١١ ٨٨٣ ٩٩٢,٦٤	٩٩٤,٣٧	٣٥٦ ٥١٩,٧٩

المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبريا.

ملاحظة: أفادت بيانات مكتب الماس التابع للحكومة عن إصدار ٥١ شهادة من شهادات عملية كميرلي، ولكن في الواقع ألغيت ثلاث شهادات منها ولذلك لم يذكرها الفريق ضمن المجموع الوارد هنا.

٢٧ - وقد حدثت تذبذبات كبيرة كما ونوعاً في صادرات ليبريا منذ أن استأنفت تصدير الماس في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وخلال عام ٢٠٠٩، انخفضت الصادرات بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة من حيث الوزن عن وزن الصادرات في عام ٢٠٠٨ ولكن قيمة صادراتها زادت بنسبة ٥٦ في المائة على قيمة صادراتها في عام ٢٠٠٨. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠، انخفض حجم الصادرات الإجمالي بالمقارنة مع الفترة ذاتها في السنتين السابقتين (أقل من ١٢ ٠٠٠ قيراط في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ١٨ ٠٠٠ قيراط في عام ٢٠٠٩ و ٤٢ ٠٠٠ قيراط في عام ٢٠٠٨). ولقد زاد متوسط قيمة كل قيراط في كل سنة، من ١٢٢ دولار في عام ٢٠٠٧، إلى ٢١٠ دولار في عام ٢٠٠٨، وإلى ٣٢٩ دولار في عام ٢٠٠٩. وبلغ متوسط قيمة القيراط ٩٩٤ دولاراً في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠. ويعزى هذا المتوسط المرتفع إلى تصدير بعض الماس ذي الجودة العالية، بما في ذلك الماسة الخام التي وزنها ١٩٤ قيراطاً والتي قدرت قيمتها بأكثر من ٦ ملايين دولار في نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر الشكل ١)، مما أحدث اختلالاً في متوسط القيمة.

الشكل ١

ماسة خاصة صدرت من ليبيريا في نيسان/أبريل ٢٠١٠



المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبيريا.

باء - تقييم التنفيذ

٢٨ - خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت ليبيريا معلومات مستكملة بناء على الطلب المتضمن في تقرير عام ٢٠٠٩ عن الزيارة الاستعراضية لعملية كمبرلي. واستعرض الفريق العامل المعني بالرصد هذه الوثيقة وأبلغ منسق عملية كمبرلي في رسالة وجهها إليه في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مفادها أن القيام بزيارة استعراضية أخرى في ذلك الوقت أمر غير مطلوب. بيد أن الفريق العامل طلب من ليبيريا أن تقدم المزيد من المعلومات عن عدد من البنود المحددة وطلب تقديم معلومات مستكملة في الاجتماع العام الذي سيعقد في القدس في تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم منسق عملية كمبرلي الليبري معلومات مستكملة في ذلك الاجتماع العام لعملية كمبرلي التي عقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأبدى الفريق وجهات نظره بشأن التحديات. وأكد رئيس الفريق العامل أن هناك حاجة إلى مواصلة رصد تنفيذ تقرير عام ٢٠٠٩ عن زيارة استعراض عملية كمبرلي، وإلى التعاون مع فريق الخبراء المعني بليبيريا.

٢٩ - ولاحظ الفريق، في تقريره لعام ٢٠٠٩، أن ليبريا لم تمثل لمتطلبات تعهد البيانات وتبادلها (انظر S/2009/640، الفقرات ٥٩-٦٦). واطلع الفريق على موقع إحصاءات عملية كمبرلي على شبكة المعلومات العالمية لتقييم أداء ليبريا في ما يتعلق بمتطلبات تعهد إحصاءات الماس الخام وتبادلها. وخلص الفريق إلى أنه قد أُحرز تقدم فيما يتصل بمتطلبات تعهد البيانات وتبادلها، ولا سيما في ما يتعلق بالإبلاغ عن إحصاءات التصدير.

٣٠ - وأدخلت ليبريا أيضا تحسينات على نظامها للإبلاغ عن الواردات (انظر الجدول ٢). وأجرت ليبريا تسوية لشحنتين مع الاتحاد الأوروبي من عام ٢٠٠٨ (انظر S/2008/371، الفقرات ١٣٣-١٣٧)، ولشحنة عن عام ٢٠٠٨. غير أن بيانات ليبريا عن الربعين الأوليين من عام ٢٠١٠ لا تعكس ثلاثة واردات الماس التي بلغ وزنها ٨٥,٩١ قيراطا تزيد قيمتها قليلا على ١٦٣ ٠٠٠ دولار. وأبلغ الفريق المنسق الليبري لعملية كمبرلي بأن هناك ثلاثة شحنات معلقة، وقال إنه سوف يحقق فيها.

الجدول ٢

واردات ليبريا

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	القراريط	القيمة
٢٠٠٧	٦٣٢,٧٢	٧٢ ٣٥١,٢٥
٢٠٠٨	٧٦,٠١	١٢ ٧٥٨,٠٠
٢٠٠٩	٤٩٥,٨١	٢٤٨ ٨٤٤,٠٠
٢٠١٠ (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه)	٨٥,٩١	١٦٣ ٥١١,٠٠

المصدر: موقع إحصاءات كمبرلي على شبكة المعلومات العالمية (<https://kimberlyprocesstatistics.org>).

٣١ - ولاحظ الفريق في تقريره لعام ٢٠٠٩ أن ليبريا لم تسو بيانات صادراتها مع مشاركين آخرين. ووجد الفريق، في استعراضه للبيانات المتوافرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أن بالقراريط والقيمة صادرات ليبريا لم تسو تماما بعد منع البلدان المستوردة. كذلك، فإنه على حين أن عدد شهادات ليبريا لعملية كمبرلي يطابق البيانات التي حصل عليها الفريق مباشرة من مكتب الماس التابع للحكومة، وهناك حاجة لأن تسوي ليبريا والمشاركون الآخرون الحسابات غير المطابقة وأفادت ليبريا عن إصدار ٤٠ شهادة في النصف الأول من عام ٢٠١٠ في حين أفاد المشاركون المستوردون عن ٣٣ شهادة فقط من ليبريا. ولا يزال هناك فرق يبلغ ٦ شهادات لعام ٢٠٠٩ و ١٥ شهادة لعام ٢٠٠٨.

٣٢ - وقد قام مكتب الماس التابع للحكومة بتحميل بيانات الإنتاج في شبكة المعلومات العالمية وفقا لطلب نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وترد أرقام الإنتاج الإجمالية من ليبريا في الجدول ٣. ويلاحظ الفريق أن الإنتاج الإجمالي من حيث القرايط والقيمة أعلى من الصادرات المأذون بها البالغة ٤٧٣ ١٠٤ قيراطا بقيمة ٣١,٩ مليون دولار تقريبا للفترة ذاتها. وحتى مع افتراض أن الإنتاج الزائد قد صدر في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فلا يزال يوجد فرق بين الصادرات الإجمالية البالغة ٣٨٨ ١٠٨ قيراطا من الماس الخام بقيمة ٣٣,٥٦ مليون دولار وهو فرق يزيد على ٦٠٠ قيراط تزيد قيمتها على ٢,٢ مليون دولار.

الجدول ٣

إحصاءات إنتاج ليبريا

(بدولارات الولايات المتحدة)

فترة الإنتاج	القرايط	القيمة
تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٢١ ٦٩٩,٧٤	٢ ٦٥٧ ٥٤١,٥٨
كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٢٥ ١٣٦,٥٠	٥ ٠٠٨ ٥٦٤,٧٦
تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٢١ ٨٧٠,٠٠	٤ ٨٨٣ ٢٢٠,٥٨
كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٩	٩ ٢٤١,٣١	٤ ٩٦٦ ٤٥٧,٦٣
تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١٩ ١٢٦,٩٦	٦ ٢٩٤ ١١٥,٣١
كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٠	١١ ٩٧٣,١٩	١١ ٩٧٣ ١٩٠,٠٠
المجموع	١٠٩ ٠٤٧,٧٠	٣٥ ٧٨٣ ٠٨٩,٨٦

المصدر: موقع إحصاءات عملية كمبرلي على شبكة المعلومات العالمية.

٣٣ - ووفقا لعملية كمبرلي، ثمة حاجة إلى تعزيز التقرير السنوي لليبريا المقدم إلى عملية كمبرلي لكي يقدم بوضوح وصفا بمزيد من التفصيل لعملياتها للاستيراد والتصدير وعن نظام ضوابطها الداخلية ويطلب إلى ليبريا أيضا تقديم تفاصيل عن التنظيم الذاتي للصناعة ومتابعة الفروق في الإحصاءات التي حددت في سنوات سابقة، وتفسير سبب الزيادة الهائلة في عام ٢٠٠٩ في متوسط سعر قيراط الماس الليبري بالدولار. ويتعين أن تسوي ليبريا أيضا الفروق المتبقية بين الإحصاءات المبلّغ عنها في التقرير السنوي والإحصاءات المقدمة على موقع إحصاءات عملية كمبرلي على شبكة المعلومات العالمية. وفضلا عن ذلك، سيكون من المفيد لو أن ليبريا أبلغت عن حالات انتهاك فردية أو عن عمليات وإجراءات لمعالجة الانتهاكات.

٣٤ - وأعربت ليبريا في تقريرها السنوي وفي تقريرها المستكمل عن القلق لأنها لم تتلق تأكيد الاستيراد من مشاركين كثيرين، بمن فيهم الولايات المتحدة. وناقش الفريق هذه مسألة مع ممثلين عن ليبريا وحكومة الولايات المتحدة ويبدو أن أمام هذين البلدين خيارا ملائما لتناول مسألة تأكيدات الاستيراد من أجل الصادرات إلى الولايات المتحدة وينبغي أن يعالج هذا الخيار شواغل ليبريا.

جيم - معلومات مستكملة عن توصيات عملية كمبرلي ونظام ليبريا للضوابط الداخلية

٣٥ - في ما يتصل بالتوصيات المنبثقة عن زيارة عام ٢٠٠٩ الاستعراضية لعملية كمبرلي بشأن تحسين الامتثال، يلاحظ الفريق أن ليبريا قد شهدت بعض النشاط ولكن يبدو أن الالتزام الضروري لتحقيق تقدم ملموس لا يزال منخفضا. ولا يبدو أن تحسين إدارة قطاع الماس تولى أولوية عالية وربما لا يكون ذلك مثيرا للدهشة نظرا لانخفاض أرقام الإنتاج الرسمية والإيرادات التي تحصل عليها الحكومة.

٣٦ - وبعد فترة انقطاع لمدة ١٤ شهرا، عقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس اجتماعات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، و ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ثم تلا ذلك فترة استراحة لمدة ٦ أشهر قبل أن يعقد الاجتماع التالي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومع أن فرقة العمل أيدت التحول إلى لجنة للرقابة على المعادن النفيسة وعملية كمبرلي، لم تتمكن الوزارة من تزويد فرقة العمل بأي معلومات مستكملة ذات صلة بالرسالة التي من المفترض أنها وجهتها إلى رئيسة الجمهورية للحصول على موافقتها على هذا التحول.

٣٧ - ودعت فرقة العمل مجددا لجنة تقنية للاجتماع للعمل على وضع خطة عمل (أو مصفوفة) ذات صلة بتوصيات الزيارة الاستعراضية لعملية كمبرلي. ونقحت اللجنة التقنية المصفوفة استنادا إلى مدخلات من المجتمع المدني. بيد أنه بالرغم من انعقاد عدد من الاجتماعات وإجراء عدد من المناقشات في اللجنة التقنية في ما يتصل بخطة العمل/المصفوفة، يصعب تحديد إحراز تقدم أو القيام بأنشطة تحديدا دقيقا.

٣٨ - ولاحظ تقرير عام ٢٠٠٩ عن الزيارة الاستعراضية لكمبرلي، وكذلك تقرير الفريق الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/640) أن بعض المكاتب الليبرية الإقليمية للماس لم تكن تعمل وقت إعداد تقرير عام ٢٠٠٩ عن الزيارة الاستعراضية. وأفادت لجنة ليبريا العامة لمراجعة الحسابات عن وجود مشاكل مماثلة استنادا إلى تقييم أداء المكاتب

الإقليمية في أواخر عام ٢٠٠٩. وتبين لفريق المراجعة أن العديد من المكاتب الإقليمية الثمانية التي زارها لم تكن تعمل أو أن الموظفين كانوا غير متعاونين^(٧).

٣٩ - وخلال عام ٢٠١٠، قام الفريق بزيارات إلى عدد من المكاتب الإقليمية للماس ووجد أن بعضها لم يكن يعمل أو كان مغلقا خلال ساعات العمل (تومانبورغ وسانكويلي) وفي غانتا، طلب موظف إقليمي معني بالماس من الفريق أن يعود عصرا ولكنه اختفى بعد ذلك ووجد الفريق المكتب مغلقا. وفي غبارغنا، وجد الفريق أن المكتب مغلق وأن أحد الموظفين كان يعمل من منزله. وكان مجوزته مولد للكهرباء ومعدات مكتبية أخرى في منزله.

٤٠ - وأكد كل من الفريق وعملية كمبرلي على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون. وتضمنت التوصيات توصية بشأن السيطرة الكاملة للدولة، وتحسين التعاون، والتدريب على إنفاذ القانون والإصرار على تطبيق القانون. ولقد تم تعيين المفتش العام للشرطة الوطنية الليبرية ليشترك في فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس. بيد أن الفريق لم يعثر على أي دليل ينم عن تحسن التنسيق أو التعاون على أرض الواقع في مجالات التعدين. وترد مناقشة أخرى لهذه المسألة في الجزء المتعلق بالموارد الطبيعية لأن هذه المشكلة قائمة على نطاق واسع في مناطق التعدين الحرّفي في ليبريا.

٤١ - كما لاحظ كل من عملية كمبرلي والفريق أن هناك حاجة لمعالجة مسألة استخدام معدات الفئة جيم (التعدين الحرّفي). ولكن الطريقة التي تخطط بها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لمعالجة هذه المسألة على الأجل الطويل ليست واضحة، نظرا لرد الوزارة الذي يفيد برغبة عمال المناجم في استخدام تلك المعدات. وينبغي أن تقرر ليبريا ما إذا كان الحل الطويل الأجل يتمثل في تعزيز إنفاذ القواعد الحالية أو في تعديل القواعد. ويتعين أيضا أن تحدد ليبريا على نحو أكثر وضوحا خطط تعزيز إنفاذ النظام الحالي على الأجل القصير.

٤٢ - وأوضح تقرير ليبريا السنوي إلى عملية كمبرلي أنه ينبغي نقل سلطة إصدار التراخيص في حين يناقش التقرير المستكمل عن زيارة عام ٢٠٠٩ لعملية كمبرلي رسائل موجهة للتجار المخالفين ويبين نتائج مبكرة. ومن غير الواضح الأساس الذي يقوم عليه الإذن بالنقل وما إذا كان نقل السلطة قد حدث. ومن غير الواضح أيضا ما إذا كانت ليبريا قد أحرزت تحقيا بشأن تلك الشركات أو نظرت في إبلاغ عملية كمبرلي عن تلك التي أغلقت أو التي عوقبت. كما أن من غير الواضح ما إذا كانت الشركات قد دفعت الغرامات المفروضة عليها أو ما إذا كان يجري حاليا تجديد شهادات ذوي الأداء السيئ.

(٧) اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، المراجعة التي أعدها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٣ - ويوضح التقرير السنوي لعملية كمبرلي أنه سوف تعقد حلقات عمل تدريبية لتعزيز يقظة شرطة الحدود وسيتم إقرار خطوط الاتصال بين وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وبين سائر السلطات غير أنه لم يرد في المعلومات المستكملة عن توصيات زيارة عام ٢٠٠٩ الاستعراضية أي إشارة بشأن أي من الإجراءات ولكنها تشير بدلا من ذلك إلى نشر مفتشين جدد وإلى الحضور في الحلقة الدراسية المتعلقة بالإنفاذ، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وينبغي أن تقدم وزارة الأراضي والمناجم والطاقة إيضاحات بشأن هذه النقاط وبشأن ما إذا كانت هناك رسالة سلمت إلى وزارة العدل، كما أوضح التقرير السنوي.

٤٤ - وأوضح التقرير السنوي المقدم إلى عملية كمبرلي أنه سوف يتم وضع الإجراءات لعقد جلسات استماع إدارية ذات صلة بإنفاذ وكالة قضائية. بيد أن المعلومات المستكملة ناقشت رسالة موجهة من الوزير شانون. ويتعين أن توضح الوزارة الوضع الحالي وما إذا كان يمكن وضع إجراءات قبل الرد على رسالة الوزير. وسيكون من المفيد أيضا أن تقدم الوزارة المزيد من المعلومات المستكملة أو نظام المحاكم. ويتعين أيضا على ليبريا تقديم معلومات عن متابعة حالات معينة تم تحديدها فيما سبق من قبل السلطات الوطنية أو غيرها.

٤٥ - وناقش التقرير السنوي لليبريا المقدم إلى عملية كمبرلي اللوجستيات الميدانية المحسنة وذكرت أن ثمة دراسة سوف تُعد عن الاحتياجات في هذا المجال، في حين أوضح التقرير المستكمل بأنه تم شراء دراجة نارية لزيادة سرعة تنقل موظفي الماس الإقليميين. ويتعين أن توضح الوزارة النتائج التي تحققت من الاستخدام المحسن للدراجة النارية. ويلاحظ الفريق أن الوزارة حددت الجهود الرامية إلى زيادة وعي الجماهير بعملية كمبرلي. ويتمثل الوضع المثالي في تعزيز مشاركة المجتمع أو قطاع الصناعة في هذه الجهود.

٤٦ - ويلاحظ الفريق أن مفاوضات الحكومة مع حكومة الولايات المتحدة قد أسفرت عن اتخاذ قرار بالمضي قدما في تنفيذ برنامج حقوق الملكية وتنمية تعدي الماس الحرفي (انظر S/2010/319، الفقرة ٤٤). وقد يساعد هذا المشروع في معالجة المسائل الأساسية لحقوق الملكية، التي تسهم في التزاع على الصعيد المحلي في المجتمعات وبين عمال المناجم الحرفيين والشركات الأكبر.

دال - هواجس إضافية بشأن الماس الإيفواري

٤٧ - يحيط الفريق علما بأن فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار قد خلص إلى أن شبكات تجارة الماس الخام غير المشروعة في ليبريا تتلاعب بنظام المراقبة الداخلية للبلد وعملية كمبرلي من أجل إدخال كميات كبيرة من الماس الإيفواري الخام في نظام تجارة الماس في ليبريا. ويذكر فريق الخبراء أيضا أنه كشف أدلة على أن الماس المصدر من ليبريا الذي سجل مصدره

ليبريا الغربية كان له في الواقع خواص شكلية مطابقة لخواص الماس الإيفواري المنشأ. وقد أتاحت تحقيقات فريق الخبراء أيضا له تحديد المزيد من الأطراف الفاعلة العاملة في جميع أنحاء المنطقة، إضافة إلى الأطراف التي حددها الفريق وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار خلال عام ٢٠٠٩.

٤٨ - وناقش الفريق تلك المسألة بمزيد من التفصيل مع رئيس الفريق العامل للخبراء الماس الذي أكد أن التشابه الشكلي لا يمكن أن ينهض دليلا. ولكن يمكن استخدام أوجه التشابه الشكلي للاستنتاج بأن وجود الماس الإيفواري غير مستبعد. وكان هذا النهج هو الأساس الذي كانت عليه مخاوف بشأن بعض الشحنات السابقة، وأبرزها شحنة صدرت كجزء من المخزون في عام ٢٠٠٧ (انظر S/2007/689، الفقرات ٣٩-٤١ و S/2008/371 الفقرات ١٢٠-١٢٢).

٤٩ - ويلاحظ الفريق أن بعض المصدرين الذين حددهم فريق الخبراء لهم سجل في المشاركة في تجارة الماس في بلدان أخرى في المنطقة. ففي حالة واحدة، على النحو الذي نوقش في تقرير سابق للفريق، ألقى القبض في مالي على أحد مالكي شركة يولي دياموند (Yuly Diamond Company) بتهمة تهريب الماس (انظر S/2009/640، الفقرات ٦٧-٧١). ونتيجة لعوامل الخطر في ليبريا، يشدد الفريق دائما على حاجة مكتب الماس الحكومي الليبري إلى توخي الحذر من احتمال تسرب الماس الإيفواري في شحنات ليبريا واحتمال استغلال نظام الضوابط الداخلية الخاص بها. ونظرا إلى استنتاجات فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، يلزم إجراء مزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كان الماس الإيفواري قد صدر في شحنات للماس الخام من ليبريا.

٥٠ - بيد أن الفريق يشير إلى أن إجمالي صادرات الماس من ليبريا ضئيل جدا مقارنة بتقديرات فريق الخبراء لإنتاج الماس الخام في كوت ديفوار. وقد انخفض أيضا إنتاج ليبريا وصادراتها على مدى العامين الماضيين، وتساور الفريق حاليا مخاوف بشأن التصدير غير المشروع لإنتاج ليبريا إلى الدول المجاورة وإلى دول أبعد. وعليه، ففي حين لا يزال هناك احتمال بأن الماس الإيفواري قد صدر، ولا يزال يُصدر، عن طريق نظام ليبريا للمراقبة، فإن ذلك يبقى على نطاق ضيق فحسب. ولا بد لليبريا وللمشاركين الذين يتلقون شحنات من ليبريا (وبلدان أخرى في المنطقة) من توخي الحذر اللازم وكفالة ألا تُستخدم ليبريا (وبلدان أخرى في المنطقة) لغسل أموال تجارة الماس الإيفواري في عمليات التجارة المشروعة.

٥١ - وطلب الفريق في وقت سابق استحداث بصمة صادرات لليبريا (S/2009/640، الفقرتان ٧٢ و ١٩٠) وقدم الوثائق اللازمة لذلك الإجراء إلى الفريق العامل للخبراء الماس

التابع لعملية كمبرلي. بيد أن رئيس الفريق العامل أبلغ الفريق في السابق بأنه يشترط أيضا تزويده بصور رقمية للماس المصدر من ليبيريا. ولاحظ رئيس عملية كمبرلي في رسالته المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى الفريق أن الفريق العامل طلب من السلطات الليبيرية تقديم معلومات مفصلة وصور رقمية من مختلف المناطق المنتجة للماس في ليبيريا. ولم ترد بعد تلك البيانات ولكن عملية كمبرلي أعربت عن التزامها بوضع بصمة للإنتاج عند استلام هذه المعلومات. ولكن، حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم يكن الفريق العامل لخبراء الماس قد تلقى من ليبيريا البيانات المطلوبة لوضع بصمة للإنتاج أو بصمة للصادرات. فلا بد من إنجاز ذلك الإجراء، وقد جاء في العرض الذي قدمه رئيس الفريق العامل لخبراء الماس إلى الاجتماع العام أن ذلك يمثل أولوية في غضون الأشهر القليلة القادمة.

٥٢ - ويشير الفريق إلى أن عملية كمبرلي بذلت جهودا كبيرة في معالجة الوضع في حقول مارانج لإنتاج الماس في زمبابوي خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية. ويدرك الفريق أهمية معالجة الوضع في زمبابوي على نطاق أوسع. بيد أن قدرة عملية كمبرلي على قصر تركيزها على قضية واحدة يثير تساؤلات جدية عن حدود تلك العملية. علما بأن المناقشات والإجراءات بشأن عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على الماس الإيفواري وبشأن الوضع في غرب أفريقيا قد دُفع بها إلى هامش المناقشات. بيد أن الفريق يلاحظ أن رئيس عملية كمبرلي لعام ٢٠١٠ لم يعقد جلسة بشأن غرب أفريقيا في الاجتماع العام الذي عُقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وان الاهتمام قد انصب على مسائل الإنفاذ خلال عام ٢٠١٠. وشملت تلك الجهود إقامة حلقة عمل عن الإنفاذ عقب الاجتماع الذي عُقد فيما بين الدورات في تل أبيب في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وشملت جلسة خاصة بغرب أفريقيا. وركزت جلسة غرب أفريقيا على نتائج جلسات الحوار المتعلقة بالإنفاذ التي عقدت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠ في كل من ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون، والتي وضعت "بيانات موجزة" خاصة بالإنفاذ ونقاط عمل محددة للمستقبل.

هاء - خاتمة وتوصيات

٥٣ - عززت ليبيريا تبادلها للبيانات التجارية وأعداد الشهادات لعملية كمبرلي. ولكن لا يزال يلزم مضاعفة الجهود لتحسين تنفيذ توصيات تقرير الزيارة الاستعراضية لعملية كمبرلي لعام ٢٠٠٩ من أجل معالجة المخاوف إزاء نظام المراقبة الداخلية.

٥٤ - ونظرا للمخاوف المستمرة من احتمال تسرب الماس الإيفواري إلى صادرات الماس من ليبيريا، يشجع الفريق عملية كمبرلي وليبيريا على وضع بصمة للماس وبصمة لصادرات الماس الليبري.

٥٥ - ويوصي الفريق بأن تواصل عملية كمبرلي رصد التقدم المحرز في ليبيريا فيما يتعلق بتحسين تنفيذ نظامها للضوابط الداخلية والتقدم المحرز في التعاطي مع التوصيات المنبثقة عن الزيارة الاستعراضية لعملية كمبرلي لعام ٢٠٠٩.

٥٦ - ويوصي الفريق بأن تعيد حكومة ليبيريا ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بعملية كمبرلي فتركز على أنشطتها المتعلقة بالإنفاذ وضمان أن تقوم الوكالات المعنية في ليبيريا (وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، والشرطة الوطنية الليبيرية، وما إلى ذلك من الوكالات الأمنية الأخرى المعنية) على التعاون معه فيما يجريه من تحقيقات.

خامسا - الموارد الطبيعية: المساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية

٥٧ - أجرى الفريق تحقيقات في عدد من المناطق من أجل تقييم الدور الذي تؤديه الغابات والموارد الطبيعية الأخرى في تحقيق السلام والأمن والتنمية في ليبيريا ضمن الإطار القانوني الناشئ في البلد. وكان للمنهجية التي التزمها الفريق ثلاثة مكونات هي: استعراض المصنفات المتعلقة بحوكمة الموارد الطبيعية في سياق بناء السلام؛ ومراجعة الإطار القانوني لليبيريا؛ وتقييم الأنشطة الراهنة في قطاعات الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالإطار القانوني الناشئ لليبيريا.

٥٨ - وبعد استعراض المصنفات، اعتمد الفريق النهج العام المبين في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الموارد الطبيعية ودورها في أوقات النزاعات وبناء السلام^(٨). ويرى كاتبو التقرير أن هناك ثلاثة مجالات هامة للفرص البيئية، وهي: دعم الانتعاش الاقتصادي؛ وتوفير سبل عيش مستدامة؛ والحوار وبناء الثقة والتعاون.

٥٩ - كما يحدد كاتبو التقرير مجالات عمل معينة عند تداخل مجالات الفرص تلك مع ركائز بناء السلام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ألا وهي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة الرشيدة، وإصلاح المؤسسات القضائية والأمنية، ونشر ثقافة العدل والحق والمصالحة (انظر المرفق الثالث للتقرير). ويفترض أن إدراج العوامل البيئية في برنامج بناء السلام يمكن أن يساعد على المساهمة في المصالحة وبناء الثقة، فضلا عن المساعدة على ضمان أن تساهم الموارد الطبيعية في بناء السلام من خلال التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. بيد أن الموارد الطبيعية لا تساعد على تعزيز الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب ولا تساهم في الانتعاش الاقتصادي ما لم تتم إدارتها إدارة جيدة وبطريقة مسؤولة وشفافة ومستدامة^(٩).

(٨) UNEP. *From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment*. UNEP (٨) (Nairobi, 2009).

(٩) يلاحظ الفريق أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاركان الآن في تقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والمسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحقيق فهم أفضل للمسائل البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحيلولة دون حدوث توترات بشأنها. ويتوافر المزيد من المعلومات عن هذه الشراكة في الموقع التالي: www.unep.org.

٦٠ - وسعى الفريق إلى دراسة مجالات الفرص البيئية تلك من منظور توجيهات مجلس الأمن الأكثر تحديدا لدراسة التقدم الذي حققته ليبريا ضمن الإطار القانوني الناشئ في البلد. وبذلك استعرض الفريق شروط ليبريا القانونية الجديدة لتحسين حوكمة الموارد الطبيعية، وحدد خمسة شروط معينة، هي: شفافية وتنافسية عمليات منح الامتيازات؛ والشفافية والمساءلة في مجال المدفوعات والإيرادات من الموارد الطبيعية؛ والمشاركة العامة؛ والوصول إلى المعلومات؛ وتقاسم المنافع. كما استعرض الفريق تصور الحكومة لتدعيم حوكمة الموارد الطبيعية في ليبريا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٦١ - واستعرض الفريق أيضا التطورات في قطاعات الموارد الطبيعية في ليبريا من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار القانوني الناشئ في البلد. ونظرا إلى النطاق الواسع للموارد في ليبريا، ركز الفريق الاهتمام على القطاعات التي تشملها عملية مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهي: الحراجه والتعدين (الماس والذهب وركاز الحديد) والنفط والغاز؛ والزراعة (امتيازات المطاط وزيت النخيل). ونظر الفريق في مسألة الأراضي فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى لما تؤديه حيازة الأراضي والحصول عليها من دور أساسي في تاريخ ليبريا. وجمع الفريق، تحديدا، بيانات عن كل من الأنشطة الرسمية المرخصة والأنشطة غير الرسمية غير المرخصة في المناطق الغنية بالموارد في ليبريا. وشملت البيانات ذات الصلة التراخيص واتفاقات منح الامتيازات والبيانات الرسمية عن الإيرادات والعمالة وبيانات القطاع غير الرسمي، والفرص والتحديات، ومعلومات عن أية نزاعات وعن طرق إيجاد حلول لها.

ألف - رؤية ليبريا لدور الموارد الطبيعية

٦٢ - ليبريا بلد غني بالموارد الطبيعية. وتشمل قاعدة الموارد الطبيعية في البلد الأراضي الخصبة (الصالحة للزراعة ومحاصيل الأشجار مثل المطاط وزيت النخيل)، والغابات الشاسعة (الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية)، والموارد المعدنية (ركاز الحديد والذهب والماس والبوكسيت)، والمحيط والمناطق الساحلية. بيد أن بعض موارد ليبريا يُعتبر أن لها دورا في تاريخ النزاع. وتقر حكومة ليبريا بذلك في استراتيجيتها للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي تسلط الضوء على أن أسباب النزاع العنيف في ليبريا لئن كانت "متعددة الجوانب، ومتجذرة، ومعقدة"، فإن سوء إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك النمو غير المنصف والتوترات المتعلقة بالأراضي، كان لها دور في النزاع في ليبريا.

٦٣ - وتؤكد الحكومة في استراتيجية الحد من الفقر، أن المجالات المواضيعية الستة، بما في ذلك النزاعات على الأراضي وسوء إدارة الموارد الطبيعية، تتطلب تركيز الاهتمام على تقليل احتمال أن تؤدي إلى استنفار الجماعات لارتكاب أعمال عنف^(١٠). وقد حددت الحكومة ثلاث خطوات معينة حاسمة لضمان تقاسم الفوائد المتأتية من الموارد الطبيعية تقاسما واسع النطاق. وتتمثل الخطوة الأولى في الالتزام بالتفاوض على عقود منح الامتياز التي تحقق توازن العوائد التنافسية للمستثمر مع ضرورة توفير إيرادات مستدامة لشعب ليبيريا. وتؤكد استراتيجية الحكومة بأن "الصفقات الخاصة السرية المعقودة في الماضي التي كان يستفيد منها قلة على حساب الأغلبية، سوف يستعاض عنها باتفاقات شفافة تحوي شروطا أعدل وآليات أقوى لضمان توزيع الأموال وإنفاقها بشكل سليم". وتتمثل الخطوة الثانية في ضمان الإبلاغ عن جميع المدفوعات المسددة إلى الحكومة والإيرادات الواردة إليها، (بما في ذلك جميع مدفوعات الإتاوات والضرائب) بشكل علني وشفاف وكامل. وتمثلت الخطوة الثالثة في الالتزام باستخدام إيرادات منح الامتيازات لتعزيز الرفاه العام بتمويل الاستثمارات في الطرق والتعليم والصحة والمياه وغيرها من المجالات^(١١). كما تعترف الحكومة بأن الحصول على الأراضي والموارد فضلا عن أمن الحيازة، كلها ضرورية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والنمو والحد من الفقر.

٦٤ - ويعتبر قطاع الحراجة في استراتيجية الحد من الفقر مصدرا مهما لزيادة دخول السكان الريفيين والتقاسم العادل للمنافع^(١٢). وتضمن الاستراتيجية إدارة الغابات على نحو يكفل استدامتها. وتتوقع أيضا تحقيق نمو سريع على الأمد القصير، وزيادة إنتاج الأخشاب من الأشجار المقطوعة حتى تزيد على ١,٣ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠١١، باستخدام حوالي ٢,٩ مليون هكتار من الغابات المستخدمة لأغراض الحراجة التجارية والمجتمعية. وتهدف الاستراتيجية إلى الوصول بالعمالة الريفية في هذا القطاع إلى ٥ ٠٠٠ وظيفة لفترتها

(١٠) See: Government of Liberia. *Poverty Reduction Strategy*, The other four issues are the condition of youth especially with regard to employment; political polarization; the relationship between the state and its citizens; and weak and dysfunctional justice systems. (2008) www.emansion.gov.lr/doc/Final%20PRS.pdf

(١١) See: Government of Liberia. *Poverty Reduction Strategy* (2008) www.emansion.gov.lr/doc/Final%20PRS.pdf

(١٢) قبل عام ٢٠٠٣، كان للقطاع الحرجي دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيريا. فقد بلغ مجموع الإنتاج السنوي للحدود والأخشاب ذروته المتمثلة في ١ مليون متر مكعب، تبلغ قيمته حوالي ١٠٠ مليون دولار. وعُين في وظائف في ذلك القطاع ما متوسطه ٧ ٠٠٠ شخص. وتبلغ نسبة إسهام الغابات حوالي ٥٠ في المائة من إيرادات الصادرات الليبيرية ونحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتددة ثلاث سنوات في حين توقعت أن تزيد الإيرادات من ٠,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٣٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٤٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

٦٥ - ويعتبر قطاع التعدين قطاعا سيسهم في مرة أخرى في التنمية بلييريا^(١٣). وترى استراتيجية الحد من الفقر أنه يتوقع لأنشطة التعدين المتعلقة بركاز الحديد والماس والذهب وأنشطة التعدين الأخرى أن تتوسع بسرعة في السنوات القليلة القادمة. وسوف يقود ذلك النمو امتياز منجم ركاز الحديد أرسيلور ميتال (الذي يتوقع أن يحقق ١,٥ بليون دولار أمريكي في الاستثمار). وتتوقع استراتيجية الحد من الفقر النمو السريع من نسبة إنتاج شبه معدومة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ما يقرب من نسبة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠/٢٠١١، وإمكانية أن يساهم هذا العامل مساهمة كبيرة في إيجاد فرص عمل وإدراج الدخل وتطوير البنية التحتية.

٦٦ - وتعد الزراعة مجالا هاما من مجالات العمالة. علما بأن استراتيجية الحد من الفقر تعتبر الزراعة "الأساس الصلب للاقتصاد" نظرا لأهميتها في توفير سبل العيش لغالبية الليريين، ولا سيما بالنسبة للمرأة والطفل. وتقول الاستراتيجية إن وجود قطاع زراعي مفعم بالنشاط له أهمية محورية في الحد من الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، وكفالة إحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأطلقت حكومة لييريا في الآونة الأخيرة عملية لصياغة رؤية استعدادا لفترة ما بعد نهاية استراتيجية الحد من الفقر الحالية.

٦٧ - ويلاحظ الفريق أن لييريا تلقت تمويلا في إطار صندوق بناء السلام وأن بعض تلك الأموال حولت إلى لجنة الحوكمة والأراضي (٧٥٠.٠٠٠ دولار)، ولجنة مكافحة الفساد (٥٠٠.٠٠٠ دولار). غير أن الفريق يلاحظ أن تلك الأموال لا تمثل إلا ما يزيد قليلا على مبلغ ١,٢٥ مليون دولار من أصل مبلغ الـ ١٥ مليون دولار المخصص في إطار الاعتماد الذي تلقت لييريا^(١٤). وليس من الواضح بالنسبة للفريق ما إذا كانت الموارد الطبيعية تعتبر أولوية من الأولويات أو مكونا من مكونات المرحلة المقبلة من مراحل أنشطة التمويل ذات الصلة للجنة بناء السلام.

(١٣) قبل النزاع، في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ كان استخراج ركاز الحديد قبل نشوب النزاع ركيز من ركازات الاقتصاد اللييري، حيث مثل ما يقرب من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(١٤) نظير الموجز على الموقع الشبكي للجنة بناء السلام: متاح على الموقع www.unpdf.org/liberia/liberia-projects.shtml. (آخر دخول إلى هذا الموقع كان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

٦٨ - ويتمثل هدف الحكومة المعلن "لرؤية عام ٢٠٣٠" في أن تصبح ليبريا بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. وذكرت الرئيسة في كلمتها التي ألقته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أن الحكومة جذبت "١٦ بليون دولار من الاستثمارات الخاصة في تنشيط قطاعات التعدين والزراعة والحراجة لدينا. وتوافرت مؤخرا إمكانات جديدة في التنقيب عن النفط"^(١٥). واحتتمت كلمتها بالقول إن "الرؤية الجديدة للحكومة الليبرية تتمثل في ليبريا صاعدة تسعى إلى الانتقال بنا إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا هدف جسور، لكننا عازمون على تحقيقه من خلال الكفاءة في تخصيص مواردنا الطبيعية واستخدامها، وسننجح في ذلك"^(١٥).

باء - الإطار القانوني الناشئ في ليبريا لإدارة الموارد الطبيعية

٦٩ - سنت ليبريا منذ عام ٢٠٠٦ عددا من التشريعات الجديدة الناظمة لإدارة الموارد الطبيعية. وتشمل تلك القوانين عددا من مجالات المبادئ المتعارف عليها للحكومة الرشيدة المتصلة بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الشروط التالية: اتسام عمليات منح الامتيازات بالتنافسية والشفافية، والشفافية فيما يخص الإيرادات/المدفوعات؛ وشروط تقاسم المنافع^(١٦). وتُستكمل تلك التشريعات بالعديد من القوانين الموجودة مسبقا التي تعالج مسائل البيئة والموارد الطبيعية، بما فيها قانون حماية البيئة.

٧٠ - ويتضمن القانون الذي أنشئت بموجبه لجنة المشتريات والامتيازات العامة أحكاما تتعلق بالتخطيط لعمليات منح الامتيازات، وعمليات تقديم العطاءات التنافسية لمنح الامتيازات، والضوابط والموازن في مراحل التقييم والتفاوض بشأن منح الامتيازات. وأدخل الفرع التنفيذي تنقيحات على القانون استعرضتها اللجنة المشتركة بين مجلسي الشيوخ والنواب خلال آب/أغسطس ٢٠١٠. وأقر المجلس التشريعي مشروع القانون في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ووقع الرئيس القانون المنقح في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٧١ - وتتميز تنقيحات قانون لجنة المشتريات والامتيازات العامة بكونها واسعة ولكنها تشمل عددا من التنقيحات المتعلقة بمنح امتيازات استثمار النفط والموارد المعدنية، كما يجعل القوانين في ليبريا متماشية، في كثير من الحالات، مع أفضل الممارسات المتبعة في أي مكان

(١٥) خطاب الرئيسة سيرليف جونسون إلى الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. متاح على الموقع: www.emansion.gov.lr.

(١٦) هذا بالإضافة إلى تشريعات مختلفة أوسع نطاقا ناظمة لإدارة الموارد الطبيعية. وتشمل تلك التشريعات قانون الإدارة المالية العامة، وقانون الاستثمار الوطني، وقانون الإيرادات. بيد أن الفريق لا يملك إمكانية الوصول إلى تنقيحات قانون الاستثمار ولا قانون الإيرادات.

آخر. وتتيح التغييرات المحددة منح تراخيص التنقيب والتعدين، وتراخيص التنقيب عن المعادن، من دون طرح عطاءات تنافسية في المناطق التي لا تملك الحكومة فيها بيانات كافية عن المعادن للمناطق التي تمنح فيها المناقصات. وتستند تلك التنقيحات إلى التوصيات التي انبثقت عن عملية استعراض العقود والامتيازات^(١٧).

٧٢ - وسنت ليبريا القانون الوطني لإصلاح الغابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ثم أكد مجلس الأمن، بعد ذلك، رفعه للجزءات المفروضة على الأحشاب. ووقعت هيئة تنمية الحراجة على إنفاذ ١٠ أنظمة أساسية تتعلق بالحراجة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأقرت ثلاثة أنظمة أخرى خلال تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويستند القانون المذكور على استخدام الغابات لأغراض تجارية وحفظ الطبيعة والحراجة المجتمعية، ويتضمن مجموعة واسعة من الإصلاحات الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة للغابات في ليبريا. ويقتضي القانون إجراء عملية تقديم عروض تتسم بالتنافسية والشفافية لمنح الامتيازات، والإجازة المسبقة للشركات، والتشاور مع أصحاب المصلحة (انظر الموجز السابق لشروط منح الامتيازات التجارية في S/2008/871 و S/2008/785 و S/2009/290 و S/2009/60).

٧٣ - وانضمت ليبريا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتعزيز تحقيق المساءلة والشفافية في إدارة الأموال المتأتية عن الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية^(١٨). وأقر مجلس الشيوخ مشروع قانون إنشاء مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ليصبح قانونا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ووافقت عليه رئيسة الجمهورية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وينشئ القانون مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بوصفها هيئة مستقلة تضم ائتلافا واسعا من أصحاب المصلحة. أما هدف المبادرة فهو ضمان أن تُدفع جميع الإيرادات المتأتية من قطاعات الموارد الطبيعية (المناجم والنفط والغاز والزراعة والحراجة)، وأن تعلق على النحو الواجب وأن تستخدم بحكمة لصالح جميع الليبريين. وتتضمن المبادرة أيضا شرطا يقضي بإجراء تدقيق سنوي لعمليات منح امتيازات استثمار الموارد الطبيعية.

(١٧) Contracts and Concessions Review Committee Final Review Report. Review of the Contracts and Concessions Executed by the National Transitional Government of Liberia. European Commission (January 2007).

(١٨) Government of Liberia, *Poverty Reduction Strategy* (2008), متاحة على الموقع www.emansion.gov.lr/doc/Final%20PRS.pdf.

٧٤ - واستلزم القانون الوطني لإصلاح الغابات لعام ٢٠٠٦ إقرار تشريع حقوق المجتمع فيما يخص أراضي الغابات. وبعد مشاورات مكثفة ووضع صيغ مختلفة، أقر المجلس التشريعي الليبري قانون حقوق المجتمع فيما يخص أراضي الغابات في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي أقرته الرئيسة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ووضعت هيئة تنمية الحراجة مشروع نظام تقوم هي والجهات الشريكة لها بتمحيصه.

٧٥ - ووقعت رئيسة الجمهورية مشروع قانون إنشاء لجنة الأراضي في جمهورية ليبيا في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتزاوّل لجنة الأراضي أعمالها حالياً، وتجري مشاورات علماً بأن مهمتها والغرض منها هو اقتراح إصلاحات للسياسات والقوانين والبرامج المتعلقة بالأراضي في ليبيا، والدعوة إلى هذه الإصلاحات وتنسيقها. وليس للجنة دور تحكيمي أو تنفيذي. وقد بدأت اللجنة مشاورات بشأن الإصلاح الزراعي والمنازعات على الأراضي.

٧٦ - ويجري العمل على إعداد قوانين وأنظمة أخرى و/أو يجري النظر فيها. وفي الآونة الأخيرة، أحال الفرع التنفيذي مشروع قانون لإنشاء مكتب وطني لمنح الامتيازات يؤدي دوراً رئيسياً في منح الامتيازات ورصدها. واستعرضت لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ مشروع القانون في آب/أغسطس ٢٠١٠، وأعرب المشرعون أثناءها عن قلقهم البالغ إزاء إمكانية أن يؤثر ذلك الكيان المقترح على اختصاص لجنة الاستثمار الوطني. ولم يقر مشروع القانون قبل انفضاض الهيئة التشريعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٧٧ - ويقتضي القانون الوطني لإصلاح الحراجة قيام هيئة تنمية الحراجة بتقديم تشريعات متعلقة بحفظ الأحياء البرية وحمايتها. ووضعت هيئة تنمية الحراجة إطار مشروع قانون لحفظ الأحياء البرية وحمايتها. وقد أبلغ المدير العام بالإنابة لهيئة تنمية الحراجة الفريق في أواسط ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أن الهيئة قد محصت مشروع القانون، لكن وثيقة التشاور بشأنه لم تُنجز بعد، وأقر المجلس التشريعي التشريع المتعلق بإنشاء المتنزه الوطني لبحيرة بيزو في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

جيم - امتيازات الموارد الطبيعية الصناعية

٧٨ - منحت الحكومة خلال الأعوام الأربعة الماضية امتيازات واتفاقات وتراخيص مختلفة فيما يخص الموارد الطبيعية الصناعية كجزء من استراتيجيتها لتحقيق أهداف استراتيجية الحد من الفقر.

امتيازات الحراجة

٧٩ - منذ رفع الجزاءات، منحت ليريا سبعة امتيازات كبيرة لإدارة الغابات وعددا من مناطق الامتياز الأصغر. ووقعت رئيسة الجمهورية العقود الثلاثة الأولى لإدارة الغابات وصدق عليها المجلس التشريعي في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٩. ووقعت رئيسة الجمهورية التشريعات الثلاثة لتصبح قوانين في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومنحت العقود الأربعة المتعلقة بإدارة الغابات التي تلت ذلك في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٩، وصدق عليها المجلس التشريعي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ووقعتها رئيسة الجمهورية لتصبح قوانين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٨٠ - ومنحت هيئة تنمية الحراجة ١٠ عقود لبيع الأخشاب (في مساحة مبلغ ٥٠٠٠ هكتار). غير أن تسعة منها فقط هي القائمة بعد أن ألغت الهيئة امتياز شركة B&V لمنطقة الامتياز A6 لعقود بيع الأخشاب في آب/أغسطس ٢٠١٠^(١٩) وقد وافقت الهيئة أيضا على ترخيصين للاستخدام الخاص. وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بالعقود والتراخيص القائمة ١,٠٧٩ مليون هكتار (انظر، الجدول ٤). وتقوم خمس شركات حاليا بتصدير الأخشاب من ليريا. وصدرت ما مجموعه ٦٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

الجدول ٤

امتيازات قطع الأخشاب في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

الشركة	منطقة الامتياز	المساحة بالهكتارات
Alpha Logging	عقد إدارة الغابات ألف	١١٩ ٢٤٠
EJ&J	عقد إدارة الغابات باء	٥٧ ٢٦٢
LTTT	عقد إدارة الغابات جيم	٥٩ ٣٧٤
Euro-Liberia	عقد إدارة الغابات واو	٢٥٤ ٥٨٣
Geeblo Logging	عقد إدارة الغابات طاء	١٣١ ٤٦٦
ICC	عقد إدارة الغابات كاف	٢٦٦ ١٩٠
Atlantic Resources	عقد إدارة الغابات عين	١١٩ ٣٤٤
Tarpeh Timber	عقد بيع الأخشاب ألف ٢	٥ ٠٠٠

(١٩) النشرة الصحفية لهيئة تنمية الحراجة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. متاحة على الموقع:

www.fda.gov.lr/press.php?news_id=249

الشركة	منطقة الامتياز	المساحة بالهكتارات
Akweba Group	عقد بيع الأخشاب ألف ٣	٥ ٠٠٠
B&B	عقد بيع الأخشاب ألف ٧	٥ ٠٠٠
Thunderbird mternadiniei Liberia	عقد بيع الأخشاب ألف ٨	٥ ٠٠٠
B&V	عقد بيع الأخشاب ألف ٩	٥ ٠٠٠
B&V	عقد بيع الأخشاب ألف ١٠	٥ ٠٠٠
Bassa Timher and Logging	عقد بيع الأخشاب ألف ١١	٥ ٠٠٠
Sun Yeun	عقد بيع الأخشاب ألف ١٥	٥ ٠٠٠
Sun Yeun	عقد بيع الأخشاب ألف ١٦	٥ ٠٠٠
Ecowood (Texas International)	تراخيص الاستخدام الخاص	٤ ٠٥٨
شركة الحراجة العالمية	تراخيص الاستخدام الخاص	٢٢ ٨٣١
المجموع		١ ٠٧٩ ٣٤٨

المصدر: فريق الخبراء، مستمد من المعلومات المتعلقة بالعقود وسلسلة المسؤوليات المستكملة لشركة المراقبة الوطنية.

امتيازات وتراخيص استغلال المعادن

٨١ - وفقا لأحدث خريطة للمعادن أصدرتها الوزارة (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، أبرمت ثلاثة اتفاقات لتنمية الموارد المعدنية ومُنح ترخيصان من الفئة ألف وبلغ مجموع المساحات المشمولة بها ١٥٧ ٥٧٠ هكتار. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الخريطة منح ٧٠ ترخيصا استكشافيا إلى ٣٤ شركة تبلغ المساحات المشمولة بها ٣,١٩ مليون هكتار. ولاحظ الفريق أن لدى كل من شركة BHP Billiton العاملة في سلسلة مرتفعات كيتوما وشركة موارد نهر مانو المتحدة العاملة في سلسلة مرتفعات بوتو اتفاقات لتنمية الموارد المعدنية، ولذلك فإن هذه الأرقام ليست هي أحدث الأرقام اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وترد في المرفق الرابع للتقرير قائمة باتفاقات استكشاف المعادن واتفاقات تنمية الموارد المعدنية حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويقدم المرفق الخامس نموذجا لترخيص استكشاف المعادن، وإن كان الفريق قد لاحظ أنهما لا تحتوي على تاريخ محدد لسريانها أو انتهائها.

٨٢ - وأصدرت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة أيضا عددا من تراخيص التعدين من الفئة باء، المتعلقة بأنشطة التعدين الصناعي الأصغر حجما (انظر الجدول ٥). علما بأن أكثر من ثلثي هذه التراخيص يقع في قطاع الذهب. وترد في المرفق السادس قائمة بجائزي التراخيص.

الجدول ٥

تراخيص التعدين من الفئة باء الممنوحة في عام ٢٠٠٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

التعدين من الفئة باء	الكمية	سعر الوحدة	السعر الكلي
الذهب	٢٠	٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
الماس	٨	٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
المجموع	٢٨		١٤٠ ٠٠٠

المصدر: وزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

التنقيب عن النفط

٨٣ - منذ عام ٢٠٠٥، خصصت الحكومة ١٢ منطقة للتنقيب عن النفط قبالة الساحل (انظر الجدول ٦). وقد خصصت هذه لسبع شركات. وأصدرت الحكومة في عام ٢٠٠٩ دعوة إلى تقديم عطاءات بشأن مراكز التنقيب الخمسة الأخيرة لديها. وأغلق باب جولة تقديم العطاءات في آذار/مارس ٢٠١٠ وتقدمت سبع شركات بعطاءات. وأعلنت شركة النفط الوطنية الليبيرية عن دعوة لإبداء الرغبة في بذل العناية الواجبة في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الجدول ٦

عقود تقاسم إنتاج النفط

الشركة	المراكز	التاريخ
Oranto Petroleum Pty Ltd (بلغت حصة Chevron ٧٠ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)	LB-11 و LB-12 و LB-14	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
Broadway Consolidated	LD-13	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧
Woodside West Africa Pty. Ltd.	LB-15	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧
Regal Liberia Limited	LB-8 و LB-9	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
Repsol Exploration S.A.	LB-16 و LB-17	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
Anadarko Liberia Company	LB-10	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
Hong Kong Tong-Tai Petroleum International Corporation	LB-6 و LB-7	

المصدر: العقود المتاحة ونشرة شيفرون الصحفية.

٨٤ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت شركة شيفرون Chevron أنها تلقت موافقة من حكومة ليبيريا للاستحواذ على نسبة ٧٠ في المائة في مناطق امتيازات المياه العميقة الثلاثة قبالة ساحل ليبيريا. والامتيازات الثلاثة هي LB-11، و LB-12 و LB-14، الممنوحة لشركة Oranto Petroleum Pty Ltd. وهي تغطي منطقة تبلغ مساحتها الكلية ٩٦٠.٠٠٠ هكتار. وبموجب الاتفاق مع الحكومة، سينفذ الفرع الليبيري لشركة شيفرون برنامجاً للتقيب لمدة ثلاث سنوات من المتوقع أن يبدأ في الربع الأخير من عام ٢٠١٠^(٢٠).

الامتيازات الزراعية

٨٥ - فيما يتعلق بالزراعة، أعادت الحكومة التفاوض أو خصصت زهاء مليون هكتار وفقاً للبيانات التي تمكن الفريق من الحصول عليها (انظر الجدول ٧) و ١,٦ مليون هكتار، وفقاً للبنك الدولي^(٢١) وتشمل هذه الامتيازات المطاط ومزارع زيت النخيل فضلاً عن مزرعة للأرز في مقاطعة لوفيا.

٨٦ - ومعظم امتيازات المطاط وزيت النخيل نجمت عن إعادة التفاوض بشأن الامتيازات القديمة وكان من الصعب الحصول على معلومات عن إعادة التفاوض، باستثناء نسخ لبعض العقود المتاحة من خلال موقع مبادرة ليبيريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتشمل إعادة المفاوضات منح مزرعة غوثري للمطاط (بالإضافة إلى مساحة كبيرة من الأراضي غير المزروعة) لشركة سيمي داري ومزرعة ديكوريس لنخيل الزيت إلى سيفكا، وهي مجموعة أفريقية رائدة للأعمال التجارية الزراعية، معنية بزراعة الزيوت النباتية والمطاط الطبيعي وسكر القصب، وتجهيزها وتسويقها، مما أدى إلى إثارة بعض الجدل في مقاطعة ميريلاند. وأجرت الحكومة في الآونة الأخيرة مفاوضات بشأن اتفاق امتياز مع شركة Golden Veroleum لامتياز يتعلق بزيت النخيل يغطي مساحة مقدارها ٢٦٠.٠٠٠ هكتار في جنوب شرق ليبيريا.

(٢٠) انظر نشرة شيفرون الصحفية "Chevron to Acquire Deepwater Interest Offshore Liberia". ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. متاحة على الموقع: www.chevron.com/chevron/pressreleases/.

(٢١) انظر البنك الدولي. *Rising Interest in Farmland: Can It Yield Sustainable and Equitable Benefits?* Washington, DC 2010: متاح على الموقع: <http://investor.chevron.com/phoenix.zhtml?c=130102&p=lrol-> .news&nys=0. وقد حاول الفريق التحقق من الامتيازات التي أسهمت في أرقام البنك الدولي ولكنه لم يتلق رداً حتى وقت اكتمال إعداد تقرير الفريق.

٨٧ - ولا تزال بعض مزارع المطاط محل منازعات على الأرض والعمل. وتعاني مزرعة الشركة الزراعية الليبرية في مقاطعة غراند باسا من مشكلات من وقت لآخر تتعلق بقضايا الأرض والعمل. وقد أبلغ مدير شركة صلالة للمطاط الفريق بوجود قضايا معلقة بشأن الأرض في منطقة الامتياز. ولم تحل بعد مسألة ملكية مزرعة سينوي للمطاط ولم تقدم الحكومة سوى عقود خاصة بالإدارة لمجموعة لي، التي لديها مصنع للمطاط في مقاطعة مارغبيي.

الجدول ٧

الامتيازات الزراعية

السنة	المنتج	المساحة (بالهكتارات)	الشركة/مزرعة المطاط	المقاطعة
١٩٩٢	مطاط	٨ ٠٩٤	كافالا	ماريلاند
١٩٤٧	مطاط	١٠ ١١٧	كوكوبا	نيمبا
١٩٢٦	مطاط	٤٧ ٧٥٣	فايرستون	مارغبيي
١٩٥٩	مطاط	١٢١ ٤٠٦	الشركة الزراعية غراند باسا الليبرية	
١٩٥٢	مطاط	٨ ٤٩٨	شركة صلالة بونغ للمطاط	
١٩٥٣	مطاط	٢٤٢ ٨١١	مزرعة سينوي سينوي للمطاط	
٢٠٠٩ (الأصلي ١٩٥٧)	مطاط ونخيل الزيت	٢٢٠ ٠٠٠ *٤٠ ٠٠٠	سيمبي داري	بومي، بونغ، غباربولو، غراند كيب ماونت
٢٠١٠	نخيل الزيت	٢٢٠ ٠٠٠ *٤٠ ٠٠٠	Golden Veroleum Liberia Inc (GVL)	غراند كرو، ماريلاند، ريفير سيس، ريفير غبيي، سينوي
٢٠١٠	أرز	١٥ ٠٠٠	SIFC	ديكوريس، ماريلاند
٢٠٠٧	نخيل الزيت	٨ ٠١٠	ADA	لوف
٢٠٠٧	نخيل الزيت	١٣ ٩٦٢	المخزونات الاحيائية	المخزونات الاستوائية بوتوا، سينوي
٢٠٠٧	نخيل الزيت	١٣ ٩٦٢	المخزونات الاحيائية	المخزونات الاستوائية غراند باسا
٩٩٥ ٦٥١			المجموع	

المصدر: عقود مختلفة ونشرات صحفية.

ملاحظة: * مناطق صغار المزارعين.

دال - القطاعان الحرّفي وغير الرسمي

٨٨ - تمارس أيضاً أنواع مختلفة من الأنشطة غير الرسمية أو غير المشروعة المتصلة بالموارد الطبيعية في شتّى أنحاء البلد، على النحو المشار إليه في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2010/319). وتشمل هذه الأنشطة قطع الأخشاب غير المرخص به والنشر الطولي للأخشاب، واستخراج المطاط بطريقة غير مشروعة في كل من أنشطة التعدين الحرّفي المرخص به وغير المرخص به في قطاعي الذهب والماس. وتشهد أغلب الأنشطة غير المشروعة تقلبات موازية لتقلبات قيمة السلعة. فعلى سبيل المثال، أبلغت مصادر مختلفة الفريق بأن سرقة المطاط قد انخفضت حين كانت أسعار المطاط متدنية، لكنها ما لبثت أن ارتفعت مجدداً عام ٢٠١٠ بالموازاة مع ارتفاع الأسعار. وانتقل عمال المناجم كذلك من مناطق تعدين الماس إلى مناطق تعدين الذهب خلال الكساد الاقتصادي الذي أدّى إلى تراجع حاد في الطلب على الماس وفي قيمته أيضاً.

٨٩ - وخلال فترة الولاية، قام الفريق بزيارات إلى العديد من مناطق التعدين. ومن الصعب تقدير حجم النشاط القائم في قطاع التعدين لكن هناك العديد من حالات التعدين غير المرخص به في شتّى أرجاء البلد. وفي بعض المناطق، كما هي الحال في منطقة وكالة التعدين في فوينجاما، هناك حالات موثقة عن تعدين الذهب على نطاق واسع رغم أن التراخيص من الفئة جيم لم تكن متوافرة في المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٠. ووردت تقارير مماثلة بشأن مناطق يجري فيها التعدين في معظم أنحاء البلد، بما فيها مقاطعتا ماريلاند وجراند كرو. وتشهد رسالة صدرت مؤخراً عن وزير الدولة لشؤون الرئاسة (انظر المرفق السابع) ووثيقة مرفقة بها من وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على التحديات التي ينطوي عليها منح التراخيص لهذه الأنشطة ورصدها. وثمة مزاعم عن تورط مسؤولين يعملون في مجال التعدين في ممارسة أنشطة غير مشروعة/غير قانونية (انظر مزاعم مفتش للتعدين في المرفق الثامن).

٩٠ - وهناك شواغل مختلفة بشأن هذا النوع من الأنشطة التي تمارس في مناطق نائية وغير خاضعة للرقابة في أغلب الأحيان. ففي بعض الحالات، تبدو أنشطة التعدين وكأنها تخضع للهرمية القيادية للمحاربين السابقين. وقد تلقى الفريق تقارير عن ممارسة هذه الأنواع من النشاط في مخيمات التعدين في مقاطعات جراند كيب ماونت وغباربولو ولوفا. وفي حالات أخرى، ثمة مزاعم عن وجود أسلحة ومخدرات. وفي مقاطعة ريفر سيس، أبلغ أحد مسؤولي المقاطعة الفريق بأن سائقي الدراجات النارية كانوا ينقلون المخدرات إلى مخيمات التعدين في المقاطعة وأنه في إحدى الحالات، هدد سائق دراجة نارية مسؤولاً محلياً بمسدس وحيد الماسورة (انظر الفرع السادس من هذا التقرير لمزيد من التفاصيل عن وجود هذه الأسلحة

في ليبيريا). كما أُبلغ الفريق بحالات مزعومة لأسلحة في مخيم للتعدين في مقاطعة غباربولو، لكن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والشرطة المحلية لم تتمكن من الوصول إلى هذه المنطقة للتحقق من هذا الزعم.

٩١ - ويبدو أن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، والشرطة الوطنية الليبرية لا تعملان معاً. وفي بعض الحالات، يسعى وكلاء التعدين بشكل نشط إلى منع تدخل وكالات أخرى في مناطق التعدين. فعلى سبيل المثال، أبلغ المشرف المساعد للتنمية في مقاطعة لوبا وموظفو البعثة الفريق، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأن وكيل التعدين المحلي قد بعث برسالة إلى المشرف مفادها أن موظفي وكالة الأمن لا ينبغي أن يأتوا إلى المناطق المحلية لتعدين الذهب أثناء غيابه.

٩٢ - وفي هنري تاون، بمقاطعة غباربولو، يختار وكيل التعدين "المحققين" بنفسه، لكن الشخص الذي يدعي بأنه محقق اعترف للفريق بأنه ليس موظفاً حكومياً. وقد قام كل من عناصر الشرطة ومسؤولي المقاطعة وموظفي البعثة بإبلاغ الفريق بأنه في إحدى الحالات، ضرب "المحقق" وفريقه عامل منجم (غير شرعي) ضرباً مبرحاً استدعى إدخاله المستشفى^(٢٢). وأبلغ ضباط شرطة يقيمون في هنري تاون الفريق بأن وكيل التعدين لم يطلب إليهم المساعدة يوماً لتوقيف أحد. وفي حالة أخرى، في مقاطعة نيمبا، أنهم مسؤولو التعدين بضرب وطعن شخصين زعم أنهما كانا يهربان الذهب (انظر المرفق الحادي عشر).

٩٣ - وخلال عام ٢٠١٠، ركزت هيئة تنمية الغابات وبعض المشرفين في جنوب شرق البلد الاهتمام على مسألة عمال المناجم غير الشرعيين في منتهه سابو الوطني. وعقدت مناقشات في أواسط عام ٢٠١٠ بشأن إمكانية استخدام وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية لطرد عمال المناجم غير الشرعيين. لكن يبدو أنه لم توضع خطة جيدة للطرد أو خطة بشأن كيفية التعامل مع المطرودين (ويقدّر عددهم بأكثر من ١٠.٠٠٠ عامل منجم). وعلى الرغم من أن فكرة استخدام القوات المسلحة الليبرية قد نُبذت فيما بعد، فقد وردت تقارير تفيد بأن عمال المناجم غادروا طوعاً بعد الموعد النهائي المحدد وهو ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد وردت تقارير مؤخراً عن وقوع مشاجرات بين عمال المناجم ومواطنين محليين بالقرب من قرية سايباكن بمقاطعة سينوي. وكشف التحقيق الأولي الذي أجرته البعثة عن وقوع المشاجرات عندما حاول كل من حراس هيئة تنمية الغابات والسلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي طرد المقيمين في المنتزه.

(٢٢) مناقشات فريق الخبراء مع أصحاب المصلحة في هنري تاون بمقاطعة غباربولو، في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

هاء - تخصيص الامتيازات

٩٤ - يقضي القانون الليبري الآن، على النحو المشار إليه سابقاً، أن تُخصص امتيازات استخراج الموارد الطبيعية، بموجب عمليات مناقصة تتسم بالإنصاف والتنافسية. ويقضي قانون لجنة المشتريات والامتيازات العامة، الذي ينطبق على جميع حالات تخصيص الامتيازات، تحديداً بضرورة وجود عمليات لتخطيط منح الامتيازات، وإصدار شهادات بالامتيازات، وإجراء مناقصات تنافسية تسفر عن اختيار شفاف لراعي المناقصات، الذين تتفاوض الحكومة (عن طريق فريق تفاوضي) معهم على اتفاق بمنح الامتيازات.

الشواغل المتعلقة بمنح الامتيازات

٩٥ - أعرب بعض المسؤولين الرفيعي المستوى للفريق عن قلقهم إزاء النموذج القائم على الامتيازات الذي تسعى إليه الحكومة. وقال أحد الأفراد إن الحكومة خصصت أراضٍ لشركات أجنبية دون أن تضمن حقوق الأراضي والأمن الغذائي لشعبها. وقال مسؤولون آخرون إن مساحات مناطق الامتياز كبيرة جداً وتمنح لفترات طويلة جداً ولا سيما لشركات غير معروفة وأن الشركات تحصل على الأراضي لقاء تكلفة تقل عن التكلفة التي يتحملها مواطنو البلد. وتعكس هذه الشواغل أوسع إزاء عمليات تخصيص مساحات واسعة من الأراضي (يُشار إليها أحياناً بعبارة الاستيلاء على الأراضي) وهي شواغل أعرب عنها في منشورات في أفريقيا وفي قارات أخرى من قِبَل كل من المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء والبنك الدولي، في منشور بشأن امتيازات الأراضي الزراعية^(٢٣).

٩٦ - ووثق الفريق في التقارير السابقة قضايا بشأن عملية تخصيص مناطق امتيازات الغابات (انظر S/2008/785 و S/2009/640). وشملت هذه المشاكل عدم الامتثال لقواعد عمليات العطاءات التنافسية وللموافقة المسبقة عن علم والتخطيط من خلال متطلبات شهادات الامتياز. كما أدرج تخصيص امتياز (منطقة عقد إدارة الغابات ألف)، حيث يدعي أعضاء المجتمع المحلي حيازتهم لمستند ملكية الأراضي فيها. وقد حُددت المشاكل في الجولة الثانية من تخصيص الامتيازات بأربع من شركات قطع الأشجار إلى إقامة دعوى في مواجهة هيئة تنمية الحراجة فيما يتعلق بالجولة الثانية لتخصيص عقود إدارة الغابات (من المناطق واو، وطاء، وكاف، وعين)، مدعية بأن الامتيازات قد مُنحت بالمخالفة للقانون الوطني لإصلاح الحراجة وقانون لجنة المشتريات والامتيازات العامة.

(٢٣) البنك الدولي *Rising Global Interest in Farmland: Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits?* (واشنطن، العاصمة، ٢٠١٠).

٩٧ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدم المعهد الليبري للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة، طلبا - بالنيابة عن المجتمعات المحلية في مقاطعة ريفرسييس، المتضررة من عقد إدارة الغابات من الفئة باء - لفريق التفتيش التابع للبنك الدولي، ملتمسا إعادة النظر في دور البنك الدولي في عمليات إصلاح مشاريع الحراجة. وادعى في الطلب أن البنك الدولي لم يتبع عددا من مبادئه التوجيهية في تمويل ثلاثة مشاريع حرجية لليبريا، واستشهد لعدد من المشكلات المتعلقة بتخصيص الامتيازات.

٩٨ - وقد وقعت مشكلات فيما يتعلق بتخصيص بعض امتيازات التعدين، وإن كان يصعب التحقق منها نظرا لنقص الشفافية في هذه العملية. وقد اكتنف تخصيص رواسب ركاز الحديد "للمجموعة الغربية" مشكلات شديدة، مع اضطرار الحكومة إلى إعادة تقديم عطاءات رواسب الركاز بعد فشل الجولة الأولى. وعلى حين تم التخصيص في جولة ثانية لصالح شركة Elenilto Minerals and Mining Limited، وهي شركة إسرائيلية، يبدو أن هناك مشكلات مستمرة فيما يتعلق بالاتفاق، ولم يتمكن الفريق من التحقق من إنجاز الاتفاق.

٩٩ - وأجرى الفريق تحقيقات للوقوف على ما إذا كان امتياز شركة غولدين فيروليوم Golden Veroleum قد خصص وفقا لشروط قانون لجنة المشتريات والامتيازات العامة. ولم يتمكن الفريق من العثور على أي أدلة على التخطيط لتخصيص هذا الامتياز أو تقديم عطاء تنافسي بشأنه. وقد أنكر المسؤولون في لجنة المشتريات والامتيازات العامة أي معرفة لهم بهذا الامتياز أو العملية التي أدت إلى تخصيصه على مناسبتين منفصلتين^(٢٤). وقد أكد المسؤولون في وزارة المالية أن لجنة المشتريات والامتيازات العامة لم تكن تستعرض عمليات الامتيازات، وأن امتياز شركة غولدين فيروليوم لم تخضع لعملية سوية.

١٠٠ - كما يلاحظ الفريق أن الحكومة قد سلطت الضوء على الخبرة الواسعة والسجل الجيد لشركة Golden Agri-Resources باعتبار ذلك عاملا مهما. غير أنه، في إطار مراجعة أجريت برعاية اجتماع المائدة المستديرة المعني بزيت النخيل المستدام، وجد فريق للتظلم أن هناك عدم امتثال خطير مدونة قواعد السلوك لاجتماع المائدة المستديرة المعني بزيت النخيل المستدام، وتحديدًا عدم قيام شركة PT SMART (أحد فروع شركة Golden Agri-Resources)، بالعمل على تنفيذ وتوثيق مبادئ ومعايير اجتماع المائدة المستديرة. كما ذكر فريق التظلم أن شركة Golden Agri-Resources "لا ينبغي أن تقول علنا أنها بسبيلها للحصول على شهادة اجتماع

(٢٤) ناقش الفريق الامتيازات الزراعية مع المديرية التنفيذية بيغي فالافلاي ميريس في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ ومع جوزيف نوف فيل، كبير المستشارين التقنيين والمدير التنفيذي السابق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويلاحظ الفريق أن رئيس ليبريا قد طردهما في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ كردّ فعل لتقرير لجنة التحقيق الرئاسية الخاصة المعنية بصفقة أرصدة الكربون المزعومة.

المائدة المستديرة جميع وحداتها العاملة، كما لا ينبغي للشركة أن تدعي علنا بأنها تعتمزم أن تصبح عضوا في اجتماع المائدة المستديرة. فالشركة ليست عضوا في الاجتماع ولم يتلق الاجتماع بعد طلبا للعضوية من الشركة^(٢٥).

شواغل بشأن الفساد

١٠١ - وأقرت رئيسة الجمهورية إلين جونسون سيرليف في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالتحديات التي تواجهها حكومتها في مكافحة الفساد، ولكنها أكدت أيضا على بعض ما أحرز من تقدم، بما في ذلك إنشاء لجنة لمكافحة الفساد. ويلاحظ الفريق أن هذا التحدي يشكل حقا قضية كبيرة لليبيريا. وخلال السنوات القليلة الماضية، زعم عدة أشخاص وشركات المدفوعات يطالب بها عادة قبل تصديق المجلس التشريعي على أي عقد، أو حتى دعم مرشح رئاسي. بيد أن هذه المناقشات لا تكون عادة للنشر، ولذلك فإن الفريق في حل من إيراد هذه المناقشات. غير أنه وقعت بضع حالات مؤخرا تبين أنواع التحديات التي تواجهها ليبريا بشأن الفساد.

١٠٢ - وحددت مراجعة حسابات شركة النفط الوطنية الليبيرية التي قام بها مراجع الحسابات العام أن مبلغا قدره ٤٠٠ ١١٨ دولار اعتمده رئيس مجلس الإدارة من دون موافقة باقي أعضاء المجلس - بزعم استخدامه لتغطية تكاليف رسوم كسب تأييد المشرعين للتصديق على عقود النفط لشركتي Oranto Petroleum المحدودة و Broadway Plc. وتمكن فريق مراجع الحساب العام من تأكيد تلقي أوميذا إينوس - بار مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار وليس تلقي أي من أعضاء لجنة الاستثمار لأي مبالغ مالية.

١٠٣ - وأشار الفريق في تقرير سابق إلى محاولة منح امتياز أحادي المصدر لأرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها يغطي مساحة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار (انظر S/2009/290)، الفقرتان ٩٣ و ٩٤) ولاحظ الفريق في ذلك التقرير أن عملية تخصيص الامتياز لم تتبع شروط عملية العطاءات التنافسية، إذ إن العديد من وثائق المشروع كانت مزورة وأن المدير العام لهيئة تنمية الغابات سحب أخيرا الطلب المتعلق بالعقد الأحادي المصدر.

١٠٤ - وقد أبلغ الفريق خلال الجزء الأول من ولايته، من قبل مصادر مختلفة أن محاولة قد جرت مرة أخرى لمنح مثل هذا الامتياز ولكن لم يتوفر لدي الفريق إلا القليل من المعلومات.

(٢٥) يحدد فريق التظلم التابع لاجتماع المائدة المستديرة ردودا مطلوبة لعدم الامتثال من جانب شركتي PT SMART و Golden Agri-Resources (٢٠١٠). متوفر على الموقع التالي: www.rspo.org/?q=page/1518.

وتمكن الفريق من الحصول على نسخة من مشروع العقد الذي هو قيد الإعداد (انظر، خريطة المناطق المشمولة بالعقد في المرفق العاشر). وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُلقت الشرطة في المملكة المتحدة القبض على رئيس شركة حصاد الكربون بتهم الفساد المتعلقة بمنطقة امتياز أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها لما مساحته ٤٠٠.٠٠٠ هكتار. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عينت رئيسة ليريا لجنة رئاسية خاصة للتحقيق في الاتفاق المزعوم المتعلق بأرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدم رئيس اللجنة تقرير اللجنة إلى الرئيسة.

١٠٥ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدرت رئيسة ليريا بيانا بشأن تقرير اللجنة وأعلنت عن عدد من الإجراءات الموصى بها في التقرير، بما فيها الطلبات التالية لوزير العدل: أن إجراء المزيد من التحقيقات وإمكان إجراء محاكمة لأحد أعضاء مجلس الشيوخ ووزير الداخلية السابق؛ وفصل أحد موظفي هيئة تنمية الغابات والمستشار التقني والمدير التنفيذي للجنة المشتريات والامتيازات العامة وإحالتهم إلى وزارة العدل لمزيد من التحقيق معهم وإمكانية تقديمهم للمحاكمة (انظر المرفق التاسع). وبالإضافة على ذلك، قال البيان الرئاسي إن الرئيسة ستوجه وزارة العدل إلى توبيخ وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية لفشله في بذل العناية الواجبة وإصداره شهادة امتياز عامة تغطي عقود إدارة الغابات.

١٠٦ - ومنذ صدور التقرير، تعرضت اللجنة وتقريرها لانتقادات واسعة النطاق. وتحدى بعض الأفراد اللجنة أن تقدم ما يدعم مزاعمها وتوصياتها. وأصدر اثنان من أعضاء اللجنة بيانا صحفيا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ دفاعا عن التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، نشر أعضاء اللجنة تسجيلات صوتية للمقابلات التي أجريت مع وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية وموظفي لجنة المشتريات والامتيازات العامة دعما لما نقلته اللجنة عن هذه المقابلات. ويعتبر الفريق أن هذا التقرير والإجراء الرئاسي ذوا أهمية بالغة. ومع ذلك، فستكون لمتابعة الحكومة وللإجراءات القضائية أهمية حاسمة إذا كان يرجى أن يكون لهذا التقرير تأثير إيجابي في التصدي للفساد وعدم الرقابة على عملية منح الامتيازات.

قدرة الحكومة على رصد الامتيازات

١٠٧ - يلاحظ البنك الدولي أن لرصد اتفاقات الامتيازات أهمية لسبيين، هما: أولا، عدم فعالية بذل مقادير كبيرة من الموارد في التفاوض على اتفاقات دون وجود آليات فعّالة لضمان التقييد بالنصوص، وثانيا، ستكون الاستثمارات عرضة للمخاطرة وأن فشل حصة منها على الأقل يمكن توقعه لكفالة عدم تقييد الأصول في شركات غير قابلة للبقاء، وأن من

المهم بصفة خاصة تجنب الحوافز من أجل المضاربة^(٢٦). ونظرا لاعتماد حكومة ليريا المعلن على استخدام الموارد الطبيعية استخداما يتسم بالكفاءة والحكمة لدعم النمو العادل والشامل لتحقيق هدفها الجديد المتعلق بحالة الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠، تحتاج الحكومة بشدة لضمان استعدادها لرصد الالتزامات التي عقدها الشركات والوفاء بمسؤولياتها، لا سيما أن القضايا الاجتماعية تبرز حيثما: (أ) لا يلتزم المستثمرون بالاتفاقات؛ (ب) وتوجد مشكلات متعلقة بالتوزيع؛ (ج) وتوجد مشكلات متعلقة بالعمل^(٢٧).

١٠٨ - ومع ذلك، فإن قدرة وزارات الحكومة ووكالاتها على رصد اتفاقات مناطق الامتياز الكبيرة هي قدرة محدودة. وقد زار الفريق الكثير من مناطق الامتيازات الحراجية التي لم يكن لدى مسؤولي هيئة تنمية الغابات إمكانية الحصول على العقود المتعلقة بمناطق يفترض أن يقوموا برصدها. وأبلغت وزيرة الزراعة الفريق بأن وزارتها تفتقر إلى القدرة وذكرت أن أية مسائل تتعلق بالإبلاغ أو الرصد فيما يتعلق بالامتيازات الزراعية ينبغي توجيهها إلى وزارة المالية (على الرغم مما لوزارة الزراعة من دور هام في رصد أنشطة الشركات في مجال الامتيازات الزراعية). كذلك، فإن قدرة الحكومة على رصد المناطق المرخصة وغير المرخصة الصغيرة، تتسم بالضعف. فكثيرا ما يبلغ المسؤولون في المقاطعات والأقضية الفريق بأهم لا يعلمون أو أن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لا تدهم بمعلومات عن الأنشطة الصغيرة الحجم.

واو - شفافية الإيرادات ومسائل عدم السداد

١٠٩ - يولي الإطار القانوني الجديد الأولوية لمسألة الشفافية في مدفوعات وإيرادات الموارد الطبيعية. ومتطلبات الشفافية مبيّنة في كل من مبادرة ليريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وقانون إصلاح الغابات الوطني، اللذين يشترطان إنشاء نظام لسلسلة المسؤوليات من أجل جمع ورصد ونشر مدفوعات الرسوم في قطاع الحراجة. وهذه النظم متقدمة جدا وعملية إذ إنها تتيح عرض بيانات المدفوعات والإيرادات معا. ومع ذلك، ثمة شواغل عديدة في هذا الصدد.

١١٠ - وقد أنتجت عملية مبادرة ليريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية حتى الآن تقريرين للتسويات، وبدأ إعداد التقرير الثالث الذي يغطي السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

World Bank, *Rising Global Interest in Farmland: Can It Yield Sustainable and Equitable Benefits?* (٢٦)
(Washington, D.C., 2010) P. 29

(٢٧) المرجع نفسه.

وبلغ إجمالي الإيرادات المتأتية من قطاعات الموارد الطبيعية في تقرير التسويات الأول لمبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مبلغاً قدره ٢٩,٤٥ مليون دولار. ولا يشمل هذا المبلغ إيرادات الامتيازات الزراعية التي لم تُدرج إلا اعتباراً من تقرير السنة الثانية. ووفقاً للتقرير الثاني لمبادرة الشفافية، بلغ إجمالي الإيرادات المتأتية من قطاعات الصناعات الاستخراجية التي شملتها المبادرة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما يزيد قليلاً على ٣٥ مليون دولار، مع اختلاف بسيط في الإبلاغ بين دافعي الضرائب والحكومة.

١١١ - ويشير تحليل الفريق للمدفوعات والإيرادات الوارد في تقارير مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى أوجه قصور كبيرة في إسقاطات استراتيجية الحد من الفقر في جميع قطاعات الموارد الطبيعية. وتأثرت الإيرادات المتأتية من قطاعات الموارد الطبيعية بطرق مختلفة. فخلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، سُجلت تأخيرات في المدفوعات من جانب الاتحاد الصيني في إطار اتفاق ركاز الحديد في مناجم بونغ (٤٠ مليون دولار)، وأرجئ سداد الإيرادات من جانب "المجموعة الغريبة" بسبب استئطالة تقديم العطاءات وعملية التفاوض بشأن العقود، وتأخر المدفوعات من جانب أصحاب الامتيازات الحرجية، مع تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية كالمطاط^(٢٨).

١١٢ - لكن يبدو أيضاً أن ثمة شركات لم تسدد المدفوعات وفقاً للشروط الواردة في عقودها أو أنها لم تبلغ عن سداد أي مدفوعات. ولاحظ الفريق في تقريره لمتصف المدة أنه يبدو أن هناك العديد من الشركات التي تشارك في أنشطة الاستكشاف والتعدين والسمسة ووكالات توزيع الماس والذهب دون أن تبلغ عن سداد مدفوعات ودون أن تقوم الحكومة بالإبلاغ عن استلام أي مدفوعات منها عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر S/2010/319، الفقرتان ٥٩ و ٦٠).

١١٣ - ورداً على رسالة بعث بها الفريق، قدمت وزارة المالية للفريق تفسيراً ووثائق في اجتماع عُقد في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأوضحت الوزارة أنها أعدت معلومات عن الإيرادات الموحدة بلغ إجماليها ١,٣٨٣ مليون دولار فضلاً عن عدد من النماذج لشركات أخرى لإيرادات دفعتها شركات فيما يتعلق بأنشطة متصلة بالتنقيب عن المعادن، والتعدين، وتجارة المعادن (انظر المرفق الثاني عشر). وقد أعد هذه التقارير كلا على حدة، إذ إن عدداً

(٢٨) انظر الرسالة السنوية للرئيسة جونسون سيرليف إلى الدورة الخامسة للمجلس التشريعي الوطني الثاني والخمسين لجمهورية ليبريا (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠). متاحة على الموقع:

.www.emansion.gov.lr/content.php?sub=Annual%20Messages&related=Speeches

من الشركات لم يكن مدرجا في القوائم الأصلية المقدمة من مبادرة الشفافية إلى الوزارة طلبا لاستكمال نماذج الشركات. ووفقا لوزارة المالية فإنها تلقت من المبادرة قائمة تضم ٤٨ شركة ولكن كان لديها بيانات عن مدفوعات مقدمة من ١٠١ شركة. وعلى الرغم من وثائق وزارة المالية، فإن هذه المعلومات لم تدرج في التقرير النهائي الذي جمعه معدو التسويات.

١١٤ - كما يؤكد تحليل الفريق للمدفوعات والإيرادات المبلغة على أن بعض الشركات صاحبة الامتيازات الكبيرة لا تسدد أي مدفوعات. وهذه الشركات تشمل الشركة الاستوائية للوقود الأحياي (Equatorial Biofuels) لامتيازات زيت النخيل في مقاطعتي غراند باسا وسينوي، وشركة "ADA" لامتياز الأرز في مقاطعة لوفيا. كما يلقي هذا الوضع الضوء على أهمية رصد تنفيذ الامتيازات الكبيرة لكفالة وفاء الشركات بالتزاماتها.

١١٥ - ونظام سلسلة المسؤوليات لقطاع الحراجة هو أداة مصممة تحديداً لكفالة تسديد رسوم قطاع الحراجة والإبلاغ عنها على نحو صحيح. وقد واجه النظام عدداً من التحديات بسبب الانطلاقة البطيئة لقطاع الحراجة. كما أن عدم إحراز تقدم في هذا القطاع وفقاً لما عُرض أعلاه يهدد مجدداً نظام سلسلة المسؤوليات. وقد تعيّن على المانحين في مرحلة سابقة تقديم الدعم إلى نظام سلسلة المسؤوليات لمدة عامين، إذ دفعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبلغ ١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ لهذا الغرض، فيما دفع كل من حكومة ليبيريا والبنك الدولي والمملكة المتحدة ما مجموعه ١,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١١٦ - وفي قطاع الحراجة، بعثت شركة المراقبة العامة، متعهد سلسلة المسؤوليات لقطاع الحراجة، خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، بفواتير إلى شركات قطع الأشجار بما يزيد قليلاً على ١٣,٣ مليون دولار، دفع ١١,٦٩ مليون دولار منها بحلول ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر الجدول ٨). وسُجل مبلغ ١,٦٣ مليون دولار لرسوم عطاءات استئجار الأراضي غير المدفوعة نظراً إلى عدم قيام الشركة الأوروبية الليبرية لقطع الأخشاب "Euro-Liberia Logging" بدفع رسوم بقيمة ١,٤٦ مليون دولار تقريباً وعدم قيام شركة تُدعى الشركة الليبرية للأشجار والتجارة "LTTC" بدفع رسوم أخرى غير مدفوعة تزيد قليلاً على ٣٦٠٠٠ دولار. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت شركة المراقبة العامة قد بعثت بفواتير إلى الشركات ناهزت قيمتها ١٣,٩٧ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. لكن الشركات لم تدفع سوى ما إجماليه ٦٧٣ ٤٣٧ دولاراً إلى حكومة

ليبريا بحلول ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفقاً لموجز قدمته شركة المراقبة العامة إلى الفريق^(٢٩).

١١٧ - وفي حين أن هذه الإيرادات تمثل تحسناً كبيراً على مدى العامين الماضيين، فإن القيمة الإجمالية ما زالت متدنية جداً عن إسقاطات الإيرادات المتأتية من قطع الأشجار على النحو المحدد في استراتيجية الحد من الفقر. وفي حين أن استراتيجية الحد من الفقر توقعت إحراز ما يزيد على ١٠٧ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، فمن المرجح أن يكون إجمالي إيرادات الحكومة دون ٣٠ مليون دولار، بافتراض دفع رسوم عطاءات استئجار الأراضي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعدلت حكومة ليبريا توقعاتها بشأن الإيرادات التي أشارت إليها تقديرات استراتيجية الحد من الفقر لتصبح ٢٣ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ (انظر S/2009/640، الفقرة ٩٤).

الجدول ٨

إيرادات الحراجة المدفوعة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

موجز رسوم أنشطة الحراجة للسنة المالية (المفوترة)			
	*٢٠٠٨	*٢٠٠٩	*٢٠١٠
الرسوم الإدارية	٣ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٦ ٠٠٠,٠٠
رسوم المساحات	٦ ٢٥٠,٠٠	٢ ٥٣٦ ٩١٥,٠٠	٢ ٥٦١ ٩١٥,٠٠
رسوم عطاءات استئجار الأراضي	٢٥ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٨٤ ٠٨٦,٢٢	١٠ ٣٢٣ ٥٨٦,٢٢
عقوبات مالية/غرامات عن التأخيرات في الدفع	٢٢ ١٩٢,٤٥	٤٧٥ ٥٦٥,٤٢	-
رسوم القطع (عقود إدارة الغابات وعقود بيع الأخشاب ونقاط التحميل فقط)	-	١٢٤ ٧٦٢,٧٥	٢٥٥ ٢٧٩,٢١
رسوم التصدير	-	٨٦ ٣٢٢,٥٣	٢٠٥ ٣٥٥,٠٦
رسوم تفتيش القطع السنوي	١٠٠,٠٠	٢ ٠٥٠,٠٠	١ ٧٥٠,٠٠
وثائق الشحن	-	٩ ٤٥٠,٠٠	٤ ٢٠٠,٠٠
إجمالي المبالغ المفوترة	٥٦ ٥٤٢,٤٥	١٣ ٣٢٩ ١٥١,٩٢	١٣ ٣٦٨ ٠٨٥,٤٩

(٢٩) شركة المراقبة العامة، موجز سلسلة المسؤوليات فيما يخص رسوم الغابات (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).

موجز رسوم أنشطة الحراجة للسنة المالية (المفوترة)			
	*٢٠٠٨	*٢٠٠٩	*٢٠١٠
الرسوم المسددة منذ بداية العام	٥٦ ٥٤٢,٤٥	١١ ٦٩٤ ٥٣٢,٦٠	٤٣٧ ٦٧٣,٤٦
* الرسوم المرحّلة غير المدفوعة	-	١ ٦٣٤ ٦١٩,٣٢	-
حصة شركة المراقبة العامة من قطع الأخشاب	-	٤٣ ٤١٧,٤٤	٨٨ ٨٣٧,١٧
حصة شركة المراقبة العامة من رسوم التصدير	-	١٤ ٧٩٥,٢٣	٧٨٩,٢٣
حصة المقاطعات (٣٠ في المائة من رسوم المساحات)	١ ٨٧٥,٠٠	٧٦١ ٠٧٤,٥٠	٧٦٨ ٥٧٤,٥٠
حصة المجتمعات المحلية (٣٠ في المائة من رسوم المساحات)	١ ٨٧٥,٠٠	٧٦١ ٠٧٤,٥٠	٧٦٨ ٥٧٤,٥٠
حصة اللجنة المجتمعية لتنمية الحراجة	-	١٢ ٤٧٦,٢٨	٢٥ ٥٢٧,٩٢

* السنة المالية ١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه

المصدر: بيانات شركة المراقبة العامة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المقدّمة إلى فريق الخبراء.

١١٨ - وباتت هذه الرسوم مهدّدة أكثر منذ قيام المجلس التشريعي بإجازة مشروع قانون في محاولة للحد من رسوم عطاءات الأراضي السنوية وتحويلها من رسوم تُسدّد على أساس سنوي إلى رسوم تُسدّد مرة واحدة (انظر المرفق الثالث عشر). وأقرّ المجلس التشريعي مشروع القانون هذا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قبل إحالته إلى الرئيسة التي رفضته على أساس أن من شأنه إلحاق خسائر اقتصادية كبيرة بالحكومة. وتواصلت المناقشات داخل الحكومة لاستعراض هيكل ليريا الضريبي لقطاع الحراجة، ولكن الفريق لم يبلغ بأنه تم التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن هذه المسألة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

زاي - تقاسم المنافع والوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور

١١٩ - إن إسهام الموارد الطبيعية في استقرار ليريا وتنميتها على المدى الطويل سوف يتأثر بمدى استفادة السكان من التطورات الجديدة. وقد جرى تناول مسألة التبادل المنصف للمنافع في استراتيجية الحد من الفقر. ويمكن أن يشمل توزيع المنافع في ليريا كلاً من المستويات دون الوطنية (المقاطعات والأفضية) والمجتمعات المحلية. وكثيراً ما تتضمن اتفاقات الامتيازات إشارات إلى تبادل المنافع على المستوى دون الوطني، كما في حالة صندوق "ميتال" للتنمية الاجتماعية، فضلاً عن أنواع أخرى من المنافع (العمالة والتدريب والإسكان

والمدارس والمستوصفات). كما يشمل قانون إصلاح الحراجة الوطني ولوائحه شروطاً لتوزيع الإيرادات على مستوى المجتمع المحلي. ويلاحظ الفريق أن هيئة تنمية الغابات وشركاءها قد صاغوا لائحة لتقاسم المنافع لتبيان كيفية تقاسم الإيرادات وإدارتها. ولكن اللائحة لم توضع بعد موضع التنفيذ، مما يعني أنه لم توزع بعد مبالغ مالية.

١٢٠ - وثمة تحديات عديدة أمام كفاءة التوزيع المنصف للإيرادات. وتشمل هذه التحديات افتقار المؤسسات للقدرات على جميع المستويات، علاوة على مسائل الفساد. وقد علقت الرئيسة توزيع صناديق تنمية المقاطعات في آب/أغسطس ٢٠١٠ في ظل المخاوف المتعلقة بهدر واحتلاس الأموال من هذه الحسابات إلى حين إتمام مراجعة الحسابات. كما أعرب عن مخاوف بشأن إدارة وإنفاق الأموال من صندوق "ميتال" للتنمية الاجتماعية، مما يؤثر على مقاطعات نيمبا وبونغ وجراند باسا. وأبلغ أحد مسؤولي مقاطعة نيمبا الفريق بأن المقاطعة لم تتمكن إلا من إنفاق ما يزيد قليلاً على مليون دولار من أصل ٦,٥ مليون دولار من الأموال التي كانت متاحة بسبب التلاعبات السياسية والانقسامات الإثنية، داخل البلد.

١٢١ - وشكّت المجتمعات المحلية المتأثرة بامتيازات استغلال الموارد الطبيعية للفريق من أنها لا تشعر بأهميتها حصلت حتى الآن على المنافع المتوقعة من الشركات العاملة بالقرب من قراها. وفي حالة امتيازات استغلال الغابات، فإن التوقعات كبيرة جداً على حين أن التقدم على أرض الواقع ما زال ضعيفاً. وشكّت المجتمعات المحلية من أنها لم تتلق بعد أي مبالغ مالية كان ينبغي أن تتدفق إليها من رسوم المناطق التي تدفعها الشركات إلى الحكومة المركزية. كما شكّت من أنها لم تتلق المدفوعات لكل متر مكعب التي من المفترض أن تدفعها الشركات إلى المجتمعات المتأثرة رأساً. غير أنه من غير الواضح أن لدى المجتمعات المحلية القدرة في الوقت الراهن على إدارة الأموال. وهناك بعض الدعم لبناء قدرة اللجان المجتمعية لتنمية الغابات، ولكنها بحاجة إلى قدرة أكبر بكثير.

١٢٢ - وهناك أيضاً شكاوى تتعلق بالاتفاقات الاجتماعية التي يتعين على شركات قطع الأشجار توقيعها مع المجتمعات المحلية. وليس من الواضح ما إذا كانت المجتمعات المحلية مشاركة مشاركة كاملة في وضع الاتفاقات الاجتماعية (تلقى الفريق شكاوى مختلفة حول ضغوط تمارس لتوقيع الاتفاقات). وشكّت المجتمعات المحلية من أنها لم تحصل على المنافع على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، شكّت من ذلك المجتمعات المحلية في المنطقة المتأثرة بعقد بيع الأخشاب من الفئة ألف - ٢ في جراند باسا إلى هيئة تنمية الغابات رسمياً (انظر المرفق الرابع عشر)، تماماً كالمجتمعات المحلية في ريفر سيس وغباربولو. وفي حين أن الاتفاقات الاجتماعية ليست مطلوبة لتراخيص التعدين على نطاق أصغر، فإن

بعض الشركات وقّعت على اتفاقات مخصصة وافقت عليها الوزارة ومسؤولو المقاطعة. وفي إحدى الحالات في ريفر جي، عرض مجتمع محلي على الفريق، بفخر، الاتفاق الذي وقّعه في هذا الصدد (انظر المرفق الخامس عشر). لكنه ذكر أيضاً أنه لم يحصل بعد على أي منافع من الشركة وأنه لم يستفد يوماً من أنشطة التعدين في المنطقة.

١٢٣ - والوصول إلى المعلومات أمر مطلوب بموجب أحكام متنوعة في الإطار القانوني الناشئ لليبريا. إذ تحتاج ليبريا، بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى، إلى درجة أكبر بكثير من الشفافية فيما يتعلق بعقود الموارد الطبيعية. ووفقاً لتقرير مؤشر رصد الإيرادات المعني بالشفافية والصادر مؤخراً، تحتل ليبريا مرتبة في الفئة الوسطى للمؤشر على صعيد شفافية الإيرادات الجزئية. وتشمل هذه الفئة البلدان التي توفر لمواطنيها المعلومات بشأن إيراداتها من قطاع الصناعات الاستخراجية، علماً بأنها تعاني من ثغرات هامة على صعيد الشفافية في فئة أو عدة فئات معينة للمؤشر^(٣٠). ويشير معهد Revenue Watch إلى أن إمكانية الوصول إلى العقود قد تكون صعبة.

١٢٤ - واستعرض الفريق العقود وتراخيص استغلال الموارد الطبيعية المتاحة على مختلف المواقع الشبكية للوكالات، بما فيها مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويمكن الاطلاع على مجموعة الوثائق الأكثر شمولاً على الموقع الشبكي للمبادرة المذكورة، علماً بأن العديد من العقود والتراخيص غير متوافر، ولا سيما العقود الصادرة خلال الأعوام القليلة الماضية. وهناك ما مجموعه ٣٧ عقداً متاحة على الموقع الشبكي لمبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. لكن جميع اتفاقات التنقيب عن المعادن تعود إلى عام ٢٠٠٥، ولا تتوافر إذن أي تراخيص صدرت مؤخراً. أما إمكانية الحصول على العقود من الوكالات مباشرة، فهي محدودة؛ ومن الصعب كذلك الحصول على الوثائق في نسخ مطبوعة. وقد تمكن الفريق من الحصول على العديد من العقود وليس كلها، المصدّق عليها مباشرة من مكتب المنشورات في وزارة الخارجية. ويرد في الجدول ٩ أدناه موجز لوثائق الامتيازات المتاحة.

(٣٠) Revenue Watch Index. (2010). متاحة على الموقع: www.revennewatch.org/rwindex2010/execsummary.html.

جدول ٩
العقود والتراخيص المتاحة

القطاع	الموقع الشبكي لمبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	توافر العقود والتراخيص عن طريق الوزارة والوكالات	وزارة الخارجية
التعدين	٢١ ترخيص للتنقيب عن المعادن واتفاق لتنمية الموارد المعدنية	لا يوجد أي عقد أو ترخيص على الإنترنت	اتفاق واحد لتنمية الموارد المعدنية (اتحاد الصين)
النفط والغاز	٧ عقود لتقاسم الإنتاج تغطي ١٠ قطع	لا يتوافر أي منها على الموقع الشبكي	
الحراجة	٣ عقود لإدارة الغابات (من الفئات ألف وباء وجيم)	٤ عقود لإدارة الغابات	جميع عقود إدارة الغابات متوافرة
الزراعة	عقد واحد بشأن المطاط (شركة فاير ستون) عقدان بشأن زيت النخيل (شركتا "Libinc" و "Liberia Forest Products") عقد واحد للأرز (شركة ADA)	لا يتوفر أي منها على الموقع الشبكي	٣ اتفاقات امتيازات (فاير ستون، سيمي داري، غولدين فيروليوم)

المصدر: تحقيقات الفريق في المواقع الشبكية والزيارات إلى الوكالات وإلى وزارة الخارجية.

١٢٥ - إن توافر تراخيص واتفاقات التعدين تكثفه مشكلات أكبر بكثير، ولم يستطع الفريق الحصول على تراخيص واتفاقات إلا من الشركات رأساً في الميدان. كذلك فإن الحصول على معلومات بشأن أداء الشركات فيما يتعلق بالتزاماتها التعاقدية بموجب أي اتفاق من اتفاقات الامتيازات، فهو أيضاً أمر صعب. وأغلب الوكالات ليست مجهزة حالياً لإجراء رصد للأنشطة، ناهيك عن تبادل تلك المعلومات مع الجمهور. ومجال الاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو شفافية الإيرادات، كما ذكر أعلاه.

١٢٦ - وينبغي للمشاركة والمشاورة العامة بشأن تخصيص الامتيازات أن تتيح الفرصة للأطراف الفاعلة دون الوطنية (مسؤولو الأفضية والمقاطعات) وأفراد المجتمع المحلي لأن تبدي رأيها في استخدام موارد البلد وموارده الطبيعية. ويمكن للمشاورة أن تنبه الحكومة لأي دعاوى قائمة بشأن الأراضي أو أي منازعات محتملة في منطقة الامتياز. وقد تنشأ تحديات وخلافات ومنازعات متطاوله بشأن الأراضي حيثما لا يتم التشاور مع المجتمعات المحلية والسلطات دون الوطنية. فعلى سبيل المثال، رفعت أسرة في مقاطعة نيمبا دعوى مدعية أنه

لم تجر معالجة مطالباتها المعلقة بشأن أراضٍ ومسائل أخرى متعلقة بموقع منجم شركة لامكو (أرسيلور ميتال حالياً) (انظر الملحق السادس عشر). كذلك، فإن هنالك العديد من المنازعات حول الأراضي فيما يتعلق بامتيازات مزارع المطاط (بما في ذلك مزارع صلالة، والشركة الزراعية الليبرية، وفاير ستون) التي أسفرت عن احتجاجات ومنازعات وأعمال عنف. غير أنه فيما يتعلق بما تم مؤخرًا من تخصيص امتيازات لشركة سيمي داربي ومزارع غولدين فيروليوم لزيت النخيل، يكتنف الغموض تحديد مساحات الأراضي مع اشتراط قيام الشركات بتحديد الأراضي بعد التصديق على اتفاقات الامتيازات. وقد أبلغ مدير شركة سيمي داربي الفريق بأن الشركة لا تتوقع أن يكون بمقدورها تحديد ما يكفي من الأراضي بسبب استخدامات الأراضي وسندات ملكيتها المحددة سلفًا. إن أمثال هذه المشكلات قد تسبب حدوث توترات مع توسع الشركات.

حاء - الاستنتاجات والتوصيات

١٢٧ - وضعت حكومة ليريا هدفًا عاليًا لليبريا لعام ٢٠٣٠. كما حددت دوراً مركزياً للموارد الطبيعية في تحقيق ذلك الهدف. وقد خصصت الحكومة مساحات واسعة من الأراضي لهذا الغرض منذ توليها السلطة عام ٢٠٠٦، وهي تفخر للاستثمارات المنجزة في هذه القطاعات. لكن الفريق حدد عدداً من التحديات الهامة المتصلة برؤية الحكومة وهدفها على صعيد استغلال الموارد الطبيعية في البلد.

١٢٨ - ويلاحظ الفريق أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في التعامل مع منح الامتيازات. لكن هناك حالات عديدة تثير التساؤلات بشأن فعالية الضوابط والتوازنات الحالية في النظام، لا سيما أن بعض الامتيازات تبدو وكأنها تمضي من خلال النظام دون أن يكبحها كبح، بسبب عدم متابعة الإجراءات القانونية، كما في حالة بعض الامتيازات في مجال الحراجة، وامتياز شركة "غولدين فيروليوم" في مجال زيت النخيل، ومحاوله شركة "Carbon Harvesting Corporation" للحصول على امتياز أرصدة الكربون.

١٢٩ - كما تواجه الحكومة تحدياً من حيث القدرة والإرادة فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة الميدانية، مثلما يتضح من القطاعين غير الرسمي والرسمي معاً. وتكتسي القدرة على رصد الامتيازات أهمية حاسمة على عدد من الجبهات، ومنها كفالة ما يلي: تخصيص العقود والتفاوض بشأنها لمنفعة ليريا ومواطنيها؛ تسديد الشركات المدفوعات المطلوبة؛ الوفاء بالأحكام الاجتماعية والأحكام المتعلقة بالصحة والتعليم والعمالة المنصوص عليها في العقود؛ الوفاء بالأحكام والشروط البيئية. لكن في العديد من الحالات في الميدان، يعمل المسؤولون الحكوميون في الواقع ضد بعضهم البعض.

١٣٠ - وقد يؤدي عدم التشاور مع الجمهور وعدم إسهام الجمهور في المدخلات المتعلقة بتحديد مناطق تخصيص الامتيازات إلى نزاعات عند بدء الشركات لعملها على أرض الواقع. وقد تتسبب هذه المسألة في مشاكل فيما يتعلق بالامتيازات الكبيرة وأصحاب التراخيص الأصغر. كما أن مسألة توسيع مناطق الامتيازات الحالية تنطوي على إشكالية، مثلما يتضح من النزاعات الجارية والاحتجاجات في مزرعة المطاط التابعة "للشركة الزراعية الليبرية". وقد تنشأ عن ذلك أيضاً تحديات أخرى، مثل المطالبة التي تمت مؤخراً بشأن عقد "أرسيلور ميتال".

١٣١ - ومن الجلي أن قدرات الحكومة محدودة من عدة جوانب، منها الوجود الواسع النطاق للأنشطة غير المنظمة وغير المرخص بها في الأرياف، مما يشمل النشر الطولي للأخشاب والتعدين. وما زالت إعادة بسط السيطرة الكاملة في المناطق الريفية الطبيعية الغنية بالموارد تمثل تحدياً كبيراً للحكومة ليبريا. ونتيجةً لهذه التحديات المختلفة، يود الفريق أن يقدم عدداً من التوصيات لتحسين إدارة الموارد الطبيعية عموماً وكفالة إسهام موارد البلد في تحقيق السلام والأمن والتنمية.

١٣٢ - ويوصي الفريق بأن يواصل مجلس الأمن تكليف بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمهمة مساعدة حكومة ليبريا على بسط سلطتها على مواردها الطبيعية، وبأن يشمل ذلك التقييم المستمر للمناطق الحرجة والمناطق التي يُحتمل أن تنشأ فيها مشاكل، ولا سيما في ظل الصلات التي قد تنشأ بين الموارد ذات القيمة العالية والمخدرات والأسلحة (حتى وإن كان ذلك لم يبلغ حالياً مستوى الجريمة المنظمة) سواء في ليبريا أو في المنطقة.

١٣٣ - ويوصي الفريق بأن تضاعف الجهات المانحة (مما فيها البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وفردى الدول الأعضاء) جهودها من أجل تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا في تحسين إدارة الموارد الطبيعية على الأرض، وتنسيق هذه الجهود.

١٣٤ - ويوصي الفريق بأن تعتبر ليبريا ولجنة بناء السلام تحديداً إدارة الموارد الطبيعية مجالاً يتركز عليه التمويل. وينبغي أن تكون مسائل استغلال الموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من مجالات مستهدفة أوسع، كسيادة القانون، الذي يشمل المناطق الغنية بالموارد، علماً أنه قد يقوّض جِراء الأنشطة في المناطق الغنية بالموارد.

١٣٥ - ويوصي الفريق بأن تطلب حكومة ليبريا المساعدة من مبادرة فريق الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإدارة الموارد الطبيعية من أجل تحديد الدعم المحتمل وفرص التمويل المتاحة للإسهام في تحسين إدارة الموارد الطبيعية في ليبريا.

١٣٦ - ونتيجة للإشارة إلى عدد من المشاكل في عمليات تخصيص امتيازات استغلال الموارد الطبيعية، يرى الفريق أن من الضروري أن تفي مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بولايتها المتمثلة في مراجعة حسابات منح الامتيازات. وعليه، يوصي الفريق بأن تولي المبادرة المؤلفة من مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين الأولوية لمراجعة الحسابات، وأن يقدم المانحون المساعدة المالية، عند الاقتضاء، لكفالة إنجاز هذه الولاية.

١٣٧ - ويوصي الفريق بأن تضاعف حكومة ليبريا جهودها لبناء قدراتها على رصد اتفاقات الامتيازات. علماً بأن مساعدة المانحين في هذا المجال أمر مرغوب فيه للغاية.

١٣٨ - ويوصي الفريق بأن تواصل حكومة ليبريا تحديد فرص توليد القيمة المضافة في قطاعات الموارد الطبيعية بحيث يحصل الليبريون على المزيد من المنافع من الأحشاب والمطاط وسلاسل الأنشطة الأخرى المولدة للقيمة في قطاع الموارد الطبيعية.

رابعا - حظر توريد الأسلحة

١٣٩ - أجرى الفريق تحقيقات في مجال حظر توريد الأسلحة، وحالة الإعفاءات السابقة وتقييم ما للتغيير الذي طرأ في مجال الحظر من أثر على السلم والأمن.

ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة

١٤٠ - قام الفريق بتوثيق انتهاكات حظر توريد الأسلحة (انظر المرفق السابع عشر). وتمثل هذه الانتهاكات في توريد مسدسات وبنادق مصنعة في المنطقة، يمكن أن تكون متوافرة أكثر في ليبريا. ويبدو أن هذه الأسلحة مصنوعة في غينيا. ففي مدينة غانتا الحدودية، بمقاطعة نيمبا اعتقلت الشرطة الوطنية الليبرية رجلاً بحوزته ٢٧٥ خرطوشاً (عيار ١٢ ملم) خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٠. وخلال شهر آب/أغسطس اعتقلت الشرطة الوطنية الليبرية رجلاً كان بحوزته ١٢ بندقية وحيدة الماسورة و ٤٧٥ خرطوشاً في نفس نقطة العبور الحدودية. ويبدو أن هذه الأخيرة مصنوعة في أوروبا وأنها تدخل إلى ليبريا عن طريق غينيا.

١٤١ - وبالنظر إلى القدرات العملية المتواضعة للشرطة الوطنية الليبرية فربما تشير هاتان الحالتان إلى شبكة أوسع نطاقاً بكثير للاتجار بالأسلحة الصغيرة. وقد أبلغ قادة المجتمع المحلي وضباط الشرطة في مقاطعتي غراند غيديه ونهر غي، الفريق بحالات مشابهاة لوجود بنادق وحيدة الماسورة في الحدود مع كوت ديفوار.

١٤٢ - وأحيط الفريق علماً أيضاً بأن أحد المغتربين تمكن في الآونة الأخيرة من شراء مسدس عيار ٩ ملم في منروفيا. وأكد هذا الشخص للفريق أن هناك سوقاً للأسلحة المتوافرة

في منروفيا، وخاصة البنادق، وذكر عددا من المصادر المحتملة. وتدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات لمعرفة المصدر المحتمل لهذه الإمدادات.

١٤٣ - وأبلغ عن حالتين لأشخاص من ليبيريا كانوا يحملون ذخيرة واعتقلوا وهم بصدد الصعود إلى طائرة متجهة إلى ليبيريا. وحدثت الحالة الأولى في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الرحلة الافتتاحية لشركة طيران دلتا، الرحلة رقم ١٣٥، التي كان على متنها رئيسة ليبيريا. وفي الحالة الثانية، التي حدثت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قال الجاني إن شخصا أعطاه عبوتي الذخائر اللتين وجدتا بحوزته بغرض إيصالهما إلى عمه مايكل سوما، المفوض المساعد للشرطة الوطنية الليبيرية.

١٤٤ - وقلل القصر الرئاسي، ووكالة الأمن الوطنية الليبيرية المسؤولة عن التحقيقات من أهمية هذين الحادثين. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، التقى فريق الخبراء بالسيد سوما الذي أكد هذه الرواية بشأن الحادثين، وأعلن أن العبوتين استوردتا من الولايات المتحدة. ورفض الإدلاء بأي تعليق آخر، ذاكرا أن وكالة الأمن الوطنية تحقق في الأمر.

١٤٥ - ومن غير المحتمل أن تشكل هذه الأسلحة والذخائر تهديدا لاستقرار ليبيريا في الوقت الحالي. بيد أن المجرمين يستخدمونها عادة في التهجم والسطو المسلح، وهي بالتالي تطرح مشكلة على صعيد القانون والنظام تستدعي التصدي لها من خلال تشريعات تتناول الأسلحة الصغيرة. والمتاجرون بالأسلحة الحاليون يستغلون ضعف قدرات الوكالات الأمنية على الحدود وعدم وجود تشريع خاص بالصيد.

باء - الواردات من الأسلحة والذخائر وتدريب القوات الحكومية

١٤٦ - قبل صدور القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، كان على الدول أن تلتزم إعفاء من لجنة الجزاءات لتصدير أسلحة أو ذخائر أو تدريب إلى ليبيريا، لتدريب وتسليح القوات المسلحة الليبيرية والشرطة الوطنية الليبيرية والخدمات الأمنية الخاصة. ويلخص الجدول ١٠ حالة الإعفاءات الممنوحة والإشعارات حتى أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الجدول ١٠

حالة تسليم الإعفاءات والإشعارات الأخيرة

المستفيد	مقدم الطلب	تاريخ الانفاق	تاريخ التسليم	الحالة
القوات المسلحة الولايات المتحدة الليبرية	المملكة المتحدة	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠	في انتظار الجرد
	المملكة المتحدة	٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠	لم يستلم	
	المملكة المتحدة	٩ آذار/مارس ٢٠١٠	٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠	في انتظار الجرد
وكالة الأمن الوطنية	الولايات المتحدة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	لم يستلم	

المصدر: تقارير بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن تفتيش الأسلحة النارية، ورسائل طلبات الإعفاء المتلقاة من الدول الأعضاء والرسائل الصادرة من اللجنة بمنح الإعفاء.

١٤٧ - وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، سلمت شحنة من الأسلحة والذخائر إلى مطار روبرتس فيلد الدولي بالقرب من منروفيا. ومن المفترض أن تستخدم هذه المعدات لتدريب القوات المسلحة الليبرية. وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة إشعار تسليم من خلال مذكرة دبلوماسية بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وتشير المذكرة الدبلوماسية إلى أن عملية النقل تمت من قبل شركة يونيفرسال فريت المحدودة (إسلام اباد، باكستان)، الرحلة بطائرة من طراز انتينوف ١٢ (AN-12) مسجلة تحت الرقم RA-11025. كما تشير إلى أن الأسلحة تأتي كمنحة من حكومة بلغاريا ولم تشر إلى أي إعفاء منحتة لجنة الجزاءات، بيد أن الفريق بوسعه التأكيد على أن هذه الشحنة تتعلق بطلب تاريخه ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، ووافقت عليه اللجنة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويشعار من المملكة المتحدة بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٠. ووفقاً لقائمة التعبئة المبدئية، التي تمكن الفريق من الاطلاع عليها، فإن هذه الشحنة كان ينبغي أن تشمل معدات تتصل بإشعار آخر قدمته الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٤٨ - وفي حين قضى القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) برفع الحظر على توريد الأسلحة عن حكومة ليبيريا قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من القرار، بأن "تقوم جميع الدول بإخطار اللجنة مسبقاً بتوجيه أي شحنات للأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة ليبيريا، أو بما يقدم إلى حكومة ليبيريا من مساعدة أو مشورة أو تدريب في ما يتصل بالأنشطة العسكرية". وتلقت الأمانة العامة للأمم المتحدة إشعاراً مسبقاً من حكومة ليبيريا بتاريخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ لاستيراد أسلحة من قبل وكالة الأمن الوطنية الليبرية. وتلقت لجنة الجزاءات في ٢٨ أيلول/سبتمبر إشعاراً من حكومة الولايات المتحدة بشأن نفس الشحنة

ولكن بتاريخ مختلف ووسيلة نقل مختلفة. وذكر الإشعار أن وكالة الأمن الوطنية سوف تستورد مسدسات (عيار ٩ ملم) وذخائر إضافة إلى خزائن ذخيرة وأجربة للمسدسات. وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لم يكن قط تم تسليم الشحنة إلى وكالة الأمن الوطنية^(٣١).

١٤٩ - وتقول رسالة وكالة الأمن الوطنية المرفقة بالإشعار الذي قدمته حكومة ليبيريا إلى لجنة الجزاءات إنه تم إكمال فحص سجلات عملاء الوكالة وتدريبهم، على أساس ثنائي مع حكومة الولايات المتحدة. وأبلغ نائب مدير الوكالة الفريق بأن هذا التدريب قد تم بالفعل. بيد أن الفريق لا علم له بأي إشعار بهذا التدريب تلقته لجنة الجزاءات من حكومة الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٠، أو بأي طلب بالموافقة تم قبول حدوث التغيير في حظر توريد الأسلحة. وسيواصل الفريق التحقيق في هذا الأمر.

جيم - مراقبة الأسلحة والذخائر

١٥٠ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ كان قد تم جمع ٣٣ ٠٧٤ من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في ليبيريا. ويشمل هذا العدد ٣٠ ١٧٥ قطعة تم استرجاعها في إطار عملية نزع السلاح الرسمية التي انتهت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢ ٨٩٩ قطعة تم جمعها منذ ذلك الحين. وقدرت منظمة غير حكومية دولية في عام ٢٠٠٥ أن ما يقارب ١٤ ٠٠٠ قطعة سلاح لم تجمع خلال فترة نزع السلاح، وبالتالي فمن الجائز أن هناك ١١ ٠٠٠ قطعة سلاح لا يعرف مصيرها في ليبيريا^(٣٢). وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أبلغت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن ١٨٩ حادثاً زعم أن أسلحة آلية استخدمت فيها.

١٥١ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بجمع وتدمير أسلحة وذخائر متنوعة (انظر الجدول ١١). وكانت هذه الأسلحة والذخائر مدفونة في باطن الأرض وأغلب الظن أن محاربي خبأوها أو تركوها في الموقع خلال فترة الحرب الأهلية أو بعدها مباشرة. ووفقاً للإجراءات المتبعة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فإن المتفجرات والذخائر يجريتدميرها في نفس الموقع على حين تنقل الأسلحة إلى القاعدة اللوجستية للبعثة في منروفيا لتخزينها توطئة لتدميرها. وتشمل الأسلحة التي تم تدميرها تلك التي منحتها مدينة أنتويرب (بلجيكا) في وقت سابق (انظر الشكل ٢).

(٣١) وفقاً لمصادر موثوق بها وشهود مباشرين يمتلك موظفو وكالة الأمن الوطنية بالفعل مسدسات.

(٣٢) Nicolas Florquin and Eric G. Berman, eds., *Armed and Aimless*, p. 125 (May 2005).

١٥٢ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالعديد من عمليات جمع الأسلحة والذخائر في مختلف أنحاء أراضي ليبيريا. ولا بد من وجود إجراءات صارمة لكفالة أن تظل البعثة المسيطرة على هذه المعدات سيطرة تامة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، أصدرت نسخة منقحة لإجراءات التشغيل الموحدة لتحميل وتدمير الأسلحة المستردة في ليبيريا، وفيها تعريف واضح للمسؤوليات والمهام المتصلة بكل مرحلة من مراحل العملية. بيد أن أضعف نقطة في العملية برمتها لا تزال هي سلسلة المسؤوليات. وتقضي العملية أيضا برصد حالة كل قطعة سلاح أو ذخيرة (التاريخ والموقع والموظف المسؤول... إلخ) بدءا من اللحظة التي يعثر فيها على السلاح وحتى تدميره بشكل نهائي. كما أن اتباع نظام وسم الأسلحة المرتبط بقاعدة البيانات الإلكترونية يضمن توسيم كل قطعة سلاح وتسجيلها ونقلها ومن ثم تدميرها.

الجدول ١١

جمع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأسلحة والذخائر وتدميرها

الأسلحة والذخائر التي تم تدميرها	الأسلحة والذخائر التي تم جمعها
١٥ بندقية من طراز AK 47 (منها ٦ صالحة للاستعمال - مصنوعة في روسيا)	٣٠٧ صواريخ وقنابل وألغام وأجهزة متفجرة أخرى
بندقية هجومية من طراز Uzi (مصنوعة في إسرائيل)	٢٨ من الأسلحة الآلية والبنادق ومدافع آر بي جي وأسلحة أخرى
بندقيتان هجوميتان من طراز T56 (مصنوعتان في الصين)	٨ ٣١٤ طلقة ذخيرة بعبارات مختلفة
٣ بنادق من طراز M-16 (مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية)	
قاذف صواريخ آر بي جي (مصنوع في روسيا)	
٢١ بندقية مصنعة محليا	
١٠ أسلحة أخرى متنوعة (مجهولة المصدر)	
الأسلحة التالية الصالحة للاستعمال ممنوحة من مدينة أنتويرب (بلجيكا) وتستخدمها شرطة الأمم المتحدة لتدريب الشرطة الوطنية الليبيرية: ١٢ بندقية عيار ١٢ ملم؛ ٤٠ مسدس براوننج عيار ٩ ملم، ١٣ مسدس Smith & Wesson	

المصدر: بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. مركز التحليل المشترك للبعثة.

الشكل ٢

بنادق موسبرغ ومسدسات براوننغ في انتظار تدميرها



المصدر: فريق الخبراء (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).

١٥٣ - لا تزال الأسلحة والذخائر المقدمة لتدريب القوات المسلحة الليبية تحت عهدة شركة DynCorp، وهي شركة أمريكية خاصة تعاقدت معها حكومة الولايات المتحدة. وبدأ تفتيش تلك الأسلحة في عام ٢٠٠٩ في أعقاب توصية للفريق. ويرى الفريق أن هذا التفتيش لا يجري بصورة مرضية ويلاحظ ثلاثة مشاكل رئيسية في هذا الصدد.

١٥٤ - فأولاً، ليس لدى فريق التفتيش التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا نسخ من الإعفاءات والإشعارات الممنوحة إلى حكومة ليبيا وبالتالي فليس في مقدور البعثة إثبات ما إذا كانت الأسلحة والذخائر المعنية مأذون بها نوعاً وكماً. ثانياً، ليس لدى فريق التفتيش بيانات مرجعية مبدئية لكل نوع من أنواع الأسلحة والذخائر. وكان من المفترض وضع هذه البيانات من خلال قائمة الجرد الخاصة بالبعثة عند تسليم السلاح و/أو من خلال قوائم التعبئة. وعليه، لا يستطيع فريق التفتيش التابع للبعثة تحديد ما إذا كانت قد حدثت تباينات منذ التسليم. ثالثاً، لا يقوم فريق التفتيش التابع للبعثة بتفتيش الوثائق المتعلقة بحركة هذه الأسلحة و/أو الذخائر.

١٥٥ - وما زالت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تقوم بتفتيش الأسلحة والذخائر التي تم استيرادها إلى البلد منذ تقرر الحظر. ويحتوي الجدول ١٢ على ملخص لنتائج هذا التفتيش للسنة الحالية.

الجدول ١٢ حالة تخزين الأسلحة والذخائر

الوحدة	تاريخ التفتيش	التحقيق من عدد ونوع الأسلحة والذخائر	التوسيم ومدى التقيد باتفاقية الجماعة الاقتصادية للدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	إدارة السجل ودفتر حركة الأسلحة بطريقة سليمة	حالة تأمين مستودع الأسلحة
القوات المسلحة الليبيرية	أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	تم الجرد ولكن لا توجد بيانات مرجعية	توسيم جزئي للاتفاقية - ولكن غير ممثل	تم تفتيشها جزئيا. لم تقم البعثة بفحص قاعدة البيانات ودفتر حركة الأسلحة والتسليم وإيصالات الاستلام	مرضية
	شباط/فبراير - نيسان/أبريل ٢٠١٠	تم الجرد - ولكن لا توجد بيانات مرجعية	توسيم جزئي ولكن غير ممثل للاتفاقية	تم تفتيشها جزئيا. لم تقم البعثة بفحص قاعدة البيانات ودفتر حركة الأسلحة والتسليم وإيصالات الاستلام	مرضية
	تموز/يوليه ٢٠١٠	تم الجرد ولكن لا توجد بيانات مرجعية	توسيم جزئي ولكن غير ممثل للاتفاقية	تم تفتيشها جزئيا. لم تقم البعثة بفحص قاعدة البيانات ودفتر حركة الأسلحة والتسليم وإيصالات الاستلام	مرضية
الشرطة الوطنية الليبيرية/وحدة دعم الشرطة	شباط/فبراير ٢٠١٠	مقبول* ولكن الصيانة رديئة	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية وأحيانا لا يمكن قراءته	موجودة ولكن غير محوسبة، ودون المستوى المنشود	دون المستوى المنشود (لا يوجد مستودع للأسلحة أو خزانة حديدية في الموقعين)
	حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠	مقبول* ولكن الصيانة رديئة	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية وأحيانا لا يمكن قراءته	موجودة ولكن غير محوسبة ودون المستوى المنشود	دون المستوى المنشود (لا يوجد مستودع للأسلحة أو خزانة حديدية في الموقعين)
الشرطة الوطنية الليبيرية/وحدة التصدي للطوارئ	شباط/فبراير ٢٠١٠	مقبول*	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية	موجودة ولكن غير محوسبة ودون المستوى المنشود	مرضية
	تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٠	مقبول*	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية	موجودة ولكن غير محوسبة ودون المستوى المنشود	مرضية
دائرة الأمن الخاصة	آذار/مارس ٢٠١٠	مقبول*	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية وأحيانا لا يمكن قراءته	موجودة ولكن غير محوسبة	مرضية
	حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠	مقبول*	هناك توسيم لكن غير ممثل للاتفاقية وأحيانا لا يمكن قراءته	موجودة ولكن غير محوسبة ومرضية	مرضية

المصدر: تقارير بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن تفتيش الأسلحة النارية وزيارات فريق الخبراء.

* "مقبول" تعني وجود تقارير عن جميع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة الغائبة (المفقودة أو المسروقة).

١٥٦ - وفي سياق الحملة الانتخابية المقبلة والتقليص التدريجي لقوام البعثة وعدم وجود الهياكل الأساسية الضرورية فإن تدريب وكالات إنفاذ القانون (السلطة الوطنية الليبرية ومكتب الحجرة والتجنيس ومكتب الإصلاحات والتأهيل) وتجهيزها يظل شاغلا رئيسيا.

١٥٧ - وبالإضافة إلى صندوق بناء السلام، أعربت بعض الحكومات عن عزمها على تمويل برامج تهدف إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبرية (ألمانيا: ١,٥ مليون دولار؛ أيرلندا: مليون دولار؛ اليابان: ٨ ملايين دولار؛ النرويج: ٢,٤ مليون دولار؛ المملكة المتحدة: ٧٥٠.٠٠٠ دولار؛ والسدائرك: ٦١٠.٠٠٠ دولار) وتعهدت حكومة الولايات المتحدة بتمويل برنامج يتكلف ١٩,٧٥ مليون دولار ويرمي إلى رفع مستوى تجهيز الشرطة الوطنية الليبرية، بغرض تعزيز قدرات وحدة دعم الشرطة ليرتفع قوامها من ١٥٠ ضابطا مدربا ومساحا تماما إلى ٦٠٠ ضابط بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٥٨ - وفي إطار هذه الخطة، أبلغت حكومة الولايات المتحدة لجنة الجزاءات، في رسالة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بأن ٦٠٠.٠٠٠ طلقة من الذخائر عيار ٩ ملم، كانت قد طلبت مبدئيا لبرنامج تدريب وحدة التصدي للطوارئ، سوف يتم تحويلها إلى برنامج تدريب وحدة دعم الشرطة. ولم يتم حتى الآن تقديم طلب لاستيراد أسلحة إضافية أو أعددة أخرى محددة، خاصة معدات مكافحة الشغب^(٣٣). وتمتلك وحدة التصدي للطوارئ ٥٠٠ قنبلة يدوية و ١٢ قاذفة قنابل.

١٥٩ - وأطلق مكتب الحجرة والتجنيس برنامج الخطة الاستراتيجية الخمسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بهدف زيادة الدعم المتواضع جدا الذي تلقاه حتى الآن. وتأتي هذه الخطة بعد خطة الشرطة الوطنية الليبرية وخطة مكتب الإصلاحات والتأهيل الاستراتيجية، اللتين أطلقتا في عام ٢٠٠٩.

١٦٠ - وعقد اجتماع أول بشأن مراقبة الأسلحة بالتركيز على التشريعات، وذلك في مقر البعثة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. وشارك في رئاسة الاجتماع ممثل لوزارة الإعلام تم تعيينه لتمثيل رئيس اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومستشار إصلاح قطاع الأمن التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وحضر الاجتماع عدد من الوكالات الأمنية والمنظمات غير الحكومية، الممثلة للشرطة الوطنية الليبرية وخدمات الأمن الخاصة والمجلس الليبري للكنايس والمجلس الليبري المشترك بين الأديان، ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، وشبكة العمل الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة. وتركزت المناقشات على حالة مشروع

(٣٣) تعطي فرنسا ثلاث دورات تدريبية عن مكافحة الشغب في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة. ومن المزمع عقد دورة أخرى في فرنسا في عام ٢٠١٠، لتدريب المدربين.

قانون مراقبة الأسلحة النارية ومشروع قانون تأسيس المفوضية الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

١٦١ - وعقد اجتماع ثان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ترأسه مساعد وزير العدل لشؤون الإدارة والسلامة العامة. وبدعم من خبير لجنة نرويجية معنية بشؤون اللاجئين قام بصياغة مشروع وثيقة عام ٢٠٠٦، وبدأ المشاركون مراجعة جميع فروع قانون مراقبة الأسلحة النارية، وحضر فريق الخبراء ذلك الاجتماع بصفة مراقب.

١٦٢ - وكرر الفريق الحاجة الملحة إلى تعيين وتجهيز وتدريب هيئة تدريبية ليبيرية مختصة ذات كفاءة تتولى أمر توسيم وتسجيل الأسلحة الداخلة إلى ليبيريا أو تلك الموجودة فيها بالفعل. وذلك نظراً لأن جميع الحلول المتبعة في التوسيم غير موثوقة ولا تمثل لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فوق أنها متناقضة^(٣٤).

١٦٣ - ويؤكد الفريق أيضاً على الحاجة إلى أن تقوم البعثة والجهات المانحة الثنائية بدعم إقامة وحدة ليبيرية لجمع الأسلحة والتخلص منها بغية تمكين ليبيريا من تولى مسؤولية السلامة العامة تدريجياً.

دال - آثار تعديل حظر توريد الأسلحة على استقرار وأمن ليبيريا

١٦٤ - لم يحدث تعديل حظر توريد الأسلحة أثراً كبيراً حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. فقد أحيلت إلى لجنة الجزاءات ثلاثة إشعارات بالحصول على المزيد من الأسلحة والذخائر لتجهيز القوات المسلحة الليبيرية ووكالة الأمن الوطنية، إمتثالاً لمقتضيات القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وبناء على ذلك، وبالنظر إلى المناقشات التي أجراها الفريق مع السلطات الليبيرية والشركاء الثنائيين، بوسع المرء أن يتوقع وصول إشعارات في المستقبل بغرض تزويد وحدات دعم السلطة الوطنية الليبيرية ببنادق.

١٦٥ - وينبغي التحلي بالحذر عند النظر في تزويد الشرطة الوطنية الليبيرية بالأسلحة. فالاعتاد ينبغي أن يقدم لوحدها بعينها وأن يكون مرتبطاً بأغراض محددة وتدريب كاف. فالافتقار إلى التدريب والانضباط قد يفضي إلى سوء استخدام السلطة من قبل ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية. وفي سياق إقليمي يتسم بشدة ضعف مراقبة الحدود، فإنه قد ينتج عن تزويد ضباط

(٣٤) الحل الذي يُعتبر حالياً بأنه أكثر كفاءة يتمثل في استخدام شفرة لمصفوفة بيانات ونقش الأعداد بالليزر أو المعدات الآلية الصناعية في أجزاء مختلفة من الأسلحة (تشمل جزءاً مخفياً) تتصل بنظام ضوئي للقراءة وقاعدة بيانات مركزية محوسبة. ومثل هذا النظام مستخدم حالياً في عدد من البلدان الأفريقية، مثل كينيا والسودان وبوروندي وجنوب أفريقيا.

الشرطة الوطنية الليبيرية بالسلاح دون توفير التدريب الملائم لهم، قيام سباق تسلح بالغ الخطر مع المجرمين كما أن وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية لم تبرهن بعد على أنه بمقدورها تخزين وإدارة وتعهد الأسلحة والذخائر التي بحوزتها على نحو سليم. وبالنظر إلى الفترة الانتحائية المقبلة ينبغي على وجه الأولوية تجهيز وتدريب وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبيرية وتزويدها بالمزيد من المعدات للنهوض بقدراتها في مجال مكافحة الشغب دون استخدام وسائل مميتة.

هاء - التوصيات

١٦٦ - لا ينبغي النظر في أي تغيير في الحظر على توريد الأسلحة قبل وضع إطار قانوني وتنظيمي متين. ويتعين أن يتقيد هذا الإطار تقيدا صارما باتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي دخلت حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشورة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٥). إلى جانب ذلك، ينبغي تعيين هيئة وطنية مستقلة عن جميع الوكالات الأمنية لتتولى مهمة تعهد سجل وطني للأسلحة. وينبغي أن تتوافر لهذه الهيئة الموارد والسلطة الضرورية لمراقبة الأسلحة والذخائر والأعتدة العسكرية ذات الصلة الموجودة بحوزة قوات الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية.

١٦٧ - وينبغي إعادة النظر في الإجراء الخاص بتفتيش أسلحة وذخائر القوات المسلحة الليبيرية من جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وينبغي مضاهاة كمية ونوع الأسلحة والذخائر التي يقوم مفتشو البعثة بمحصرتها بالبيانات المرجعية التي يتم وضعها بصورة مستقلة، وينبغي فحص جميع الوثائق المتصلة بذلك فحصا دقيقا. وكتوصية عامة يجب مراجعة شكل تقارير التفتيش الخاصة بالبعثة وتوحيدها على نحو يتيح الربط بصورة واضحة بين كل قطعة سلاح وذخيرة يتم جردها وبين أي إعفاء تمنحه لجنة مجلس الأمن المعنية بليبيريا أو أي إشعار تتلقاه بشأنه.

١٦٨ - ويوصى الفريق لمجلس الأمن باسترعاء انتباه جمهورية غينيا بوجود وحرارة الأسلحة الصغيرة إلى داخل ليبيريا، ويذكرها بالتزاماتها بموجب القرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

سابعاً - معلومات عن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة

١٦٩ - بعد حوالي ثلاث سنوات على اعتقال فيكتور بوت في تايلند في إطار عملية بقيادة أمريكية وهو يحاول في ما يبدو بيع قذائف إلى أشخاص تبين لاحقاً أنهم ليسوا متمردين كولومبيين بل عملاء أمريكيين، أصدرت محكمة الاستئناف في تايلند في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ حكماً بتسليمه إلى الولايات المتحدة بتهمة التآمر لبيع أسلحة إلى منظمة إرهابية من أجل استخدامها في قتل مواطنين أمريكيين^(٣٥). ويجب أن يتم تسليم المتهم في غضون ٩٠ يوماً، وإلا أُخلى سبيله. ويأتي هذا القرار في أعقاب استئناف قدمته الولايات المتحدة إثر حكم صدر في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ عن محكمة بانكوك الجنائية لصالح فيكتور بوت.

١٧٠ - وفي رد فعل على قرار محكمة الاستئناف، أعلن المتحدث باسم وزير الخارجية الروسي، أندريي نيسستيرينكو في بيان إذاعي، أن قرار المحكمة التايلندية ذو دوافع سياسية، وأن موسكو ستقدم كل المساعدة الممكنة إلى مواطنها^(٣٦). وصرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أيضاً بأن روسيا ستسعى لإعادة بوت من تايلند إلى الوطن^(٣٧).

١٧١ - ووصلت محاكمة تشارلز تايلور إلى مرحلة الدفاع، ولم يبق سوى عدد قليل من الشهود الذين لم يدلوا بشهادتهم بعد. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠، استدعت المحكمة الخاصة لسيراليون الشهود للإدلاء بشهادتهم أساساً بشأن الفترة التي أمضاها تايلور في الجماهيرية العربية الليبية، واستخدام الأطفال الجنود، وكيفية حيازة الجبهة المتحدة الثورية للمدافع الرشاشة والذخائر. وركزت بعض الشهادات على أحداث جرت قبل فترة صدور قرار الاتهام، الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٢، بما فيها تكوين الجبهة المتحدة الثورية وتدريبها عام ١٩٩١، وغاراتها الأولى داخل سيراليون، والسنوات الأولى للحرب. وسعى الدفاع إلى أن ينأى بتايلور عن الادعاءات بأنه أنشأ الجبهة المتحدة الثورية و/أو قدم لها الدعم من عام ١٩٩١ إلى غاية انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٢. واستفاد العديد من الشهود خلال هذه الفترة من تدابير الحماية، وأدلو بقسم كبير من شهاداتهم في جلسات مغلقة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وفي إطار الادعاء على تشارلز تايلور بشأن الأعمال التي ارتكبها في الحرب الأهلية بسيراليون، استدعت نغومي كامبل للإدلاء بشهادتها نظراً إلى الزعم بأنهما تلقت من تشارلز تايلور قطعاً من الماس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حين كان الاثنان يحضران

(٣٥) هناك ترجمة إنكليزية لقرارات محكمة الاستئناف التايلندية، متاحة على الموقع:

http://www.victorbout.com/Documents.htm#Appeal_Court_Decision

(٣٦) انظر RIA Novosti، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٣٧) المرجع نفسه، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

عشاء خيريا في جنوب أفريقيا بضيافة الرئيس نلسون مانديلا. ولقد أنكر القائد الليبري السابق على الدوام أن تكون مجوزته قطع من الماس الخام على الإطلاق.

١٧٢ - وفي اجتماع لاستعراض الحالة عُقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في لاهاي، حدد القضاة في المحكمة الخاصة لسيراليون جدولا زمنيا لإنهاء محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور. وستُختتم مرافعة الدفاع رسميا مباشرة في موعد أقصاه ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وستلتزم المحكمة بالعطلة القضائية اعتبارا من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتُستأنف جلساتها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وسيقدم الطرفان مذكراتهما النهائية في موعد أقصاه ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبوسع كل طرف، إذا شاء، أن يقدم ردودا خطية على المذكرات النهائية للطرف الآخر بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستستمع المحكمة إلى المرافعات الشفوية النهائية من الطرفين لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من ٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وبعد الاستماع إلى المرافعات الختامية، ستحدد المحكمة الوقت الذي سوف تستغرقه قبل إصدار حكم نهائي في هذه القضية.

١٧٣ - وكتب الفريق رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى حكومة جمهورية صربيا يطلب فيها الرد على المعلومات الواردة في تقرير الفريق لمتنصف المدة لعام ٢٠١٠ المتعلق بتورط الشخص المدرج اسمه في القائمة، سلوبودان تيسيتش، في نقل شحنة مشبوهة من الأسلحة إلى الجماهيرية العربية الليبية (انظر S/2010/319، الفقرات ١٠٣-١٠٥). وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، أوجزت جمهورية صربيا التدابير المتخذة لتنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

ثامنا - الحظر على السفر

١٧٤ - وللتحقق من المعلومات المستقاة من مصادر أخرى بشأن الانتهاكات المشتبه في وقوعها، طلب الفريق في رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى الوفد الليبري لدى الأمم المتحدة المساعدة للحصول من السلطات المعنية على السجل الكامل للسفر إلى ليبيا ومنها لأولئك الأشخاص الخاضعين للحظر على السفر. وفي متابعة لهذه المسألة في منروفيا، تبين للفريق أن مكتب شؤون الهجرة والتجنيس، المكلف بمراقبة دخول كل مسافر إلى مطار منروفيا الدولي وخروجه منه، اقتصر في بحثه على سيريل آين وإدوين سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ووفقا لمعلومات المكتب، وصل إدوين سنوي قادما من غانا في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ثم غادر عائدا إليها في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، طبقا لما أفاد

به^(٣٨). إلا أن مكتب شؤون الهجرة والتجنيس لم يتمكن من تزويد الفريق بتاريخ محدد لمغادرته قبل عودته في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وبتاريخ محدد لعودته بعد مغادرته في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ما يتعلق بسيريل آلين، لم يتم العثور على أي سجل بالرحلات التي قام بها عبر مطار منروفيا.

١٧٥ - واجتمع الفريق بمفوض مكتب شؤون الهجرة والتجنيس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك لاستكمال معلوماته والتحقق من جميع الرحلات التي قام بها الأشخاص المدرجون على قائمة حظر السفر خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ووافق المفوض على إجراء استعراض دقيق وإبلاغ النتائج إلى الفريق. إلا أنه لم ترد منه أي معلومات حتى الآن على الرغم من توجيه عدد من الرسائل التذكيرية إليه.

١٧٦ - ويعتبر الحظر على السفر مسألة سياسية رئيسية في ليبيريا تستغلها مختلف الأحزاب على نطاق واسع لكسب الدعم والتأييد في سياق الانتخابات المقبلة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، صرح تشارلز برامسكين، الذي كان مرشحا رئاسيا سابقا في انتخابات عام ٢٠٠٥ وأحد المرشحين المرجحين لحزب الحرية المعارض في الانتخابات التي ستجري العام المقبل، في مقابلة لوسائل الإعلام المحلية، أن رفض مجلس الأمن منح الإجراءات القانونية الواجبة لليبريين الذين يسري عليهم الحظر ينبغي أن يؤدي إلى رفع هذا الحظر. وقال برامسكين: "لا أفهم سبب بقاء الحظر على السفر مفروضا على بعض الليبريين. ولا أدري إذا كان هؤلاء متهمين بارتكاب أي جريمة خارج ليبيريا. وأعتقد أنهم متهمون، إذا كانوا كذلك، بالقيام بأنشطة في ليبيريا. وإذا ما وجهت أي تهمة لأي شخص كان، ينبغي أن يستفيد هذا الشخص من الإجراءات القانونية الواجبة لكي يتمكن من استئناف حياته والمضي قدما"^(٣٩).

تاسعا - تجميد الأصول

١٧٧ - استعرض فريق الخبراء الوثائق التي بحوزته لتقييم حالة المعلومات المتوافرة حاليا. واستعرض الفريق أيضا حالة الإجراءات التي اتخذها ليبيريا في ما يتعلق بالتزاماتها بتجميد أصول الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). كما أن الفريق، إلى جانب مهمته التي تتمثل في تحديد التوصيات وتقديمها

(٣٨) انظر S/2010/319، الفقرات ٧٦-٧٨.

(٣٩) انظر "FrontPageAfrica"، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، متاح على الموقع: www.frontpageafrica.com/newsmanager/anmviewer.asp?a=11609

في ما يتعلق بالمجالات التي يمكن أن تُعزز فيها قدرة ليبيريا والدول في المنطقة على تيسير تنفيذ إجراء تجميد الأصول، تحرى الخيارات البديلة التي توفر الفرص لبناء قدرة ليبيريا في هذا المجال.

ألف - التنفيذ العام لتجميد الأصول

١٧٨ - من غير المحتمل أن يتواصل تنفيذ إجراء تجميد الأصول في دول أعضاء أخرى. وقد اتصل الفريق بدولتين لاستكمال المعلومات بشأن الأصول المجمدة. وقد تمكنت المملكة المتحدة من تجميد نحو ١٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني، ولكن الفريق ليست لديه أي أرقام حديثة أخرى. ولم يتلق الفريق ردودا على الأسئلة السابقة الموجهة إلى هولندا. والأرجح أن كل ما يمكن إنجازه في الواقع هو تجميد الأصول المحددة في الأيام الأولى التي أعقبت اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤). ومن غير المحتمل أن تعود مواصلة التحقيقات، بعد مرور كل هذا الوقت، بأي سبل تحقيق أكثر فائدة.

باء - تجميد الأصول في ليبيريا

١٧٩ - أفاد الفريق من قبل بعدم اتخاذ حكومة ليبيريا إجراءات في ما يتعلق بتجميد الأصول (انظر S/2008/785 و S/2009/640). وأشارت اجتماعات فريق الخبراء مع المسؤولين في ليبيريا في وقت مبكر من الولاية إلى نقص في المعلومات وفي العزم على تجميد الأصول الذي سبق أن حدده الفريق.

١٨٠ - ولم تبرز أي أدلة مؤخرا داخل ليبيريا على وجود نية رسمية بتجميد أي أصول. ولا تزال الحالة على ما هي عليه على الرغم من جهود الفريق في إطار الولايات السابقة لتحديد الأصول الموجودة في ليبيريا للأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة (انظر S/2009/640، الفقرة ١٣١). وقد يكون عدم اتخاذ الحكومة أي إجراءات قد سهل نشر أي أصول محددة على نطاق أوسع، بما في ذلك نقل ممتلكات إلى أشخاص آخرين.

١٨١ - ونظرا إلى عدم اتخاذ ليبيريا أي إجراءات، وعدم نيتها التصرف، وإلى طلب مجلس الأمن بأن يحدد الفريق التوصيات ويقدمها في ما يتعلق بالمجالات التي يمكن أن تُعزز فيها قدرة ليبيريا والدول في المنطقة على تيسير تنفيذ إجراء تجميد الأصول، فقد تحرى الفريق الخيارات البديلة التي تتيح الفرص لبناء قدرات ليبيريا في هذا المجال. وتناول الفريق هذه المشكلة جانبا وبمبحث عن اتجاه مختلف تماما لتناولها. ويشير الفريق إلى توصيته السابقة بأن يقوم مجلس الأمن بالتشجيع على زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيريا لمعاونتها في بناء قدرتها على اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع والأنشطة الاحتيالية (انظر S/2009/640، الفقرة ٢٠١). وأوصى الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2010/319) بإيجاد الاستعداد لدى

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لاستكشاف ما إذا كان بوسع تلك الهيئة أن توفر سبيلا لتقديم المساعدة إلى ليبيريا.

١٨٢ - وأجرى الفريق اتصلا مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن طريق الإجراءات الداخلية والبروتوكولات الخاصة بها. وكان الفريق على علم بأن ليبيريا عضو في فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، الذي يضم أيضا بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

١٨٣ - ويدرك الفريق بأن الاجتماع العام لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الذي عُقد في أمستردام خلال حزيران/يونيه ٢٠١٠ قد اتخذ خطوات هامة لحماية النظام المالي الدولي من سوء الاستخدام، بموافقتهم على انتساب فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، والمجموعة الأوروبية - الآسيوية، ومجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي كأعضاء مشاركين في فرقة العمل.

١٨٤ - ويجب أن يفني الأعضاء المشاركون بعدد من المعايير. ويجب أن يكون لديهم الآليات التي تسعى لكفالة التنفيذ الفعلي والفعال لمعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويجب أيضا أن يتيحوا للرئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وأمانتها وأعضائها الوصول إلى الاجتماع العام واجتماعات فرقة العمل، والوثائق، بما فيها جميع مناقشات التقييم المتبادل وجميع تقارير التقييم المتبادل التي اعتمدها الهيئات الإقليمية المناظرة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويجب أن يتيح الأعضاء المشاركون أيضا لوفد فرقة العمل الفرصة للإسهام في المناقشات والقرارات (بنفس الطريقة التي تقدم بها الهيئات الإقليمية المناظرة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الإسهامات في مناقشات فرقة العمل وقراراتها). وأخيرا، يجب أن يتيح الأعضاء المشاركون للخبراء الاستشاريين من بين أعضاء فرقة العمل المشاركة، عند الاقتضاء، في فرقة التقييم المتبادل والترويج لتوصيات فرقة العمل ودعم الإجراءات التي تتخذها على الصعيد الدولي.

١٨٥ - وينظم الأعضاء المشاركون أيضا مناسبات ومشاريع مشتركة مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويشمل ذلك إعداد التقارير العالية الجودة عن عمليات الترميز التي يمكن نشرها لكي يستخدمها على نطاق العالم جميع الأشخاص المشاركون في الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٨٦ - وعلى هذا النحو، أصبحت ليبيريا حاليا عضوا كاملا في مجموعة الأعضاء المشاركون في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وسيطلب إليها، بهذه الصفة، أن تبدي مستوى أعلى

بكثير من الامتثال التام لجميع شروط فرقة العمل، على النحو الوارد في توصياتها الـ ٤٠ + ٩. وسيكون هذا المستوى من الامتثال أشد صرامة من المستوى الذي كان قائما من ذي قبل. ومن هذه الشروط أن توفر ليبريا مستوى كاملا من الامتثال لطلبات تجميد الأصول التي تقدمها بلدان وهيئات مسؤولة أخرى، بما فيها الأمم المتحدة. ولذا، سيطلب إلى ليبريا أن تمثل امتثالا تاما لشروط نظام الأمم المتحدة للجزاءات.

١٨٧ - وفي أعقاب المناقشات التي أجراها الفريق مع مسؤولين في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والاجتماعات مع الأمين العام لاحقا، وافقت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ على تعجيل عملية التقييم المتبادل لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في ليبريا. ووجه الأمين العام إلى الفريق في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ رسالة خطية مخبرا إياها أن فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال قرر أن يقوم فريق التقييم المتبادل لليبريا بزيارة إلى الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وسيجري إعداد تقرير بعد الانتهاء من الزيارة. كما لاحظ الأمين العام أن الجدول الزمني لقيام الهيئة العامة لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال بمناقشة التقرير وإقراره ونشره ستكون في أواسط عام ٢٠١١ نظرا إلى أن هذه العملية شاقة وطويلة.

١٨٨ - ويعتقد الفريق أن الأثر الطويل الأجل لهذه العملية سيكون كفالة إجراء التحقيق مع ليبريا وتقييمها من جانب كيان عالمي مستقل ولكنه محلي جغرافيا يضع معايير مقبولة للطرفين للامتثال فيما يتعلق بالجرائم المالية، ويمكنه فرض جزاءات على دولة مخالفة إذا لم تتخذ الخطوات اللازمة للتماشي مع شروط فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفضلا عن ذلك، ستحظى ليبريا بقدر كبير من التشجيع لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، لأن هذه الجزاءات تشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية فرقة العمل فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات وتحدد جزءا من عملية "الممارسة الفضلى". وستحظى ليبريا بالتشجيع عن طريق مسار من العمل مع المساعدة المؤهلة تقنيا على وضع العمليات والإجراءات، وبرامج التدريب، والمعايير التنظيمية "للممارسة الفضلى" من أجل العمل على اتساق إجراءاتها لمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية مع سائر العالم.

١٨٩ - وكجزء من هذه العملية العلاجية، سيطلب إلى ليبريا وضع برنامج لتطوير أحكام الامتثال التام، بما في ذلك التصرف في طلبات تجميد الأصول، وتنفيذ هذه الأحكام في إطار زمني معقول ومحدد. ويمكن لليبريا، بانخراطها في هذه العملية، أن تثبت قدرتها ورغبتها في الوفاء بشروط الفقرة ٦ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) عن طريق إنشاء آليات شفافة

للمحاسبة ومراجعة الحسابات بغرض كفالة الاستخدام المسؤول لإيرادات الحكومة لصالح شعب ليبريا مباشرة.

١٩٠ - ويأمل الفريق بأن يبدأ المسؤولون، حالما تباشر ليبريا الانخراط في عملية التقييم المتبادل، في فهم تبعات هذه العملية. وليبريا حاليا قانون (مشروع قانون يهدف إلى تعديل القانون الجنائي الجديد، العنوان ٢٦ بصيغته المعدلة، لمدونة القوانين الليبرية المنقحة، بإضافة فصل فرعي جديد (زاي) إلى الفصل ١٥، يجعل من غسل عائدات سلوك جنائي فعلا إجراميا وينص على مصادرة العائدات المتأتية عن هذا السلوك الجنائي وفائدته - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)؛ بالرغم من أن فعالية أنظمتها غير معروفة، ولكن من غير المرجح، لدى موازنة الاحتمالات، أن تكون فعاليتها كبيرة.

١٩١ - وسيطلب تنفيذ ليبريا لجزء تجميد الأصول الذي تفرضه الأمم المتحدة دعما كبيرا لوضع عمليات وإجراءات مجدية لمكافحة غسل الأموال. وتحتاج ليبريا إلى برنامج للتدريب والتثقيف والتطوير التقني، ولا يمكن أن يتوقع منها أن تحقق ذلك بمفردها.

١٩٢ - والمأمول أن تشرع ليبريا في توفير مستوى من الامتثال للمعايير الدولية التي باتت إلزامية على الصعيد العالمي. ولدى قيامها بذلك، ستشرع في إثبات التزامها بكفالة معايير الحصافة التي تذهب إلى ما هو أبعد من غسل الأموال، ويمكن لهذا الالتزام البدء في التأثير على منع الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المالية، وطائفة من المؤثرات الخطيرة الأخرى على اقتصاد ليبريا ومجتمعها. ولن يكون لدى ليبريا أي عذر تبرر به عدم امتثالها لهذه المعايير. وسيعني عدم توفير النوع المناسب من الامتثال أن ليبريا سوف تُعتبر في نهاية المطاف دولة لا تتمثل للأنظمة والضوابط ذات الصلة، وسيعني أنه سيطلب إلى بلدان أخرى أن تتخذ مستويات عالية من بذل العناية الواجبة، لو شاءت أن تعقد صفقات تجارية مع ليبريا.

١٩٣ - ويسر الفريق أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على استعداد للعمل مع ليبريا عن طريق برنامج إيجابي من الإصلاحات والتقييم المتبادل، ويأمل الفريق أن تمضي ليبريا الآن قدما.

جيم - التوصيات

١٩٤ - يوصي الفريق بأن يشجع مجلس الأمن حكومة ليبريا على التعاون التام مع عملية التقييم المتبادل التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وعلى قبول المساعدة المقدمة لكفالة استفادة ليبريا استفادة كاملة من هذه العملية.

Meetings and consultations held by the Panel of Experts

Belgium

European Commission; OLAF

Canada

Foreign Affairs and International Trade Canada; Natural Resources Canada; Liu Institute for Global Issues

Côte d'Ivoire

United Nations Operation in Ivory Coast, French Embassy

France

Financial Action Task Force on Money Laundering

Liberia

Government

Bureau of Immigration and Naturalization; Drug Enforcement Agency; Forestry Development Authority; Liberia National Police; Ministry of Defence; Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Gender; Ministry of Justice; Ministry of Labour; Ministry of Lands, Mines and Energy; Ministry of National Security; Minister of State for Presidential Affairs; National Security Adviser; National Security Agency; county and district authorities in various counties

Others

Barteh Jam Mining Committee, Grand Gedeh; Peacebuilding Committee of Barclayville, Grand Kru County; youth groups in Zwedru, Grand Gedeh County and Harper, Maryland County; community representatives in various communities; residents of various mining communities

Bilateral and multilateral organizations

United Nations Mission in Liberia; United Nations Development Programme; Embassy of France; Embassy of United States of America; Political Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; World Bank

Private Sector

Arcelor Mittal; Buchanan Renewables; Cavalla Rubber Plantation; EJ&J Corporation; Li Group; Putu Iron Ore Mining Company; Salala Rubber Company; Sime Darby; TRECO; Youssef Diamond Mining Corporation; illicit miners

Netherlands

Special Court of Sierra Leone

Switzerland

Geneva Call; Group of Experts on Côte d'Ivoire; International Union for the Conservation of Nature and Natural Resources; United Nations Environment Programme, Small Arms Survey

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Foreign and Commonwealth Office; H.M. Treasury

United States of America

United Nations Development Programme; Department of Political Affairs and Department of Peacekeeping Operations of the United Nations Secretariat; Peacebuilding Commission Support Office

Permanent Missions of Belgium, Bosnia and Herzegovina, Serbia, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; United States of America State Department; Environmental Law Institute; Global Witness; Stimpson Centre

Summary of diamond exports of Liberia since 2007

2009 exports

Month	Kimberley Process Certification	Carat	Value	Value per carat	Royalty
January	3	792.06	778 369.37	982.72	23 351.08
February	3	498.35	331 779.00	665.75	9 953.37
March	4	231.37	171 702.03	742.11	5 151.06
April	6	1 008.35	722 835.20	716.85	21 685.06
May	6	2 046.25	2 091 104.00	1 021.92	62 733.12
June	6	3 611.13	848 984.03	235.1	25 469.52
July	6	2 614.27	774 469.02	296.25	23 234.07
August	5	2 908.08	516 131.49	177.48	15 483.94
September	9	4 328.98	1 163 212.17	268.7	34 896.37
October	5	6 359.41	326 193.00	51.29	9 785.79
November	3	624.83	254 838.00	407.85	7 645.14
December	11	2 708.85	1 146 018.45	423.06	34 380.55
Total	67	27 731.93	9 125 635.76	329.07	273 769.07

2008 exports

Month	Kimberley Process Certification	Carat	Value	Price per carat	Royalty
January	5	2 429.05	588 996.56	242.48	17 669.90
February	3	5 239.42	503 171.00	96.04	15 095.13
March	8	4 646.57	676 708.32	145.64	20 301.25
April	7	5 112.10	895 500.98	175.17	26 865.03
May	5	3 361.65	505 221.54	150.29	15 156.65
June	6	4 347.71	1 838 966.36	422.97	55 168.99
July	10	7 648.84	2 007 827.56	262.5	60 234.83
August	5	5 233.92	1 055 039.35	201.58	31 651.18
September	4	4 455.97	1 045 608.51	234.65	31 368.26
October	7	2 937.01	488 974.49	166.49	14 669.23
November	2	221.12	55 771.08	252.22	1 673.13
December	6	1 373.12	229 999.59	167.5	6 899.99
Total	68	47 006.48	9 891 785.34	210.43	296 753.56

2007 exports

Month	Kimberley Process Certification	Carat	Value	Price per carat	Royalty
September	2	2 886.03	327 963.31	113.64	9 838.90
October	7	11 746.02	1 520 301.97	129.43	45 609.06
November	2	2 466.32	404 728.62	164.1	12 141.86
December	3	4 601.37	404 547.68	87.92	12 136.43
Total	14	21 699.74	2 657 541.58	122.47	79 726.25

Source: Panel of Experts summary of Government Diamond Office data.

Diagram illustrating natural resource opportunities for peacebuilding

Adapted from Organization for Economic Cooperation and Development/
Development Assistance Committee

	Socio-economic development	Good governance	Reform of justice and security institutions	Culture of justice, truth and reconciliation
Supporting economic recovery	Wise use of high-value natural resources for economic recovery and tax revenues	Resource concessions managed to ensure legitimacy, transparency, and sharing of benefits	Illegal extraction and trade of natural resources monitored and prevented	Economic integration and cooperation improved between divided communities
Developing sustainable livelihoods	Sustainable use of natural resources as the foundation for livelihoods and essential services	Capacity built for the sustainable management of natural resources	Livelihoods based on the sustainable use of natural resources developed as a tool for reintegrating former combatants	Natural resource requirements included in the resettlement of displaced persons
Dialogue, confidence-building and cooperation	Shared vision reached between divided communities on the use of natural resources for development	Cooperation over natural resource management improved between multiple levels of government	Capacity built for the resolution of disputes over resource access and ownership	Tension hotspots identified, and natural resources used as a peace platform

Note: The Donor Assistance Committee of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) has identified four major pillars of peacebuilding. These include socio-economic development, good governance, reform of justice and security institutions, and promoting a culture of justice, trust and reconciliation. This figure demonstrates how the three environmental opportunities for peacebuilding discussed in this report are linked to each of these pillars.

Source: United Nations Environment Programme, *From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment*, UNEP, p. 31 (Nairobi, 2009).

Mineral rights

List of mineral development agreements and class A licences

Company	Area	Licence type	Area (hectares)	Unit
Amlib United Minerals	Kokoya	MDA	20 000	116
China Union Hong Kong Ltd.		MDA	61 320	79
Mano River Resources	Kpo	MDA	20 000	33
Arcelor Mittal		Class A	10 550	115
Bea Mountain Mining Corp.		Class A	45 700	18
			157 570	

Source: Ministry of Lands, Mines and Energy, Mineral Property Map, September 2010.
Available at www.molme.gov.lr/doc/Mineral%20property%20map_090810.pdf (accessed 20 October 2010).

List of mineral exploration agreements

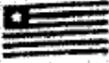
Company	Area	Area (hectares)	Unit	Company total
Afro Minerals Incorporated		12 700	26	
Ascension Resources Corporation		84 700	119	
Ascension Resources Corporation		20 000	131	104 700
Amlib United Minerals	Zwedru	17 820	4	
Amlib United Minerals	Cestos	144 370	6	
Amlib United Minerals	KleKle	10 000	7	
Amlib United Minerals	Kokoya Area 1	13 000	117	
Amlib United Minerals	Kokoya Area 2	27 500	118	212 690
BHP Billiton	Kitoma	11 120	9	
BHP Billiton	Goe-Fantro range	21 700	10	
BHP Billiton	Baleykoyo	14 330	88	
BHP Billiton	St. John river south	22 150	89	69 300
Bokon Jedeh	Government camp	21 000	11	
Bokon Jedeh Resources		58 640	102	
Bokon Jedeh Resources		69 880	103	149 520
Belle Resources		53 190	48	
BBSG Resources Liberia Limited		26 100	50	
BBSG Resources Liberia Limited		60 100	51	
BBSG Resources Liberia Limited		66 200	52	152 400
Bopolu Commercial Limited		26 770	93	
Broadway Consolidated PLC	Dugbe river	24 900	97	
China Henan International Group		8 740	53	
China Union Gold Investment Limited		100 000	21	

<i>Company</i>	<i>Area</i>	<i>Area (hectares)</i>	<i>Unit</i>	<i>Company total</i>
China Union Gold Investment Limited		100 000	22	200 000
Crystal River		100 710	54	
Deveton/Hummingbird Resources		62 400	23	
Deveton/Hummingbird Resources		44 000	24	
Deveton/Hummingbird Resources		40 000	25	146 400
Hummingbird Resources Incorporated	Dugbe	44 900	28	
Hummingbird Resources Incorporated		30 000	62	
Hummingbird Resources Limited		37 500	63	
Hummingbird Resources Limited		66 410	64	
Hummingbird Resources Limited		79 480	65	
Hummingbird Resources Limited		15 760	66	274 050
Deveton/Hummingbird Resources JV	Ba Area	62 470	133	482 920
Estmor Gold Mining Company		7 180	106	
Explorex Overseas Limited	Henry Town	8 000	19	
Explorex Overseas Limited	St. Paul	9 840	20	17 840
Fine Minerals International		34 760	55	
Genesis Mining Incorporated		28 000	57	
Global Minerals Investment LLC		39 810	58	
Iron Resources Incorporated		59 800	128	
International Business Exchange Incorporated		71 890	129	
International Business Exchange Incorporated		11 350	130	83 240
Jamu Resources Inc.		10 000	83	
Konblo Bumi Incorporated	Kakata	17 320	91	
Konblo Bumi Incorporated	Mafa	62 400	92	
Konblo Bumi Incorporated	Sinoe	95 150	104	
Konblo Bumi Incorporated	Rocktown	49 590	105	
Konblo Bumi Incorporated	Zoi	97 000	111	
Konblo Bumi Incorporated	Kakata	15 060	112	
Konblo Bumi Incorporated	Dugbe	24 740	113	361 260
Macnemo		40 030	68	
Macnemo		10 000	69	
Macnemo		10 000	70	60 030
Pedra Mining	Gbarpolu	40 000	95	
Pedra Mining	Grand Bassa	60 350	96	40 065
Putu Iron Ore Mining		42 500	45	
Sealand Diamonds		20 000	94	
Sinoe Exploration Limited		70 070	107	
Sinoe Exploration Limited		66 110	124	70 139
Target Resources		40 060	71	
Target Resources		18 300	72	40 131
<i>Company</i>	<i>Area</i>	<i>Area (hectares)</i>	<i>Unit</i>	<i>Company total</i>
Treco Mining Corp.		35 740	84	
Usoma Minerals and Mines		65 990	73	
Voila International		59 810	74	
Voila International		70 000	75	59 885
TSIMPILO Trading		100 050	132	
Youssef Diamond Mining Corporation		99 630	85	
Youssef Diamond Mining Corporation		100 000	123	99 708
Total		3 189 070		

Source: Ministry of Lands, Mines and Energy, Mineral Property Map, September 2010. Available at www.molme.gov.lr/doc/Mineral%20property%20map_090810.pdf (accessed 20 October 2010).

Note: Total for Deveton/Hummingbird includes areas for both companies as well as area of joint agreement.

Mineral exploration licence with no effective date



REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY
 P.O. BOX 18-0224
 1060 MONROVIA 18
 LIBERIA, WEST AFRICA



Licence Number: 005/11025

MINERAL EXPLORATION LICENSE

This Licence is hereby granted by the Government of Liberia, through the Ministry of Lands, Mines and Energy (the "Ministry"), to **EXPLOREX OVERSEA LTD** (the "Licensee").

SECTION 1. SCOPE OF LICENSE

1.1. This Licence entitles the Licensee to explore for the Minerals specified in Section 1.2 of the Exploration Area defined in Section 3 of this Licence (the "Exploration Area") in order to ascertain the existence, location, quantity, and quality or commercial value of deposits in the Exploration Area of such minerals.

1.2. The minerals covered by this Licence are: **Gold, Diamonds and Base metals.**

SECTION 2. EFFECTIVE DATE

The Effective Date of this Licence is the date on which the new MINERAL EXPLORATION REGULATIONS come into effect under chapter 21 of the New Minerals and Mining Law of 2008.

SECTION 3. EXPLORATION AREA

The Exploration Area covers approximately 80 sq km as here defined by the UTM coordinates of SPATIAL REFERENCE (WGS84 UTM GRID ZONE 27N) as both below:

Vertex	Easting	Northing
1	345000	802000
2	345000	804000
3	347000	804000
4	347000	802000

SECTION 4. CONCERNING THE LICENSE

4.1. This Licence and the rights of the Licensee hereunder are subject to:

- (a) exploration regulations to be issued by the Minister of Lands, Mines and Energy (the "Minister") pursuant to the authority granted the Minister under the Liberia Minerals and Mining Law of 2008 (the "exploration regulations"); and
- (b) the Liberia Minerals and Mining Law of 2008, the Liberia Business Code of 2008, the environmental laws and regulations of the Republic of Liberia and all other applicable laws and regulations of the Republic of Liberia, or such laws and regulations may from time to time be amended, modified or implemented.

4.2. The Exploration Area granted by this Licence includes areas within the Exploration Area excluded by Section 10 of the Minerals and Mining Law and areas subject to Class B Mining Licences previously granted by the Republic of Liberia, and the Licensee shall not interfere with the activities of holders of such Licences.

4.3. The Licensee shall be required under the exploration regulations to make detailed quarterly reports of all field and sampling activities, and results and to make quarterly reports with the Ministry of all geological information and samples gathered from its exploration work in the Exploration Area, other than those portions of the samples subjected to destructive analysis or testing, in such time periods specified therein after the end of a quarter.

4.4. The initial term of this Licence is three years from the Effective Date, subject to the ability of the Ministry to interdict the Licensee for non-compliance with the regulations or other applicable law. If the Licensee is in compliance with its obligations during the initial term it will be entitled to a two year extension of its Licence with respect to a portion of the Exploration Area on the same set forth in the Minerals and Mining Law of 2008 and the exploration regulations.

4.5. If the Licensee discovers in the Exploration Area exploitable deposits of the minerals referred to in Section 1.2 and has complied during the exploration period with its obligations under the Mining Law, the exploration regulations, and other applicable law, it will have the right to enter into a Mineral Development Agreement (on the form then generally used by the Ministry in circumstances in which known deposits are not being put into production) and to obtain a Class A Mining Licence for the mining of such deposits in accordance with the Minerals and Mining Law and the applicable regulations of the Ministry governing the issuance of and operations under a Class A Mining Licence.

SECTION 2. BINDING ON GOVERNMENT

Minister for Mineral Exploration and approved by the Minister.

This License is duly issued and binding on the Government of Liberia when signed by the Assistant

Signed: *Carlton S. Miller*
Carlton S. Miller
Assistant Minister
Mineral Exploration & Environmental Research

Approved: *Eugene Robinson*
Eugene Robinson (PhD)
Minister

D  August 27, 2009

Attn: Map Attached:



المرفق السادس

NO.	Company	Mineral	Issue date	Expiry date	Receipt Number	County	Agency
1	Global Mineral Investment	Gold	9 Jan. 2009	Jan.19,2010	545778	Sinoe	Sanquin
2	Global Mineral Investment	Gold	Jan.19,2009	Jan.19,2010	545779	Sinoe	Sanquin
3	Global Mineral Investment	Gold	Jan.19,2009	Jan.19,2010	545777	Sinoe	Sanquin
4	Global Mineral Investment	Gold	Jan.19,2009	Jan.19,2010	545780	Sinoe	Sanquin
5	Pedra Corporation	Gold	Feb.06,2009	Feb.06,2010	553094/ 556116	Cape Mount	Bangorma
6	KBL Liberia Mining Company)Inc.	Gold	Nov.16,2009	Nov.16,2010	672503	Cape Mount	Bangorma
7	KBL(Liberia Mining Company)Inc.	Gold	Nov.16,2009	Nov.16,2010	672504	Cape Mount	Bangorma
8	West Africa Mines Ltd.	Gold	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564661	Grand Gedeh	Tchien
9	West Africa Mines Ltd.	Gold	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564661	Grand Gedeh	Tchien
10	West Africa Mines Ltd.	Gold	Jan.08,2009	Jan.08,2010	566654	Grand Gedeh	Tchien
11	West Africa Mines Ltd.	Gold	Jan.08,2009	Jan.08,2010	565131	Grand Gedeh	Tchien
12	Estmor Gold Mining Company	Gold	Jun.23,2009	Jun.23,2010	619425	Cape Mount	Bangorma
13	Estmor Gold Mining Company	Gold	Jun.23,2009	Jun.23,2010	619428	Cape Mount	Bangorma
14	Resources Management Group Inc.	Gold	Jun.4,2009	Jun.4,2010	613032	River Gee	Gbeapo
15	SinLib mining company(Zhang Bao Jun)	Gold	Aug.13, 2009	Aug.13, 2010	639958/ 639957	Bong	Kokoya
16	Larwuo-Wolu Inc.	Gold	Sep.4,2009	Sep.4,2010	647236	Lofa	Zorzor
17	Raff Resources Inc. (Joseph Mend)	Gold	Oct.27,2009	Oct.27,2010	665205	Cape Mount	Bangorma
18	Raff Resources Inc. (Joseph Mend)	Gold	Oct.27,2009	Oct.27,2010	665207	Cape Mount	Bangorma
19	Estmor Gold Mining Company	Gold	Nov.25,2009	Nov.25,2010	674409	Cape Mount	Bangorma
20	Estmor Gold Mining Company	Gold	Nov.25,2009	Nov.25,2010	674407	Cape Mount	Bangorma
21	Pacific International Inc.	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564263	Sinoe	Sanquin
22	Pacific International Inc.	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564261	Sinoe	Sanquin
23	Pacific International Inc.	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564260	Sinoe	Sanquin
24	Pacific International Inc.	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564262	Sinoe	Sanquin
25	Atlantic Mines Ltd	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564665	Sinoe	Sanquin
26	Atlantic Mines Ltd	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564670	Sinoe	Sanquin
27	Atlantic Mines Ltd	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564667	Sinoe	Sanquin
28	Atlantic Mines Ltd	Diamond	Jan.08,2009	Jan.08,2010	564662	Sinoe	Sanquin

Source: Ministry of Lands, Mines and Energy

Letter from Minister of State for Presidential Affairs



MINISTRY OF STATE FOR PRESIDENTIAL AFFAIRS
THE EXECUTIVE MANSION
MONROVIA, LIBERIA

MOS-RL/EDM-COS/435 /02010

October 21, 2010

Hon. Edith Congloe
Superintendent
Nimba County
LIBERIA

Dear Hon. Congloe,

The President continues to receive reports from officials and citizens on the widespread mining activities that are ongoing in their counties without their knowledge. Moreover, in many cases the mining activities are considered illegally undertaken by aliens in collaboration with citizens.

In response all alluvial mining operations in the concerned counties. A copy of the listing for Nimba County is enclosed. Also enclosed is copy of Joint Administrative Regulation No: 8.2106-1/MOF/MOLME/R/11 Aug. 2010 which provides the Official Fees structure of the Ministry of Lands, Mines & Energy.

We ask that you review the listing and provide any comments that you may have. The President intends to revisit with the Cabinet the entire procedure for the issuance of alluvial mining licenses.

We are sending a copy of this letter to the Minister of Finance and to the Minister of Lands, Mines & Energy who promulgated the regulation. A copy is also being sent to the Chairman of the concerned Legislative Caucus.

Sincerely,

Edward B. McCain, Jr.
Edward B. McCain, Jr.

Cc: The Minister of Finance
The Minister of Lands, Mines & Energy
The Chairman, Nimba Co. Legislative Caucus

Attachment

*E.S. Minister
26/10/2010*

*Fyl
And Mr. W. McCarty
This is for
Information
Please
prepare a Power
Point Presentation
for Cabinet on the
entire procedure for
the issuance of
alluvial mining
licenses
Thanks*

Extract from mining inspector report alleging mining agent involvement in illicit activities

OBSERVATIONS

During the period under review, the following activities were observed and need your prompt attention:

1. The Mining Agents are encouraging and facilitating ILLICIT MINING AND ITS RELATED ACTIVITIES for self-gain
2. The Mining Agents are receiving money from miners for payment licenses and issuing receipts on letter heads.
3. The Mining Agents are delaying the processing of mining licenses after receiving the money from miners
4. Illicit brokerage and smuggling of minerals (GOLD) to neighboring counties / countries are still in existence due to the lack of licensed brokers
5. The Mining Agents allowed miners to mine on clearances / recommendations for more than fifteen(15) days which is prohibited.

RECOMMENDATIONS

Sir, I wish to recommend to your office the following for prompt actions:

1. That devices be provided for mineral Inspectors to detect minerals (GOLD) in order to avoid the smuggling
2. That the Ministry provide MOTOR - BIKES for Mineral Inspectors to enable them do periodic tours through out the entire county
3. That the Mining Agents be transferred to avoid too much of familiarization with miners for their self-gain
4. That every license holder should have a licensed broker

Source: Mining inspector report given to the Panel in March 2010. County withheld to protect identity of inspector.

**GANTA Team Site/ Region 3
UNPOL Flash Report No: 18/2009.**

Type of incident: VIOLENCE BY MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY OFFICIALS.

Date/time of incident: 24/03/09 at 1430 hrs

Location of occurrence: Work For Belly Community, Ganta

Date/time reported: 24/03/09 at 1700 hrs

UNPOL officer/reporting: Energy Mundandishe, CP 2387 and Stanley Giunda, CP 2388

LNP present/reporting: LNP Deputy Commander R J Daryne Renne

Victim(s) info:
 1. [redacted] male, age 44 resident of Ganta
 2. [redacted] male, age 25 resident of Ganta

Suspect(s) info:

Arrests: Yes () No () If yes, how many? () Detention location:

Brief description of incident (who, what, when, where, why, how, LNP/UNPOL action):

On 24/03/2009 at 1700 hrs, UNPOL Ganta received a call from LNP Ganta Commander that some disturbances had occurred in Ganta and that there were fears that members of the public may want to attack the police station.

UNPOL Ganta went to the police station to find out what was happening. Information obtained at the Police Station was that some two officials from The Ministry of Lands, Mines and Energy working at the Border Post in Ganta received information that [redacted] male, age 44 resident of Ganta and [redacted] male, age 25 resident of the same address had gold at their house which was smuggled to Ganta from Liberia. The two officials are said to have gone to Work of Belly Community where the two suspects reside. On arrival, they asked to search the two suspects but [redacted] A scuffle ensued which eventually transformed into a fight. One of the two officials [redacted] produced a knife and stabbed [redacted] on the neck. He also stabbed [redacted] on the right side of his chest. It is said the community members were angered by the officials and they wanted to attack them. LNP Ganta was called to the scene and they rescued the officials and took them to the police station. The two injured people were taken to Ganta Hospital where [redacted] was immediately transferred to Phebe Hospital in Gbanga while [redacted] was admitted at Ganta Hospital. [redacted] condition according to the medical staff is serious but stable.

LNP Ganta went to the hospital [redacted] at Ganta Hospital and managed to speak to him for a short time. He stated that the officials took from them 1000 USD and 100 grammes of Gold.

UNPOL Ganta just interviewed the two officials as they were taken to Sankhelle allegedly for...
...the guilty community members by the UNP County Commander who happened...
...the day when this case took place. No threats of violence by community members were...
...UNPOL Ganta when they went to the police station and to the hospital. Situation...
...exists.

Follow up required: Yes (X)

No () by whom: UNPOL Ganta

Reporting UNPOL officers:

Enoy Mundandiso, CP 2387

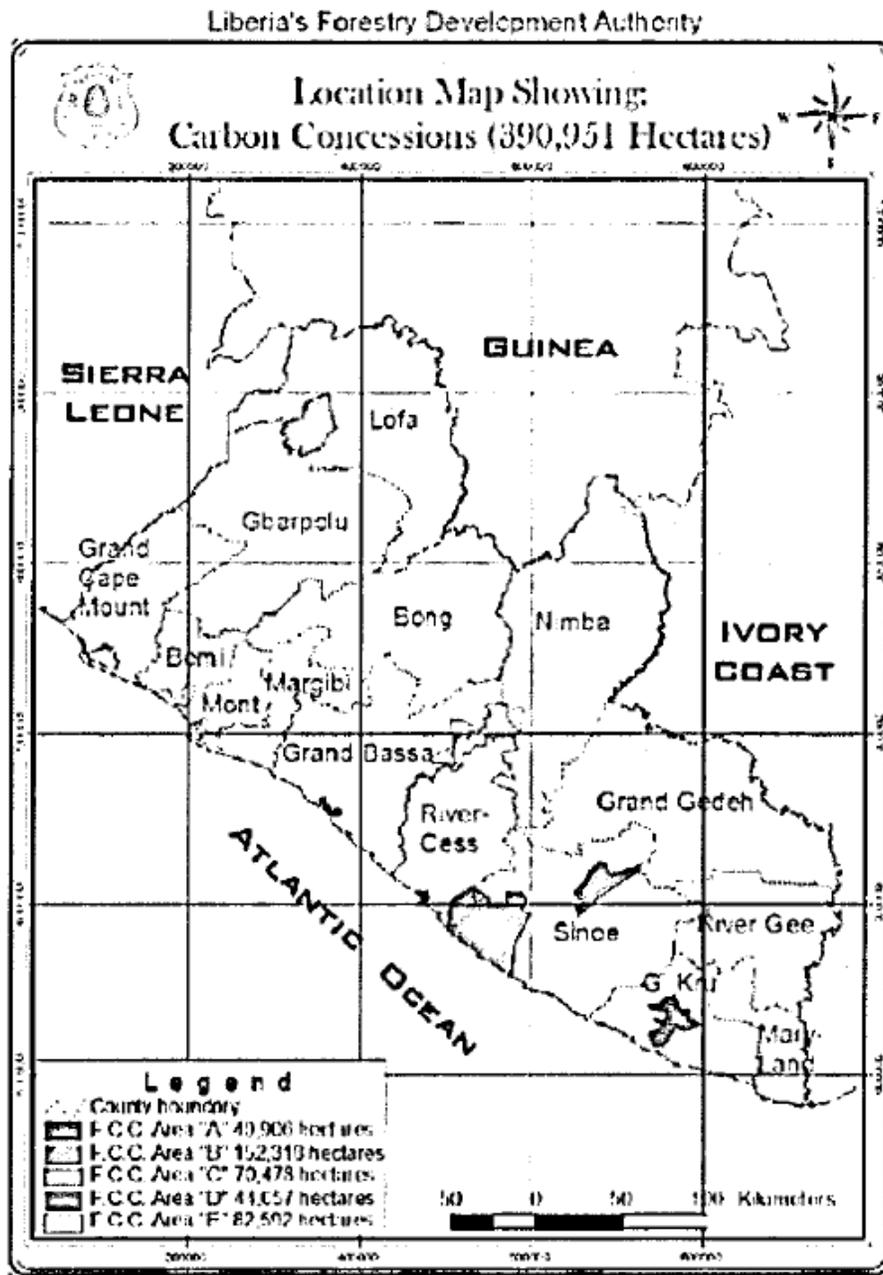
Receiving UNPOL officers:

Date-time sent:

24/03/09 at 20:20 hrs

Date-time received:

Map of concession area for carbon credit deal



Source: Draft carbon concession agreement obtained by Panel.

Special statement by President Ellen Johnson Sirleaf on the report of the Special Presidential Investigative Committee on the Alleged Carbon Credit Deal

12 October 2010

Fellow citizens, you may recall that on 4 June 2010 Liberia was brought to the world's attention by Global Witness of the United Kingdom regarding the arrest of a United Kingdom citizen who, through fraud and misrepresentation, had been granted an allocation of 400,000 hectares of forest by our Forestry Development Authority for harvesting carbon credits. On 18 June 2010, I constituted a Special Presidential Committee headed by Counselor T. Negbalee Warner to investigate the report by Global Witness.

On 5 October 2010, Counselor Warner presented the report of the Committee, which includes findings and recommendations. After a review of the report, I have decided to take the following action:

- To submit a copy of the report and bring to the attention of the President Pro-Tempore of the Senate, for appropriate action, the key role played by Rivercess Senior Senator Jonathan Banney in this matter. This conforms to the recommendation of the report.
- To send to the Ministry of Justice for further investigation and possible prosecution, Senator Banney and former Minister of Internal Affairs, Mr. Ambulai Johnson, as recommended by the report.
- To dismiss immediately Mr. Augustine Johnson, Manager of Geo Information Services (GIS) at the Forestry Development Authority; Mr. Joseph Neufville, Technical Adviser; and Mrs. Peggy Varflay Meres, Executive Director of the Public Procurement and Concession Commission, and forward them to the Ministry of Justice for further investigation and possible prosecution as recommended by the report.
- To reprimand and send to the Liberia Anti-Corruption Commission for further investigation, former FDA Managing Director John Woods, FDA Legal Officer, Counsellor Benedict Sorgbeh, and Chief of Staff of the Ministry of Planning and Economic Affairs, Edward Eesiah. This follows the recommendation of the report.
- To reprimand the Minister of Planning and Economic Affairs for failure to exercise due diligence by issuance of a blanket Concession Certificate covering Forest Management Contracts. This is consistent with the recommendation of the report.
- To direct the Ministries of Foreign Affairs and Justice to start the process for extradition of Mr. Michael Foster of Carbon Harvesting Corporation (CHC) of the United Kingdom and Mr. George Antwi, Agent for CHC in Liberia, for prosecution under the bribery laws of Liberia.
- I am also taking an additional step not covered by the report to direct the Ministry of State to deepen, expand and strictly enforce the existing restriction on visits to the President by investors and business people as may be requested by legislators, government officials, relatives, and political and personal associates. This goes beyond the recommendation of the report.

The report will be circulated to the public after submission to each of those affected or named in the report. This disclosure on action taken represents a departure from previous practice because our justice system is long in enforcing judgement. However, we should respect the principle of our Constitution and laws which say that all of those accused are presumed innocent until proven guilty by due process in the courts.

Source: http://www.emansion.gov.lr/press.php?news_id=1679.

Summary of non-published payments submitted by Ministry of Finance

Template Z - Government Agencies						
Liberia Extractive Industries Transparency Initiative (LEITI)						
Report on amounts received and receivable from extractive company by specified government agencies for the financial year ended 30 June 2009						
NAME OF AGENCY: MINISTRY OF FINANCE						
TAXPAYER NAME: CONSOLIDATED PAYMENTS FOR MINERS, BROKERS, DEALER, ETC..						
TAXPAYER IDENTIFICATION NUMBER (TIN): SEE SUPPORT						
1	TYPE OF PAYMENT	CURRENCY OF RECEIPT				Agency Sector
		Amount Received		Amount Due		
		USD	LD (\$90's)	USD	LD (\$90's)	Note
Common						
1	Signature Fees/Signing Bonus					B Mal
2	Contribution via (MS) to University Deals (UI, etc.)					B Mal
3	County Contribution Fees					B Mal
4	Community Contributions					B Mal
5	Corporate Profits Tax Turnover Tax					C Mal
6	Import Levy					A Mal
7	License Tax					A Mal
8	ICD/WAS Trade Levy (ETI)					A Mal
9	Pre-Shipment/Destination Inspection (GOL's shares)					A Mal
10	Customs User Fees					A Mal
11	RISF					
Sector Specific						
12	Surface Rental	195 246 25				A M
13	Minerals License Fees					A M
(a)	Class A, B, C License	287 331 78				A M
(b)	Broker License	31 832 26				A M
(c)	Dealer License	228 742 22				A M
(d)	Fine Pre-lease Minerals License					A M
(e)	Exploration License Fees	628 821 83				A M
(f)	Mining Concession					A M
14	Export Tax					A Mal
15	Royalty	94 297 51				A M
16	Mineral Dept & Research Fund (not to ML, MR only)					A M
17	Block Inspection Fees					A Mal
18	Contract Administration Fee					A Mal
19	Wynhall Fee					A Mal
20	Rubber/Wood Products Export Fees					A Mal
21	Area Fee					A I
22	Stamp Duty					A I
23	Auction Fee					A I
24	Forest Product Fee (processed materials)					A I
25	Sawmill Slawid Fees					A I
26	Chainsaw Lumber Fees (For Saws)					A I
27	Gold Premium					A I
28	Under Report License Fees					A I
29	Log Export Fees					A I
30	Judice's Bond					A I
31	Surface Rental					A O
32	Cell phone Fees					A O
33	Social Welfare Contribution					A LI
34	Annual Training					A LI
35	Payment to Landline					A O
36	Hydrocarbon Development Fund					A U
37	MOCAI / GOL Production shares under PSA					A O
38	Surface Rental					A Og
39	Rubber/Oil palm Development Fund					A Og
40	Land Resource Tax					A Og
41	Other Payments					
Common						
41	Administrative fees					A Mal

Summary of non-published payments submitted by Ministry of Finance

Template Z - Government Agencies						
Liberia Extractive Industries Transparency Initiative (LEITI)						
Report on amounts received and receivable from extractive company by specified government agencies for the financial year ended 30 June 2009						
NAME OF AGENCY: MINISTRY OF FINANCE						
TAXPAYER NAME: CONSOLIDATED PAYMENTS FOR MINERS, BROKERS, DEALER, ETC..						
TAXPAYER IDENTIFICATION NUMBER (TIN): SEE SUPPORT						
I	TYPE OF PAYMENT	CURRENCY OF RECEIPT				Agency
		Amount Received		Amount Due		
		USD	LD (990's)	USD	LD (990's)	Note
Common						
1	Signature Fees/Signing Books					B Mal
2	Contribution via (GOL) to University Deals (UI etc)					B Mal
3	County Contributions					B Mal
4	Community Contributions					B Mal
5	Corporate Profits Tax/turnover Tax					C Mal
6	Import Levy					A Mal
7	License Tax					A Mal
8	ICD/WAS Trade Levy (ETI)					A Mal
9	Pre-Shipment/Destination Inspection (GOL's share)					A Mal
10	Customs User Fees					A Mal
11	CRST					
Sector Specific						
12	Surface Rental	156,246.25				A M
13	Mineral License fees -					A M
(a)	Class A, B, C License	287,331.78				A M
(b)	Broker License	32,831.25				A M
(c)	Dealer License	223,742.22				A M
(d)	Fine Precious Mineral License					A M
(e)	Exploration License Fees	628,823.83				A M
(f)	Mining Commission					A M
14	Export tax					A MAg
15	Royalty	54,297.51				A M
16	Mineral Dev't & Research Fund (paid to ML/MF only)					A M
17	Block Importation Fees					A FAg
18	Contract Administration Fee					A FAg
19	Wynfall Fee					A FAg
20	Rubber/Wood Products Export Fees					A FAg
21	Area Fee					A F
22	Stevedore Fee					A F
23	Auction Fee					A F
24	Forest Product Fee (processed materials)					A F
25	Sawmill Rental Fees					A F
26	Chainsaw Lumber Fees (For Saws)					A F
27	Bid Premium					A F
28	Taxider Export License Fees					A F
29	Log Export Fees					A F
30	Bidder's Bond					A F
31	Surface Rental					A O
32	Oil License Fees					A O
33	Social Welfare Contribution					A OI
34	Annual Training					A OI
35	Payment to Maritime					A O
36	Investment Development Fund					A O
37	MOCAI / GOL Production shares (near PSA)					A O
38	Surface Rental					A OI
39	Rubber/Oil Palm Development Fund					A OI
40	Land Resource Fee					A OI
O	Other Payments					
Common						
41	Administrative Fund					A Mal

Legislature Act annulling annual land rental bid premiums

AN ACT TO ABOLISH THE PAYMENT OF LAND RENTAL BID PREMIUM ON CONTRACT AREA IN THE FORESTRY SECTOR OF THE LIBERIAN ECONOMY.

WHEREAS, the National Forestry Reform Act of 2006, Section 14.2, Forestry Fees, notified the various Forestry fees to include Land rental fees paid on contract area.

Whereas, the reform of the forest sector was intended to effectively and efficiently manage the Forest Resources of Liberia, revamp logging activities, and create jobs.

Whereas, the inclusion of a land rental bid premium paid on contract area in addition to Land rental fees also paid on contract area amounts to double taxation, imposes very high tax burden on logging companies, frustrates, delays, or deny job creation and makes Liberian wood less competitive on the international markets.

Whereas, the execution of the National Forestry Reform Laws of Liberia should at no time be seen to be an impediment to the growth and development of the Forest sector of the Liberian Economy

Now therefore, it is enacted by the Senate and House of Representatives in Legislature Assembled.

Section I:

That immediately upon the passage of this act, Annual Land Rental Bid Premium paid on contract area shall be abolished.

Section II:

That the payments for Annual Land Rental Bid Premium captured in the Fiscal Year 2010/2011 National Budget shall be paid on a quarterly basis with all payments completed before end of Fiscal Year, same being June 30th 2011, and thereafter no further annual Land rental Bid Premium shall be made by companies in the Logging Sector.

Section III:

That in lieu of Annual Land Rental Bid premium, there is hereby established a one time Bid premium (bidding) fees to be paid within one year as of the effective date of each subsequent contract to be signed, ratified, approved and published by the Government of Liberia.

Section IV:

This Act shall take effect immediately upon publication into Hand Bill.

Any law to the contrary notwithstanding.

Complaint regarding lack of implementation of a social agreement

Memorandum to Key Political and Traditional Leaders, and FDA Officials about the Conduct of Tarpeh Timber Company

To: Hon. Samuel D. Page, Sr.
Representative, District No. 1
Grand Bassa

Hon. Samuel Moore
District Commissioner, District No.1, Grand Bassa Co.

Hon. Samuel Karmenjay
District Superintendent, District No.1, Grand Bassa Co.

Paramount Chiefs Sammy Jackson & Joseph Kai
Yoyah and Timor Chiefdoms, District No. 1, Grand Bassa

The Clan Chiefs of
Doe, Saywein and Worwen Clans, District No.1, Grand Bassa Co.

Mr. Moses Wogbeh
Manager, Community Forestry Department
Forestry Development Authority

The Manager of SGS
Forestry Development Authority

Cc: Mr. David G. Tarpeh
President
Tarpeh Timber Company (TTC)

From: William Page
Chairman, Community Forestry Development Committee (CFDC)
TSC A-2, District No.1, Grand Bassa County

Date: July 30, 2009

Subject: Appeal for your intervention

We are constrained to complain and formally bring to your attention the behavior of Tarpeh Timber Company (TTC) since the Social Agreement was signed on August 15, 2008. We appeal to you all to intervene and invite TTC to a meeting with the Affected Communities in TSC A-2 to discuss these issues. We request that TTC be stopped from further lifting round logs from our area until all of these issues are discussed and resolved.

Below is a summary of our the problems and issues we have with TTC:

1. Tarpeh Timber Company (TTC) felled several Ekki logs (more than 100 pieces) in the community forest outside its concession. The company was fined by the Forestry Development Authority (FDA). But we have not received any official communication about what will be done about those logs that TTC felled in our forest. Also since TTC was fined we, the affected communities, have not heard from the FDA or TTC about what will be done about this violation.
2. One pick-up was donated to the three (3) affected clans by the TTC on August 15, 2008 during the ceremony marking the signing of the Social Agreement. The pick-up truck was received in good faith and the citizens asked Mr. David Tarpeh to help build a bucket on the truck. The pick-up was taken back to Monrovia and from that time the company has not returned our pick-up. We have in fact received information that Mr. Tarpeh has sold the pick-up.
3. According to the Social Agreement, TTC promised to meet with the CFDC and affected communities to discuss important issues on a quarterly basis. After the signing of Social Agreement on August 15, 2008, we the members of the Community Forestry Development Committee and the affected communities have not met with TTC president Mr. David Tarpeh. He has refused to meet with us whenever he is invited.
4. Since the signing of the Social Agreement Mr. Tarpeh has not met with the citizens to finalize plans for the payment of the \$1 US per cubic meter the company is supposed to pay to us. Although this was promised in the Social Agreement no time was given and we expected that we will discuss this with the company in one of the quarterly meetings. But we have not had an opportunity since the company has refused to meet with us since we signed the Social Agreement.
5. TTC promised to build concrete bridges and properly fix the main roads for the people. Instead, TTC has not properly graded the roads and the log bridges that were built have already started breaking down. The dirt that was placed on those bridges has started draining into the streams that the company promised not to damage.
6. The construction of the road by the TTC damaged cash crops (rubber) belonging to some of our community members. The community was promised to receive \$5 US per tree since we got into this agreement. This agreement was reached in a mass citizen meeting in Bockay's town when some citizens raised concern about their crops during the construction of the road. Since the company worked on the road and damaged some farmer's trees, Mr. Tarpeh refused to pay the amount to the rightful owner(s).

7. TTC also promised that some of our people were going to be employed but most of TTC employees are not from the affected community.

Recently, we have noticed that the company has started transporting logs from the concession into Monrovia in containers. To date, we are told that about seven containers of round logs have been transported to Monrovia and the company plans to transport up to 400 cubic meters of logs in this process. We were also told that there are plans to ship those logs to China.

We are concerned that this is happening without any information or discussion about how the company will meet its obligation to our citizens. Also, we have received no information about when and how the company will meet its obligations to us.

In addition to the above, the company is now operating a rented sawmill between Gargar Town and Zogar Town. The company also has people operating with power-saw (doing pit-sawing) in the area and some of its employees are involved in cutting and transporting our round poles and rafters to Monrovia for sale.

In conclusion, we are kindly asking for your intervention in these matters so that we all can build a great nation.

Thanks.

Social Agreement between River Gee community and a mining company

REPUBLIC OF LIBERIA

Social agreement between Joquiken community, Nyanwlken District, River Gee County and Resource Management Group (RMG) INC.

Whereas RMG agreed to undertake the following:

That RMG build A SEVEN (7) rooms modern clinic for the community and provide all the medicine annually and all medical staff, and the Joquiken community will provide the land, sand and rocks as their contribution for the building of the clinic. The building will be completed August 2010 and December 2010 official opening.

That RMG compensates up to five (5) elders of Joquiken per month with the amount of LD \$ 1,200.00 for the period of two (2) years beginning March 2010.

That RMG compensates six (6) of our volunteer teachers of KMI with the amount of LD\$ 3,000.00 per month for the period of two (2) years beginning March 2010.

That RMG will renovate the present building she is occupying to be used as Guest house. The community contribution will be to provide rocks and sand towards the renovation of the building. The turning over of the building will be December 31, 2010. Renovation starts January 2011 and ends March 2011.

That after the completion of her own camp and after having lived in this camp and has decided to leave Liberia, to seek greener pasture in another Country, that RMG will willingly, voluntarily, generously and unconditionally turn over this camp to the Joquleken community as property of all citizens of Joquleken, yea all citizens of River Gee County.

That RGM pays the amount of USD\$ 1,000.00 (one thousand dollars) yearly into the saving account of Joquleken community for development support. USD\$ 250.00 (two hundred and fifty dollars) be paid quarterly for the period of two years.

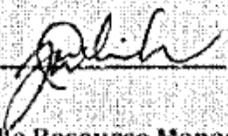
That RMG agrees to hire 50% of her work force from River Gee County.

The terms of this agreement shall cease upon the following conditions:

That RMG is required by the Government of Liberia to stop all operations.

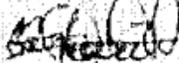
That RMG leaves due to civil war, ethnic conflict, flood and other unforeseen reasons.

This agreement should be revisited after the period of two (2) years.

Signed: 

For the Resource Management Group (RMG) INC.

Signed: For the Joquleken community

- a. 
- b. Peter S. WLLIO 
- c. PP. Yawards & Longlets 

Attested: David T. Sawyer
Mining Agent (Ministry of Lands, Mines & Energy) R/L

Attested: Warford Weadatu Sr.
Commissioner, Nyanwiliken District

Witness by: Nathanial M. M. M.
For the County authority

Prepared on this twenty fourth day of February, in the year of our Lord
two thousand and ten. - In the City of Fish town, River Gee County.

Complaint regarding land claim related to mining concession in Nimba County

Sanniquellie City

Nimba County

LIBERIA

Date October 5, 2010

The Administrative Manager

ACELOR MITTAL

Yekepa, Nimba County

LIBERIA

Mr. Manager:

We are pleased to present you compliments of high esteem and first thank you for the numerous development initiated by your good Company in Nimba County during the July "26" Celebration.

Mr. Manager, we are through this medium informing you that, during the visit of the President of Liberia Her Excellency Madam Ellen Johnson Sirleaf last year, we submitted our petition dated December 4, 2009 through the County Administration (C.A), Nimba County, touching our respective Claims against the then Management of LAMCO J.V. Operating Company in the sum of Five Hundred Thousand (\$ 500,000.00 USD) for our land coverage Village, Rubber, Coacoea, Plantain, Coffee Farms etc destroyed/ encroached during the construction of Rail Road from Buchanan- Yekepa.

Moreover, Mr. Manager, in pursuing the aforesaid Claims through the Government of Liberia, we received a News Paper dated December 18, 1989 under the caption "LAMCO-LIMINCO SIGN PEACE ACCORD" with the understanding that the Government of Liberia will assume responsibility for the settlement of certain contingent Legal Obligation in 1990 as a result of LAMCO'S previous Concessional Operations in Liberia.

Due to the Civil Crisis in Liberia, we left and seek refuge in the neighbouring Republic of Guinea and the Republic of Ivory Coast.(Please see certified copy(ies) of News Paper attached).

That is to say, we were not fortunate to meet the Head of LAMCO Claims Commission instituted by the Government of Liberia.

Based upon the Presentation of our Petition to the Superintendent of Nimba County , to be delivered to the President of Liberia, Her Excellency Madam Ellen Johnson Sirleaf, we were immediately advised by the County Administration to Channel our Petition through the County Administration for administrative reasons.
(Please see letter dated July 13, 2010, as a reminder).

However, Mr. Manager, as Law-abiding citizens and having been advised by some Legal Practitioners, Elders of our County and including the County Administration, we have decided not to bypass the County Administration, but left with no alternative, but to appeal to Management for settlement of these long standing Claims matter once and for all, since indeed Management of (ACELOR MITTAL) signed an Contractual Agreement with the Government of Liberia to carry on Mining Activities in Nimba County, we are happy of same and left with no other alternative but to attach these self explanatory relevant documents for perusal, understanding and consideration in the premises.

Thanks in advance, May God richly Bless you and the entire Staff of Management.

Respectfully Submitted:

Cesar Yorda Khona
Cesar Yorda Khona
Administrator of the
Late Johnny Konnah's Estate- PETITIONER
Sanniqueellie, Nimba County
Cell#: 06-951-607

Amos Gbanlah *Amos Gbanlah* 06205002
ONE OF PETITIONERS
Zolowee Town

Cooper Sehneah *Cooper Sehneah*
ONE OF PETITIONERS
SANNIQUELLIE

Sam Bontor *Sam Bontor*
ONE OF PETITIONERS
GBARPA TOWN

George Cole *George Cole*
ONE OF PETITIONERS
GARR CLAN, NIMBA COUNTY

Theresa Yini *Theresa Yini*
ONE OF PETITIONERS, ET AL
GARR CLAN, NIMBA COUNTY

CC : Superintendent, Nimba County

Sanniouellie City, Nimba County
LIBERIA

December 4, 2009

Her Excellency
Madam Ellen Johnson Sirleaf
President of Liberia
Executive Mansion
Monrovia, Liberia

Madam President:

We are happy of your official visit in Sanniouellie City, Nimba County.

Madam President, we would be pleased were you to be kind enough to endorse the attached self-explanatory photo copies of our PETITION and other relevant documents relating to our properties herein indicated in the aforesaid PETITION.

While awaiting your kind response, we thank you for your motherly consideration into these long standing claim matters.

We pray that God richly bless you and your entire staff of your Administration.

Kind regards.

Respectfully Submitted:

E. Y. Y. Y.
Ceasar Yorda khonah
Administrator of the
Late Johnny Konnah's Estate - PETITIONER
Cell#: 06-951-607

Amos Gbanlah *AG* 06265002
ONE OF PETITIONERS

Cooper Schneah *CS*
ONE OF PETITIONERS

Sam Bontor *SB*
ONE OF PETITIONERS

George Cole *GC*
ONE OF PETITIONERS

Theresa Yini *TY*
ONE OF PETITIONERS, ET AL

Sanniquellie City, Nimba County
LIBERIA
June 19, 2009

Hon. Jericho W. Dorwazia
Chairman, Special Presidential
Land Dispute Committee, District No. 1
Nimba County
LIBERIA

Mr. Chairman:

With compliments, we are delighted to channel our petition through your good offices, with the request that our grievances herein mentioned in the attached self-explanatory documents/petition be taken into serious consideration, as efforts made by us in getting response and/or redress from the Government Authority concerned, is to no avail.

We are happy of the establishment of a Special Presidential Land Dispute Committee established by the President of Liberia, Her Excellency Madam Ellen Johnson Sirleaf, to probe into Land cases in Nimba County.

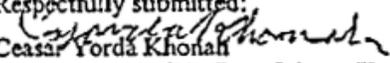
In view of the foregoing circumstances, Mr. Chairman, since indeed these claim matters derived from Nimba County, moreover the contractual Agreement having been signed and approved by the Government of Liberia, in favour of Acelor-Mittal to start Mining Activity in Nimba County, we deemed it necessary at this time to request that you please invite the Management of Acelor-Mittal for a conference, to see if we will arrive at an amicable solution in this long standing matters.

As stated in our Petition attached, we are claiming the sum of five hundred thousand (\$500,000.00) United States Dollars for our properties destroyed and encroached by LAMCO during the construction of Rail-Road from Buchanan to Yekepa,

As we embraced the incoming of new management (Acelor Mittal) to re-start mining activities in Nimba County, we are sincerely craving your good offices to please intervene in the premises, as Management (Acelor Mittal) will use the asset of LAMCO.

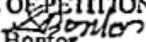
Thanks in advance for your intervention in this long standing matters.

Respectfully submitted:

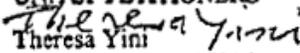

Ceasar Yorda Khonah
Administrator of the Late Johnny Konah's
Estate Et al.
PETITIONERS
Cell# 06-951-607

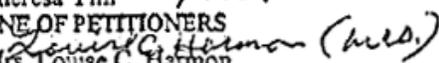
Amos Gbanlah 
ONE OF PETITIONERS

Cooper Sehneah 
ONE OF PETITIONERS

Sam Bontor 
ONE OF PETITIONERS

George Cole 
ONE OF PETITIONERS

Theresa Yini 
ONE OF PETITIONERS

Mrs. Louise C. Harmon (Mrs.) 
ONE OF PETITIONERS

Et Al.

UNPOL flash reports on arms and ammunitions smuggling at the border between Liberia and Guinea

**UNPOL Ganta Team Site/ Region 3
Flash Report# 04/2010.**

Type of incident: ILLEGAL POSSESSION OF AMMUNITIONS.

Date/time of incident: 09/02/2010 at 1000 hrs

Location of occurrence: Ganta Main border, Ganta City, Nimba County.

Date/time reported: 10/02/2010 at 1200 hrs

UNPOL Officer/reporting: CP 2852 Dennis Ssebugwawa.

LNP present/reporting: Ganta LNP Detail Commander Lyndon T. Johnson.

Victim(s) info:

Suspect(s) info: male, age 30, Liberian by Nationality and resident of Dieckey town, Guinea.

Arrest: Yes (X) No () If yes, how many? Detention location:

Brief description of incident (who, what, when, where, why, how, LNP/UNPOL action):

On 10/02/2010 at 1200 hrs, Ganta LNP Detail Commander Chief Inspector Lyndon T. Johnson informed UNPOL Officers that on 09/02/2010 at 1000 hrs a man called male, age 30, Liberian by Nationality and resident of Dieckey town, Guinea was arrested with 51 package of ammunitions (12 min cartridges), which is commonly used for single barrel guns. The total of ammunitions is 1275 (each package contains 25 cartridges). Investigations revealed that the accused was smuggling the ammunitions into Liberia to be sold by Mark (suspect's friend), who he was supposed to meet at Ganta Main Taxi park.

LNP Action:

- During initial investigation, LNP took statements from the suspect; but unfortunately the only information about suspect's friend is his name (.....).
- LNP searched the area where mark supposed to receive the ammunition; but lack of information did not allow them to succeed.
- The ammunitions are confiscated at Ganta LNP Detail, as exhibits.
- The total number of cartridges is 1275 in 51 packages.
- The case is under CSD investigation.

UNPOL Action:

- LNP were questioned about the reasons why they did not report yesterday this case and LNP Detail Commander answered that due to investigation were undergoing, they forgot to do so and apologized to UNPOL for the inconvenient.
- LNP were advised to request more LNP personnel from Sanniquellie County Headquarters, so that Ganta main check point, Depot #2 and Ganta Main Border (Depot #1) can be conducting better job, especially searching for this kind of criminals (Smugglers), not only for ammunitions, but also drugs and others.
- Lastly, LNP CSD Commander was requested to respect the pre-trial detention time and human right of the suspect.

Page 1 of 2

UNPOL TEAM SITE: Reg3-Ganta
 UNPOL officer/reporting: Musa Dampha CP# 3037
UNPOL Flash report # 48
 Date: 16/09/2010 Time: 1000 hrs.

1. Case Number (UNP Case Register): 24
 2. LNP Station (where case reported and resolved): GANTA LNP DETAIL
 3. Type of Incident (crime): **SMUGGLING OF FIRE ARM**
 4. Date of Incident: 16/08/2010
 5. Time of Incident: 08:30 hrs
 6. Location of occurrence: Address/Community: Ganta main border, Town/Village: Ganta city, District: Ban-Gor District, County: Nimba County
 7. Date when reported to LNP: 16/08/2010
 8. Time: 0900 hrs.
 9. LNP present/reporting (name and ID): CPS Lee Suah Jackson, LNP ID #2875
 10. Victim(s) details:

No	Name	Sex	Age	Rel	Address	Category	Nationality			
11. Total number of suspects:	02									
Suspect(s) details:										
No	Name	Sex	Age	Rel	Address	Category	Home Address	Home Phone	Home Email	Home Fax
1		M	28		Guinea Road Banjara	Guinea	UNP	UNP		
2		M	47		Guinea	Guinea	UNP	UNP		

13. Brief description of incident (who, what, when, where, why, how, LNP/UNPOL action):
 On 16/08/2010 at 0900 hrs, UNPOL Officers received a call from CPS Lee Suah Jackson ID # 2875 of Ganta Detail reporting Arms and ammunition been arrested at Ganta - Guinea main Border. UNPOL officers CP 3037 Musa Dampha and CP3173 Uu Yoo together with LNP Officer ID # 2875 Lee Suah Jackson and BANNBATT 18 Security went to the scene. Upon arrival at Ganta main Border LNP COMP at the border, Pat. Farouk Korara ID # 2175 informed us that while they were doing their normal joint security search with the BTR officer they search vehicle REG #CF 1483 Red color Nissan Driven by Imala, age 47 of Guinea, and found 12 Single barrel rifles and one (1) carton containing 475 9mm ammunition. According to the driver the passenger Imala, age 28 of Ganta tried to take his bags of Beans from Guinea to Ganta. Both suspects arrested and detained at Ganta Detail. The Deputy CSD Commander Nimba County from Sarriquele will arrive Ganta today for possible transfer of the case to Monrovia.

LNP Action:

- LNP Lee Suah Jackson and Redeemer Toe visited the scene.
- The suspects were handed over by the joint security to LNP.
- The case was book in the DOB.

UNPOL Action:
LNP were advised:

- LNP were advised to take proper inventory of the arms and ammunition during the handing over.
- To secure the area before BANNBATT 18 arrived at the scene.
- To speed up the investigation.

14. Include pictures (see if available)